الفصل الأول

واقع الاستثمار

في الجزائر

الفصل الثاني

أثر مؤسسات التمويل المالي في الجزائر على تمويل المشاريع الاستثمارية

الفصل الثالث

دراسة حالة

للوكالة الوطنية

لتسيير القرض المصغر

في تسيير المشاريع الاستثمارية

-ولاية بسكرة-

مقـــــــدمة:

لقد عرف العالم تغيرات وتطورات في شتى المجالات وبالأخص المجال الاقتصادي حيث عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات جذرية وعميقة التي شكلت فجوة كبيرة بين الدول وأدت إلى ظهور دول متقدمة وأخرى متخلفة معظمها كانت تعاني من الاستعمار مما جعلها عاجزة عن مواكبة هذه التطورات والنهوض باقتصادها.

و الجزائر كمعظم دول العالم الثالث كانت تعاني من وضعية اقتصادية مزرية مما أرغمها على انتهاج النظام الاشتراكي للنهوض باقتصادها وتنظيمه وكان هذا النظام يقوم أساسا على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتمويل الدولة للمشاريع إلا أنه في سنوات الثمانينات وخاصة سنة 1986 أثّر انخفاض أسعار البترول الذي وصل إلى نصف قيمته وكذا تراجع قيمة الدولار، وجدت الجزائر نفسها في أزمة مالية التي قد تقضي على مصيرها مما جعل الخزينة تعاني من عجز احتياطي الصرف، فتعذر على الدولة ضمان تمويل الاقتصاد المحلي حيث كانت للأزمة دورا كبيرا في التأثير على الميزان التجاري، حيث تثاقلت الديون الخارجية للجزائر وارتفعت خدمات الديون خاصة الناتجة عن الديون القصيرة الأجل ذات الفوائد العالية نسبيا، من هنا كان لزاما على الجزائر تدارك أوضاعها الاقتصادية لإيجاد حل أو مخرج للتصدي لهذه الأزمة والتقليل من حدتها فما كان أمامها إلا إتباع سياسة الإصلاحات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي والمتمثلة في إعادة هيكلة استقلال المؤسسات العمومية واعتماد اقتصاد السوق وذلك تحت ضغوط هيئات مالية .

وتعتبر الشراكة من بين الاستراتيجيات التي تأخرت الجزائر نوعا ما في انتهاجها الشيء الذي دفع بها الخوض في سياسة تشجيع الاستثمارات المحلية ، وكان هذا التشجيع من خلال الامتيازات القانونية و الجبائية المدعمة من خلال عدة هيئات كوكالة دعم وترقية الاستثمار (APSI)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (AND I)، الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSE J)، صندوق دعم الاستثمارات، الشباك الوحيد اللامركزي(GU)، المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، المكلف بترقية الاستثمار ومتابعة الإصلاحات.

وبهذا فقد حققت خلال هذه المدة مشاريع الشراكة مع أطراف محلية في مختلف القطاعات كالصيدلة والصناعة والفندقة، غير أن القطاع الذي عرف أكثر ديناميكية هو قطاع المحروقات كونه انتهج الشراكة مند فترة، وهو ما سمح لهذا القطاع التحكم بشكل يضمن الفعالية من نقل التكنولوجيا وتأهيل اليد العاملة وخلق مشاريع تنموية متنوعة.

وفي هذا السياق يتم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع منشآت القطاع العام و إيديولوجية الدعوة الراهنة وراء تقليص دوره

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الخاص الوطني و الخوصصة في الجزائر

المبحث الاول: واقع منشآت القطاع العام و إيديولوجية الدعوة الراهنة وراء تقليص دوره

بعد الحرب العالمية الثانية عرف دور الدولة تنامي مستمر في جميع أقطار العالم، و بالخصوص في أقطار العالم الثالث التي كانت في معظمها حديثة النشأة بالاستقلال.

حيث كان دور الدولة في البداية مقتصرا على واجبات الأمن و الدفاع و العدالة. و لكن ظهر بالتدرج أن هناك مجالات لا يريد المجتمع إبقاءها في إطار النظام السعري، و هي مجالات الرفاهية الاجتماعية، و في مقدمتها التعليـــــم و الصحة و الضـــــمان الاجتماعي، و بعض الخدمات الضرورية، مثل خدمات المرافق العامـــــة من موانئ و طرق، و ربما أيضا ماء و كهرباء. و قد زاد بالتدريج دور الدولة في تلبية هذه الحاجيات الاجتماعية...

المطلب الأول: واقــع منشآت القطــاع العــام في الجــزائــر

يعاني القطاع العام في الجزائر مثلما يعاني في معظم الأقطار التي عرفت تجربة شبيهة لتجربة الجزائر من اختلالات متعددة أخذت تعصف بكل المجهودات و النتائج التي تحققت

و انعكست على مستوى التنمية في البلد، مما دفع بالجزائر إلى البحث عن حلول بديلة تخرج هذا القطاع من محنته و أزمته، لذلك سوف نقف على ظروف هذا القطاع ثم نتطرق إلى مختلف الحول المقترحة في هذا المجال.

أولا: تشوه الهياكل السوقية و السياسة الاقتصادية في الدول النامية

لقد أرجعت المدرسة الليبرالية أسباب هذا الخلل الهيكلي بالأساس إلى تشوهات في نظام الأسعار و التدخل الحكومي المفرط في عمل الأسواق الحرة، من مثل تحديد سعر العملة المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية، إلى سوء تخصيص الموارد...

فتصاعد الهجوم على السياسة السعرية، و بوجه خاص الإعانات السعرية، و على تدخل القطاع العام في الأنشطة الإنتاجية و فرضت لذلك سياسة التكييف على الدول النامية، و التي ترتكز على إطلاق قوى السوق و ما يصحب ذلك من انسحاب القطاع العام من الأنشطة الإنتاجية.

فقد كان من آثار الإعانات السعرية أن فتح الباب واسعا أمام نظام سعري إداري بعيدا عن القوى الآنية للسوق، و ما ترتب على الأسعار الإدارية نجد[1]:

- زيادة الاستهلاك.

- التراخي في رفع الكفاءة الإنتاجية و في تخفيض التكاليف، بحجة أن الخسارة ليس مرجعها في كفاءة الأداء بل التخفيض العمدي للأسعار الراجع إلى اعتبارات اجتماعية .

[1] ضياء مجيد الموسمي **الخوصصة و التصحيحات الهيكلية** ، آراء و اتجاهات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،ص 61.

– اعتبرت الأسعار الإدارية حقوقا مكتسبة للجمهور و أن التخلي عنها يواجه بمقاومة سياسية عنيفة.

– في ظل الأسعار الإدارية، لم تعد الأسعار دالة على الجدوى الحقيقية للمنتجات المختلفة، و يبدو حجم المشكلة في أن هذه الأسعار تتحيز ضد السلع الأساسية، و هو ما يجعل مؤشرات الجدوى تتجه نحو رفع ربحية الأنشطة الأخرى. و على سبيل المثال أن تحديد إيجارات السكن، و بخاصة الشعبية منها يؤدي إلى ابتعاد المستثمرين من هذا النوع من الإسكان و التوجه نحو أنشطة أخرى بما فيها الإسكان الفاخر.

و في مجال السياسة المالية فقد أدت الأسعار الاجتماعية إلى تخفيض أرباح القطاع العام.
و بالتالي الإيرادات العامة. كما أدت النفقات التحويلية إلى زيادة الإنفاق العام. و من ثم تعرضت المدخرات الحكومية إلى التناقص، و هو ما أنقص المدخرات المحلية و ساعد على ازدياد الفجوة الداخلية فالفجوة الخارجية.

كما أن السياسة المالية قد فرضت نفسها على السياسة النقدية بهذه الدول، إذ كثيرا ما تلجأ الحكومات في دول العالم الثالث إلى الاقتراض من البنك المركزي لتمويل عمليات التنمية، وما يترتب على ذلك من ارتفاع في المستوى العام للأسعار. و مع ثبات سعر صرف العملة الوطنية، يؤدي هذا الاقتراض، أي التمويل بعجز الميزانية، إلى انخفاض الأسعار النسبية للواردات، و إلى الحد من القدرة التنافســـــية للصادرات، و معنى هذا أن كلا من أسعار الفائدة و سعر الصرف لا يقيسان حقيقة الوضع الاقتصادي للدولة ... و من ثم تصر المؤسسات المالية الدولية على ضرورة تعديل كل منهما.

ثانيا: إصـــلاح القطـــاع العـــام

إن اعتماد برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي أدت إلى إجبار السلطات العمومية على إجراء تخفيضات في الإنفاق الحكومي و ذلك من خلال العمل على تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها و تركها للقطاع الخاص، و العمل في ذات الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة بخصوص الخدمات التي لا يمكن إسنادها للقطاع الخاص.

و قد تبنت الحكومة في هذا الإطار سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية تشمل مجمل النسيج الصناعي العمومي (1230 مؤسسة عمومية) باستثناء سوناطراك و سونلغاز[1].

لذلك و نتيجة لهذه السياسات فانه تزايد الدور الاقتصادي للقطاع الخاص عبر السنوات الأخيرة في حين تراجع الدور الاقتصادي للدولة .

و لقياس حجم الدولة في الاقتصاد فانه يكون بتعداد معايير محددة من بينها : نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الخام ، نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الخام ، نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الخام...

[1] تصريح السيد أويحي رئيس الحكومة الجزائرية، **جريدة الخبر بتاريخ 13 ديسمبر 2005**، ص 06.

المطلب الثاني: إيديولوجية الدعوة الراهنة وراء تقليص دور القطاع العام

يشن حاليا في الدول النامية، و من ضمنها الدول العربية هجوم مسعور على القطاع العام، و يشارك في هذا الهجوم كل الداعين إلى الرأسمالية من أصحاب الأموال و حملة الأقلام. و تقف الدول الصناعية الكبرى وراء الدعوة المتصاعدة نحو تحويل منشآت قطاع الدولة إلى القطاع الخاص.

و تندرج ضمن هذه الدعوة اطروحات تتمثل في " اقتصاديات جانب العرض " و تخفيض حجم الـــــدولة الاقتصادي و دعم وتشجيع النشاط الاقتصادي وفكه وانفتاحه من القيود . كما أن الهيئات المالية الدولية، و بخاصة البنك الدولي، و صندوق النقد الدولي، تستخدم سلاح المديونية لتفرض على الدول النامية إتباع سياسة التكييف الهيكلي.

و إلى جانب هذه الضغوط السياسية و الاقتصادية تقف التغيرات الهامة التي تشهدها بلدان المنظومة الاشتراكية حاليا، و المتمثلة في إعادة الهيكلة التي تشكل التحول إلى اقتصاد السوق
و إلى القطاع الخاص أبرز سماتها . فقد انتهت تلك الإشكال و التجارب من التطبيق الاشتراكي في الإتحاد السوفياتي و أوروبا الشرقية إلى الفشل و السقوط .

و انعكست هذه التحولات على البلدان النامية، و العربية من ضمنها الجزائر، حيث اتجهت و بضبط منظم من قبل قوى اجتماعية تمارس وتعدل داخل السلطة و على أطرافها، نحو التراجع عن كامل محاولات التخطيط و التنمية المسندة أساسا إلى دور القطاع العام الذي يدخل ضمن النشاط الاقتصادي لتنخرط في سياسات معاكسة ترمي إلى تقليص القطاع العام و نقله إلى القطاع الخاص.

و يرى البعض أن حقيقة ما يستهدف الهجوم على القطاع العام هو التمهيد لتغلغل عابرات القوميات، سواء ببيع أصول وطنية مباشرة إليها بدعوى تدبير موارد تسهم في سداد جانب المديونية ، أو ببيع هذه الأصول إلى القطاع الخاص الوطني الذي يتولى دعوة تلك الشركات إلى مشاركته و الحث على اتخاذ إجراءات لدمج اقتصاديات العالم الثالث بدرجة أكبر في الاقتصاد الرأسمالي العالمي و تكريس تبعيتها[1] .

و تمثلت مصادر الترويج لهذه الدعوة بالخصوص في هيئات التمويل الدولية، حيث تعتبر هذه الهيئات ضائعة في عملية حث الدول النامية على تصفية القطاع العام ، حيث قال أحد خبراء البنك الدولي ماري شيرلي في هذا الصدد ((إن تصفية المشروعات العامة غير قادرة على الاستمرار قد أصبح شرطا من شروط الاقتراض لأغراض التكييف الهيكلي)) .

و قد تخيل البعض أن بيع القطاع العام للقطاع الخاص من شأنه أن يخفف مشكلة أعباء الموازنات الحكومية، فضلا عما أثير من مقترحات مبادلة الديون بالمشاركة مع الاستثمارات، فالمؤسسات الدولية، و

[1] د. إبراهيم سعد الدين ، د. العيسوي ، **بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع صندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي حول القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي** ، القاهرة ، خلال الفترة 14-17 مايو 1990، ص223 .

كذلك مانحو العون الإنمائي قد رأوا في التحول إلى القطاع الخاص ذريعة للحد من المساعدات الإنمائية المسيرة مع تشجيع الاستثمار المباشر و زيادة انسياب الأموال غير المنشئة للمديونية على حد ما قيل.

المبحث الثاني :واقع الاستثمار الخاص الوطني و الخوصصة في الجزائر

أصبح من الشائع على أسماعنا كلمات مثل الخوصصة حيث أن هذه المصطلحات أو الألفاظ تشيرإلى حقائق رئيسية من أهمها انحصار و تضييق ملكية الدولة و ازدياد و توسع في دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني بشكل عام.

المطلب الأول: ماهية الخوصصة ، كيفياتها، مبرراتها و أهدافها

ماهية الخوصصة:

هناك تعاريف عديدة للخوصصة و من بينها ما يلي:

1. **حسب البنك الدولي:** " الخوصصة تعني زيادة مشاركة القطاع في ادارة وملكية الأنشطة والاصول التي تسيطر عليها الدولة أو تمتلكها". [1]

2.**حسب البنك المركزي الايطالي** "هو عبارة عن مبادرات تهدف لخفض القطاع العام سواء في صورة الملكية او الادارة."

التعريف الشامل :هي العملية التي من خلالها تتنازل الدولة على المؤسسات التي تملكها بصفة كلية أو جزئية لصالح المستثمرين الخواص، الوطنيين، أو الاجانب، فهي اذن التحويل الجزئي او الكلي لملكية المؤسسات التابعة للقطاع العام[2].

2- **كيفياتها :**

يمكن أن نفرق بين عدة أنواع من الخوصصة، حيث تختلف من دولة إلى أخرى و كذلك من حيث الامكانيات المتوفرة و نذكر منها[3]:

- **الخوصصة الكلية** : و هي لما يكون طرح الأصول أو أسهم الشركات للبيع بالكامل إما مباشرة و أما عن طريق السوق المالي.

- **الخوصصة الجزئية:** عندما يكون المطروح للبيع هو جزء من الأصل أو أسهم الشركات، كأن يطرح للبيع 10 % أو 20 % أو 40 % من هذه الأصول .

- **خوصصة الملكية** : نعني بها نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق البيع اما بالأسلوب المباشر و اما بطرح الأسهم الجاهزة للبيع في سوق الأوراق المالية.

---

[1] سعيد نجار ، **التخصيصة والاصلاحات الهيكلية** ،مصر، 1998، ص 15.

[2] لخضر مداني ، **مشروع الخوصصة في الجزائر ودور الجماعات المحلية في تجسيده** ، الجزائر ، المدرسة الوطنية للإدارة ،1997، ص 04.

[3] حسين عمر ، **الجات و الخوصصة** ، دار الكتاب الحديث الجزائر ، الطبعة الأولى 1997، ص 84 .

- **خوصصة الإدارة** : تعتبر كبديل لخوصصة الملكية ، و تستلزم استخدام أسلوب الإدارة الأجنبية المتخصصة حيث يستمر الاحتفاظ بالملكية للقطاع العام مع جعل الإدارة الأجنبية بموجب عقود إدارة و عقود تشغيل .

- **الخوصصة التلقائية** : و تتم عن طريق تشجيع القطاع الخاص أي ليس هناك ما يدعو إلى تحويل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص بل يكفي أن تفتح للقطاع الخاص المجالات للمبادرة و تشجيعه بكل الطرق الممكنة .

3- مبررات الخوصصة و أهدافها:

أ - مبررات الخوصصة

بشكل عام جرى تبرير " الخوصصة " على أساس قدرة الخاص على توفير إدارة أكفأ مما يقتصد في استخدام الموارد و بحسن أداء المؤسسات فيزيد بذلك من معدلات النمو الاقتصادي، و تقديم حوافز على تعبئة و توجيه الادخار نحو المشاريع المربحة و تعميم الملكية على قطاع أكبر من المواطنين ، و بخلق سوق مالية نشطة تشجع على الادخار و توفير قناة مناسبة للتمويل . و هذا بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة من حيث تمويل المشاريع العامة و مواجهة الخسائر التي تتعرض إليها [1].

و بصفة عامة قد ترافقت عدة عوامل داخلية و خارجية كانت كمسببات و مبررات للتحول نحو الخوصصة نذكر منها ما يلي :

الفرع الاول : الدوافع الداخلية.

أولا: الدوافع الاقتصادية:

1.تحسين كفاءة أداء المشروعات: ترتكز سياسة الخوصصة على فرضية أساسية مؤداها ان القطاع العام أو الدولة وجب عليها ان ترفع يدها عن إدارة المشاريع، مما يساهم في توفير الموارد، وتحسين أداء هذه المشاريع وبالتالي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي. فصاحب الملكية الخاصة يستخدم مقدار أكبر من الكفاءة التي كانت تبدد من قبل أو كانت تستخدم بأقل كفاءة وتحسين أداء هذه المشاريع وبالتالي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

2.توسيع قاعدة الملكية: بمعنى إتاحة نوع من التكافؤ الفرص أمام صغار المدخرين لتعظيم العائد على مدخراتهم، سواء بصفة مباشرة عن طريق شراء أسهم المشروعات العامة أو من خلال المساهمة في صناديق الاستثمار الجماعية التي تتعامل مع هذه الأسهم.

3.ديمقراطية المستهلكين: تمثل الإدعاء الثالث من جانب الحكومة في تبرير سياسة الخوصصة في إقامة نظام يتسم بديمقراطية المستهلكين يتمثل فيه المستهلك بحرية الاختيار بدلا من إخضاعه لنظام يتسم بالنمطية المملة، فالخوصصة من وجهة نظر الحكومات تقضي تحسين كبيرا على خيارات

[1] كلمة السد عبد الله القويز ، **ندوة أبو ضبي حول التخصصية و التصحيح الهيكلي في البلدان العربية** ، كانون الثاني ديسمبر / 1988.

المستهلك بسبب ما تؤدي إليه من إطلاق حرية المشروعات في الاستجابة لطلب السوق بدلا من إخضاعها للقيود الأساسية.

ثانيا: الدوافع المالية: تعاني كثيرا من الدول من الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة وتحاول تخفيض الإنفاق العام بقدر الإمكان ولا يتم ذلك إلا من خلال تخلص الدولة من الأنشطة العامة وجعل القطاع الخاص يقوم بها، وربما يحمل تكلفتها على متلقيها أو مستهلكيها[1].

ولذلك فإن برامج الخوصصة تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام من على عاتق الدولة وأيضا التخلص من التدفق الخارج في صورة قروض ودعم لإنقاذ الإعسار المالي للشركات العامة. فإن قيام الدولة بالخوصصة يمكن أن يخفف عليها أعباء تقديم الخدمات العامة وأعباء دعم بعض هذه الخدمات، وباعتبار الخوصصة مصدر التمويل لخزينة الدولة من خلال بيع الشركات التي تؤول إلى الدولة ويمثل جهود الخوصصة ليس فقط تحقيق الإنفاق العام بل أيضا زيادة التدفق النقدي إلى خزانة الدولة ويتم هذا من خلال بيع بعض شركات القطاع العام للقطاع الخاص[2].

ثالثا :الدوافع السياسية والقانونية:

يمكن النظر إلى سياسة الخوصصة على أنها حل سياسي تستخدمه الحكومة الساعية إلى تجاوز أزمتها المالية بسبب تعزز اللجوء إلى الحلول الاقتصادية والمالية أو بسبب مخاطرها الاجتماعية على الأوضاع السياسية وتكون النتيجة مشاكل إقتصادية طويلة الأجل في التغيير من النواحي الاقتصادية بالرغم من نجاحهم السياسي. ولا يعني ما سبق ذكره الإخلال بمكانة الدولة ولا يزال عملها السياسي موجود كما ان دورها الاقتصادي يمكن الإبقاء عليه، على الأخص في مجالات اقتصادية أين تلعب فيه دورا اهم من القطاع الخاص.

رابعا: الدوافع الاجتماعية: يرى البعض أن الخوصصة ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق المزيد من الحرية الشخصية، وتدعيم الحافز الشخصي للإنتاج، والقضاء على السلبية، وتحقيق انخفاض في السلوك السلبي داخل مجال العمل، كما تؤدي الخوصصة إلى القضاء على التلاعب الاجتماعي في صورة المحسوبية وعدم المحاسبة على الإهمال كنوع من التكافل الاجتماعي والقطاع الخاص أقدر على محاسبة العامل الذي لا يعمل أو يقصر في عمله وقد يظن البعض أن شدة المحاسبة ليست في صالح العمال، فعلى العكس من ذلك فهي لصالحهم لذا ستؤدي إلى إنتاج أكبر وتكلفة اقل وبجودة أعلى وبالتالي أرباح أعلى لكل من المشروع والعامل وهنا يتحول العامل إلى شريك في مكاسب المشروع الذي يعمل فيه.[3]

---

[1] احمد ماهر، **الخوصصة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية**، مصر، 2002 ص6 .

[2] **نفس المرجع سابق**، ص24 .

[3] أحمد ماهر، **الخوصصة، مرجع سبق ذكره**، ص29.

الفرع الثاني :الدوافع الخارجية:

اولا: الدعوة للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص من طرف الدول المتقدمة:

التسليم بأن آليات السوق هي أفضل أداة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد، فنظرية كينز كانت فتحا جديدا في علم الاقتصاد البرجوازي ومن ثم الاقتصاد البريطاني وخاصة نظرية "طلب فعال "في ضبط إيقاع النشاط الاقتصادي. ووفقا لبيانات البنك الدولي فقد بلغت عدد حالات الخوصصة في الدول النامية الآلاف ووصلت حصيلة البيع عام 1992 إلى 23.1مليار دولار ووصل عدد الدول التي اتبعت سياسة الخوصصة 43 دولة و 1995بلغت حصيلة البيع 135 مليار دولار.

ثانيا: المنظمات المالية الدولية والدعوة إلى الخوصصة.

إن حقيقة آليات الاقتصاد العالمي، تعمل في اتجاه نقل أكبر جزء من عبء الركود الاقتصادي إلى العالم الثالث، فالركود الصناعي في الشمال ساعد إلى التدهور أسعار المواد الأولية والطاقة كما ان اجراءات الحماية خفضت إمكانيات تصدير السلع المصنعة إلى الأسواق الغربية، وهذا ما انقص موارد بلدان الجنوب من العملات الصعبة في الوقت الذي بلغت فيه ديونها حجما كبيرا وقد أدى إلى تناقص موارد دول الجنوب إلى استمرار خدمة الديون الكبيرة، وبالتالي تدهور اقتصادي شامل تحملته المشروعات المملوكة(التابعة للدولة)أثره الفادح في هرم رأس المال الثابت، والتشغيل بجزء محدود من الطاقة المركبة، بسبب تعذر إستيراد مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار، وبدأت خسائر تلك المشروعات في التزايد فأسندت إليها القوى الرأسمالية الخارجية والمحلية في شن حملة تنديد بالقطاع العام، أعابت عليه قصوره وسوء إدارته (سمح بتدخل FMI) فالشركات المتعددة الجنسيات تعتبر العالم كله سوقا لها ومن ثم فهي تزيد للاستيلاء على أي وحدة إنتاجية هامة في بلدان العالم الثالث، ولو تحت شعار الشركات المختلطة مع القطاع العام، ولكنها تهتم أكثر من ذلك بتقليص دور وساطة الدولة في تنظيم الاقتصاد، حتى لا يتدخل أحد في نشاطها سواء في الداخل أو الخارج، كما أن هناك نزعة عالمية، تهدف إلى التحول من التركيز على القطاع العام صوب القطاع الخاص كجزء من التصحيح الاقتصادي الهيكلي كظاهرة قوية ضاغطة وقد تعدى هذا التحول نطاق الفكر واختيار الأنساق الاقتصادية الجزائرية ليشكل ضغطا سياسيا مكشوفا تمارسه الدول الغربية الصناعية الكبرى في تعاملها مع بلدان الدول النامية كما يمارسه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[1] .

[1] المرسي الحجازي، **الخوصصة إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص**، الدار الجامعية بيروت، 2001، ص 10 - 11.

ثالثا :المديونية الخارجية و خوصصة القطاع العام.

بعد تورط معظم بلدان العالم الثالث عن طريق الاستدانة وبعد بلوغ الأزمة ذروتها وبعد ان ترسخ في أذهان عدد كبير من الدائنين عدم قدرة هذه الدول على الوفاء ، وهذا نتيجة لتراكم ديونها لا حاليا ولا في المستقبل، ظهر مؤخرا اتجاه بين الدول المدينة، يرمي إلى مقايضة الديون بحقوق ملكية، وينظر إلى مشكلة وليس على أنها مشكلة نقص السيولة .

فإن الديون الخارجية تشكل لها ثقلا كبيرا على مستوى المالية العامة، فهي تأمل من وراء الخوصصة قطاعاتها العمومية تمهيد الارضية لعودة رؤوس الاموال، وتقليص الديون الخارجية.[1]

ب – <u>أهداف الخوصصة</u> :

ان الاهتمام المتزايد بالقطاع الخاص لا يرجع إلى التوجه نحو مراجعة بعض المسلمات في شأن دور القطاع العام في التنمية فقط، و إنما يرجع أيضا إلى معاناة ذاتية اقتصادية و سياسية و اجتماعية من تضخم و عجز المؤسسات العامة عن أداء الدور الموكل إليها.

فيرمي برنامج الخوصصة إلى تحقيق أهداف عدة يمكن حصرها كالتالي[2] :

– اعادة توزيع الادوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال امام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.

– التخفيف من الاعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاسرة، وتكريس موارده لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة، والاهتمام بالبنية الاساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الاهمية الاستراتيجية.

– تطوير السوق المالية وتنشيطها وادخال الحركية على راس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدرتها الانتاجية.

– خلق مناخ الاستثمار المناسب، وتشجيع الاستثمارات المحلية لاجتذاب رؤوس الاموال المحلية والعربية والاجنبية.

وهنالك عدد من الاهداف المرجوة من سياسة الخوصصة. قد تتنوع من دولة الى اخرى حسب المتطلبات والاحتياجات منها، إلا انها بالشكل العام تجتمع في الأهداف التالية[3] :

---

[1] عبد القادر رصافي **إشكالية خوصصة القطاع العام في الجزائر** ، مذكرة تدخل ضمن نيل رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ،1995ص 195

[2] مصطفى محمد العبد الله ، **التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1999، ص47.

[3] فالح ابو عامرية ، **الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية**، دار اسامة،الاردن ،عمان ، طبعة الاولى ، 2008، ص 18 .

- تشجيع وتعزيز الكفاءة الاقتصادية عن طريق تعزيز الاسواق والمنافسة.

- اعادة تحديد دور الدولة بما يسمح لها بالتركيز على التحكم والانضباط او الادارة.

- تخفيف الاعباء المالية المخصصة للمشـــروعات العامـــة، و ذلـــك في محاولـــة للوصـــول الى ضـــوابط ماليـــة واستقرار على المستوى الكلي للبنيان الاقتصادي.

- تخفف حدة الديون العامة.

- تحرير الموارد المالية محدود في الدولة، وذلك لتموين قطاعات أخرى مثلا: التعليم والصحة.

- خلق او نشوء استثمار جديد متضمن الاستثمار الاجنبي الخاص.

- تعبئة الموارد المحلية للتنمية.

- توسيع القاعدة الملكية.

المطلب الثاني: تقييم مسار الخوصصة في الجزائر

عرف الإطار القانوني للخوصصة الانطلاقة و الاهتمام الحقيقي خلال الفترة 1995- 1998 بدءا بإصـــدار الأمر رقم 95- 22 المؤرخ في 26 أوت 1995 و الذي تضمن الخطوط العريضة و المبادئ العامة لتحويل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص الوطني و الأجنبي.

و قد حـــــددت المادة 2 من الأمر 22-95 القطاعات التي تمسها عملية الخوصصة، و المتعلقة أساسا بالقطاعات ذات الطابع التنافسي مثل الفندقة و السياحة، التجارة و التوزيع، الصناعات النسيجيـــــــــــة و الغذائية، الصناعات التحويلية في مجالات الميكانيك و الالكترونيك و الكيمياء، النقل و المواصلات، التأمين و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و قد عدل هذا الأمر في سنة 1997 و ذلك لتسهيل الإجراءات القانونية و التنظيمية و تليينها كما اضاف مجموعة من المراسيم التطبيقية خلال السنوات 1998 و 1999، و إذا كانت السلطات العمومية قد أنفقت ما بين 1998 و 1999 حوالي 300 مليار سنتيم على حملة الخوصصة دون جدوى اقتصادية فعلية لتقرر توقيف المسار بصورة شبه كلية مع عام 2001و 2002 فان ذات التوجه لا يزال متبعا خلال السنوات المتتالية، حيث لا تختلف جوهريا إلا في الأطر القانونية المعتمدة، من خلال الأمر رقم 04/01 الصادر في 20 أوت 2001، فيما ينص الأمر 03/01 الصادر في ذات التاريخ على مسار الخوصصة و آلياتها و شروطها و عدد المؤسسات.

حيث برمجت في نهاية سنة 2004 قائمة تضم 1230 مؤسسة أي مجمل النسيج الصناعي باستثنـــــــاء سوناطراك و سونلغاز، كما سبق للحكومة الجزائرية آن صادقت على برنامج للخوصصة عام 1998 يضم

89 مؤسسة لتصبح 88 بعدما تقرر سحب شركة كوسيدار، لكن هذه العملية سجلت فشلا ذريعا و تقرر حل الهيئات المكلفة بالعملية دون إعطاء أية حصيلة حول الأسباب الكامنة وراء الفشل[1] .

و بعد عمليات إعادة الهيكلة ووفق قرارات صدرت عن مجلس الخوصصة الذي حل فيما بعد تم تحديد 374 مؤسسة أغلبها في قطاعات البناء و الفندقة و صناعة الآجر، و لكن المؤسسات المعنية كانت تعاني من شبه إفلاس و من تدني مستويات الإنتاجية و مكشوف بنكي معتبر مما استحال عمليا بيعها .

و قد انتهت عهدة المجلس الوطني للخوصصة في سبتمبر من عام 1999 دون أن يسجل مسار الخوصصة أية نتيجة.

و استمر مسار الخوصصة المتعثر في ذات الاتجاه و بنفـــــس الاستراتيـــجية تقريبا ،حيث حدد عام2000 قائمة في إطار برنامج الخوصصة يضم حوالي 300 مؤسسة من مجموع 1270 مؤسســـــة عمومية، كما حدد البرنامج المعروض في أفريل من عام 2002 قائمة بـــ 700 مؤسسة، حيث اعتمدت صيغ مثل المناقصة

و الجلسة العلنية، و صيغة البناء و الاستغلال و التحويل و فتح رأس المال الجزئي.

إلا أن هذه الصيغ لا تختلف في كونها عرفت وتيرة بطيئة و حصيلة ضئيلة، فباستثناء عملية خوصصة شركة سيدار من خلال شراء مجموعة اسبات الهندية لـــ 70 بالمائة من الأسهم و مشـــــروع هنكل الألمانية و ايناد

و " زاد أف الألمانية " مع الشركة الوطنية للسيارات الصناعية، ظل مسار الخوصصة حبيس القوانين و التشريعات.

في غياب تغيير للمحيط الاقتصادي الكابح فيما ظلت مشاريع أخرى متوقفة على غرار مشروع الشراكة بين أونتربوز الفرنسية " و شركة سونلغاز .

و باستثناء عدد من الشركات المعلن عنها من خلال بيانات مقتضبة للشركاء الأجانب، فان الجانب الجزائري اعتمد الضبابية فيما يتعلق بمسار الخوصصة ، و الحصيلة الوحيدة التي قدمتها الوزارة المكلفة بالمساهمات و تطوير الاستثمار في فيفري 2005 كشفت عن خوصصة 111 مؤسسة منها 80 شركة تم خوصصتها بالكامل، و سجلت حصيلة مالية من خلال هذه العمليات قدرت بـــ 18 مليار دينار.

إلا أن مقارنة بسيطة تجعلنا نؤكد على تواضع الحصيلة هذه مقارنة بالمكشوف البنكي للمؤسسات العمومية الذي يقارب 12 مليار دينار ناهيك عن الديون الأخرى[1].

و خلال سنتي 2005-2006 تنازل مجلس مساهمة الدولة عن 18 مؤسسة عمومية تابعة لـــ 28 مجمعا صناعيا و مركبا في قطاع الصناعات الغذائية منها 15 بيعت لصالح المتعاملين الخواص الجزائريين و

[1] جريدة الخبر، **الصادرة بتاريخ 13 ديسمبر 2005** الموافق لـ 11 ذي القعدة 1426 هـ ، ص 6.

[1] جريدة الخبر، **الصادرة بتاريخ 13 ديسمبر 2005** الموافق لـ 11 ذي القعدة 1426 هـ ، ص 6.

وحدات بيعت لمتعامل أجنبي، و ثلاث شركات أخرى بيعت للعمال، و ذلك في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية
و خوصصة المؤسسات العمومية[2].

المطلب الثالث: حواجز تحويل الملكية العامة للقطاع الخاص و الخوصصة (المشاكل المعيقة لعملية الخوصصة)

واجهت سياسة الخوصصة في الجزائر عدة معوقات يمكن إيجازها في الآتي[1]:

– مشكلة التقييم وهي من أهم المشاكل التي تواجه تنفيذ برنامج الخوصصة في بدايته، وهذا راجع إلى عدم توفر الجزائر على سوق مالي نشط وكذلك نقص خبراء ومختصين في هذا المجال.

– المدة الزمنية التي تستغرقها فترة التقييم والاكتتاب و المفاوضات لذلك فإن السعر المحدد أثناء الاكتتاب والمتفق عليه سابقا لا يتماشى مع الواقع.

– مشكل تحديد الوحدة التي يجب خوصصتها حيث أن القانون لا يراعي وضعية فروعها فهناك وحدات عرضت للخوصصة حين أن في فروعها غير مؤهلة للخوصصة.

– عدم وجود استقرار اقتصادي.

– تطبيق سياسة التثبيت عن طريق تثبيت الأجور للحد من التضخم تؤدي إلى نقص الإدخار وبالتالي نقص المدخرين الذين بإمكانهم شراء أو المشاركة في شراء المؤسسة، وعليه فإنه من الصعب تطبيق الإصلاحات في حالة عدم الاستقرار .

– ضعف كفاءة النظام المصرفي والمالي في مواكبة اقتصاد السوق من حيث السرعة في المعاملات والتخفيف من الإجراءات.

– عدم وجود سوق تنافسية فقد يواجه المشتري مورد محتكر من القطاع العام، ومشكلة المدة الزمنية الطويلة لاتخاذ القرار.

[2] تصريح للسيد كمال بن عبو، **الأمين العام للفدرالية الوطنية لعمال الصناعات الغذائية**، الشروق اليومي بتاريخ 21 ماي 2006.
[1] حنان عمراني، **خوصصة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر،2004، ص 105.

– النقابات العمالية، هذا الأخير ناتج اساسا عن العمالة الفائضة التي كانت توفرها المشروعات العامة وهي أحد اهم العوائق التي تواجه الخوصصة كون أن الرأسمالي يريد الحصول على تقنيات متطورة بأقل عمالة، فيلجأ إلى التقليل من عدد العمال عن طريق التسريح الذي ترفضه النقابات العمالية.

– مشكلات قانونية، فعمليات التنازل نحو البيع تستدعى سندا قانونيا من الهيئات التشريعية مما يستلزم إصدار قوانين جديدة تسمح بنقل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، وحماية القطاع الخاص من التأميم مع ضمان تحويل رأس المال إلى العملات الأجنبية.

– عدم توفر سوق مالية متطورة، مما يجعل تعبئة الموارد المالية أمر غير ممكن وبالتالي صعوبة بيع أسهم الشركات للخواص، وزاد الطين بلة كون معظم المؤسسات العمومية مثقلة بالديون اتجاه البنوك.

– مصالح المجموعات الضاغطة، هذه المجموعات تعترض على عملية الخوصصة ومن بين هذه المجموعات بعض الدوائر الحكومية وهذا نابع من نزعات أيديولوجية والخوف من فقدان السلطة.

– استراتيجية الاختيار، كون اختيار المؤسسات المراد خوصصتها يتطلب دراسة عميقة لهذه الأخيرة من شتى الجوانب المالية والاجتماعية والجغرافية، هذه الدراسة لن تكون بالشيء السهل على دولة تفتقر إلى الخبرة والتجربة في هذا المجال(صعوبة اختيار المؤسسات التي يجب خوصصتها لنقص التجربة وافتقارهم للخبرة الكافية في هذا المجال)[1].

المطلب الرابع : استثمار القطاع الخاص الوطني من قطاع مهمش إلى قطاع فعال في الاقتصاد الوطني (تطور الاستثمار الخاص الوطني خلال الفترة 1990-2004)[2]:

تظهر التقارير و الأبحاث حول تطور و نمو القطاع الخاص في الجزائر، أن هذا القطاع بعدما كان ينظر إليه على أنه غير مقبول و لا يلقى أي اهتمام أو تفهم من قبل الحكومة، أخذ يسترجع مكانته و دوره شيئا فشيئا منذ أن شرعت الجزائر في نهج الإصلاحات الاقتصادية و صدور العديد من القوانين التي تتيح حرية الاستثمار و منح الحوافز دون تمييز بين القطاع العام و القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي.
ففي سنة 2000 القطاع الخاص الوطني يمثل 55% من القيمة المضافة، خارج المحروقات، و حقق رقم أعمال بـ 12 مليار دولار، و يعرف نمو بمعدل 6 % – 8 % منذ خمسة إلى ستة سنوات، و بالأخص

[1] حنان عمراني، **خوصصة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر،2004، ص105.
[2] سفيان بن عبد العزيز، **دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات** ،كلية علوم الاقتصادية والتجارية التسيير، جامعة بشار، بحوث اقتصادية ، العددان 61 ، 2013، 62 ص 179-180.

في مجال الصناعات الغذائية 11 % و بمعدل 20% في الالكترونيك، بينما كان القطاع العمومي يسيطر على كل القطاعات في سنة 1989.

جدول رقم 04: مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة لمختلف القطاعات للاقتصاد الجزائري (نسبة مئوية):

القطاعات	1994	2000
الفلاحة	99.1	99.6
المحروقات	0.4	5
الصناعة	16.5	33.6
البناء	60.7	68
النقل و الاتصالات	54	72.8
تجارة الاستيراد	00	60
تجارة التجزئة	84.2	97
الخدمات	85.3	89
المجموع خارج المحروقات	64.8	76.6
المجموع مع المحروقات	46.6	52

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقييم سياسة الاستثمار في الجزائر، جنيف، ديسمبر2003 ، ص19.

يتضح من خلال هذا الجدول أن القطاع الخاص عرف دفعة قوية خلال بداية عهدة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة و هذا راجع لتحرير الاقتصاد، هذا القطاع لم تعطى له الأهمية نظرا لطبيعة الاقتصاد الذي يعتمد بالدرجة الأولى على المحروقـــات و وجود فارق كبير بين هذا الأخير أي قطاع المحروقات و باقي

الاقتصاد، و مع ذلك أصبح القطاع الخاص الوطني يلعب دورا ايجابي و متزايد في الاقتصاد الوطني. و اليوم هو موجود في كل الـــــفروع و الأنشطة الاقتصادية.

برنامج الخوصصة لم يعطي بعد النتائج المتوقعة نتيجة المشاكل و العراقيل التي قللت من نتائـــج هـــذه العملية، و القطاع الخاص أخذ يتقدم بالخصوص عن طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في البداية في الصناعات الغذائية و الخدمات، ثم أخذ يقتحم باقي القطاعات.

نتيجة للواقع الاقتصادي المميز لفترة التحولات الحذرة و البطيئة فان هذا القطاع يتطور شيئا فشيئا و بقي محدودا في مجالات معينة و نشاطات محددة[1].

و تبقى مدخلات الصناعة لهذا القطاع تعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد مما يستدعي تأهيل مؤسسات هذا القطاع و تحسين وضعيتها حتى تقف و تستمر في الإنتاج و البقاء أمام المنافسة الأجنبية الغير عادلة و منصفة في الوقت الراهن مما يستدعي تأهيل هذه المؤسسات قبل دخول اتفاق التبادل الحر مع أوروبا و قبل دخول و انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

و الجزائر التي تعاني من مشكلة عدم تنوع صادرات البلاد التي يسيطر عليها قطاع المحروقات بحوالي 97 بالمائة، و هو ما يجعل المداخيل الجزائرية الرئيسية مربوطة بتقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية.

لذلك فإن الجزائر كانت تحتاج في ذلك الوقت حسب الخبراء إلى 700 ألـــف و مليـــــون مؤسسة صغيـــــرة و متوسطة، لكي يستطيع القطاع الخاص المساهمة بشكل ملموس في المساهمة في تحقيق الناتـــــج الداخلي الخام، و هو الأمر الذي يبقى فيه عدد هذه المؤسسات دون المستوى المطلوب ، كونه استقـــــر في حـــــدود 200 ألف مؤسسة فقط [1].

المطلب الخامس: أهم العقبات التي تعترض نمو استثمار القطاع الخاص الوطني

استهدفت الدولة منذ انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي العمل على خلق المناخ الملائم للاستثمار الخاص الوطني منه و الأجنبي، بإصدار القوانين و التشريعات المشجعة للاستثمار، وبعثت الهيئات و المؤسسات المؤطرة للاستثمار.

كما بدأت الحكومات المتعاقبة على القضاء أو التقليل من العراقيل و المعيقات التي تعترض سبيل المستثمر الوطني ، و إعطائه كل التسهيلات اللازمة و المطلوبة ، لبعث و بقاء المشاريع الاستثمارية المستحدثة باعتماد الحوار و النقاش مع الهيئات الممثلة للمستثمرين الخواص (كنفدرالية الصناعيين و المنتجين الجزائريين، رابطة المستثمرين الجزائريين، المجلس الأعلى لأرباب العمل الجزائريين، المنظمة الجزائرية لأرباب العمل ...)

[1] سفيان بن عبد العزيز، **دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات** ،كلية علوم الاقتصادية والتجارية التسيير، جامعة بشار، بحوث اقتصادية ، العددان 61 ، 2013، 62 ص 179- 180.

[1] سفيان بن عبد العزيز، **دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات** ،كلية علوم الاقتصادية والتجارية التسيير، جامعة بشار، بحوث اقتصادية ، العددان 61 ، 2013، 62 ص 179- 180.

و على الرغم من كل هذه المجهودات و المساعي الحثيثة إلا أن هناك العديد من المشاكل و العراقيل و العقبات التي تعترض نمو القطاع الخاص الوطني و التي أثيرت من طرف المستثمرين المعنيين و تتمثل **بالخصوص** في:

1 – البنوك تعرقل الاستثمار و تقيد قروض الاستغلال:

حيث يجمع كافة المتعاملين الاقتصاديين على أن البنوك تمثل عاملا كابحا للاستثمار. و تظل متحفظة لمصاحبة المشاريع الاستثمارية لاسيما في مجال قروض الاستغلال، مما يعرض المشاريع الاستثمارية لها موضع الاختناق المالي و الموت البطيء، و بين فائض السيولة النقدية غير المستغلة المودعة لدى البنوك و تقديراتها المرتبطة بتقدير مخاطر الإقراض، تبقى المؤسسات و المشاريع معلقة إلى حين توضيح الرؤية.

حيث يوضح رئيس رابطة المستثمرين الجزائريين" أن الإشكال الحقيقي يطرح حـــــاليا في مجال قروض الاستغلال، حيث توجـــــد المؤسسات المنتجة و المستثمرة في مرحلة حرجة في وقت تتردد البنوك في مصاحبتها "، مضيفا بأن" مشاريع التوسيع و الاستغلال و تزويد الآلة الإنتاجية للمؤسسات و المشاريع الاستثمارية تواجه في الجزائر مشاكل عديدة تكبح تطور العديد من المشاريع و تؤدي إلى تعطيل المشاريع المنتجة"، مشيرا إلى أن المستثمر في علاقته مع البنوك يواجه هاجس توقف النشاط في مرحلة الاستغلال و هي من بين أهم المراحل و أكثرها حساسية، على الرغم من أنه يحترم التزاماته ، معتبرا أن مشاريع التوسيع بمبالغ تتراوح ما بين مليون و 10.5 مليون أورو تواجه صعوبة في التمويل البنكي.

و تتمثل مساوئ الأداء البنكي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين فيما يلي:

– أن البنوك غالبا ما تبالغ في طلب الضمانات التي تفوق مرتين إلى ثلاث مرات المبلغ المقترض.

– أن طول مدة الإجابة على طلب القرض تطول حيث تصل في بعض الحالات إلى سنة كاملة عوض المدة المتفق عليها و هي 35 يوما [1].

– أن هناك معالجة تمييزية تواجهها ملفات القروض لا سيما في المناطق الداخلية [2].

– أن البنوك لا تلعب دورها الاقتصادي في تمويل المشاريع ، حيث أنها تحولت إلى مجرد شبابيك فقط.

– غياب العلاقة بينها و بين المتعاملين الاقتصاديين و خاصة المستثمرين فهي لا تتعامل سوى مع المستوردين[3].

– غياب إطار موحد بين الطرفين لتحسين العلاقة بين المتعاملين الاقتصاديين و البنوك[4].

– مشكلة قروض الاستثمار و إن منحتها البنوك لا تتبعها قروض الاستغلال مما يجعل المتعاملين في حرج[5].

---

[1] **تصريح رئيس كنفدرالية الصناعيين و المنتجين الجزائريين** ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005.

[2] **تصريح رئيس رابطة المستثمرين الجزائريين، جريدة الخبر** بتاريخ 7 أوت 2005.

[3] **تصريح رئيس المجلس الأعلى لأرباب العمل الجزائريين** ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005.

[4] **تصريح رئيس المنظمة الجزائرية لأرباب العمل** ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005.

[5] **تصريح مسؤول بنادي مقاولي وصناعيي المتيجة** ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005.

و الشكل التالي يبين توزيع القروض المقدمة للاقتصاد الوطني بين القطاع العام و القطاع الخاص خلال الفترة 1994-2001.

الشكل05 : توزيع القروض الممنوحة للقطاعين العام والخاص [1994-2001] (استغلال و استثمار).

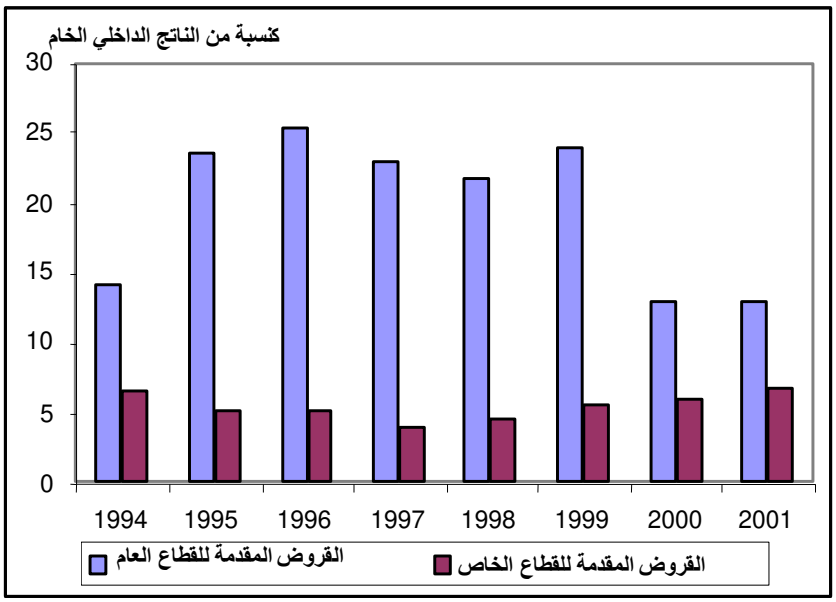

Source : Banque Mondiale. (2003) « STRATEGIE MACROECONOMIQUE A MOYEN TERME POUR L'ALGERIE: Soutenir une croissance plus rapide avec la stabilité économique et sociale », Groupe de développement économique et social Moyen-Orient et Afrique du Nord, Washington, DC.

2- هيمنة النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد:

ما يلاحظ على الاقتصاد الجزائري هو أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب و هذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات و التلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار[1].

- بالإضافة إلى هذا هناك العديد من العقبات الأخرى التي تعرقل نمو القطاع الخاص الوطني نذكر منها ما يلي:

- تعقيدات إدارة الضرائب .
- ضعف و بطء آلية تسوية المنازعات.
- عدم توافر خدمات الدعم أو ضعفها (مراكز تدريب، و المراكز التي تصدر شهـــــادات الجودة و شهادات المنشأ...).

[1] **تصريح مدير الوكالة المكلفة بتسيير العقار الصناعي** في الجزائر.

- ارتفاع تكلفة العمل بسبب انخفاض إنتاجيته و ارتفاع تكلفة التأمينات الاجتماعية.
- صعوبة التصدير بسبب سعر الصرف المبالغ فيه و الإجراءات المعقدة لأنظمة الرسوم الجمركية .
- عدم وجود قاعدة بيانات تفصيلية عن الأسواق الخارجية و حجم العرض على مستوى السوق الداخلية (المؤسسات المنافسة داخليا و حجم المنتوجات المنافسة المقرر استيرادها).
- صعوبة الحصول على التمويل و ارتفاع تكلفته.
- الافتقار إلى سياسات اقتصادية شفافة .
- الرشوة و الفساد الإداري و تنامي المدفوعات الغير رسمية .

و هناك من العراقيل الأخرى التي تظهر هنا و هناك بسبب بطء عمليات الإصـــــلاح الاقتصادي و الإداري و صعوبات ناجمة عن المنافسة الأجنبية الغير عادلة نتيجة الانفتاح الاقتصادي و غيرها ...

3- انعدام الأداء الفعال لدراسة الجدوى الفنية للمشروع الاستثماري الخاص:

يقصد بالدراسة الفنية للمشروع الاستثماري أساسا دراسة كل ما هو مرتبط بإنشاء المشروع و تشييد أقسامه و اختيار آلاته و مختلف تجهيزاته و تحديد كل احتياجاته من مستلزمات الإنتاج و تقدير تكاليفه الاستثمارية

و تكاليف التشغيل، كما تقوم هذه الدراسة بتحديد أمرا في غاية الأهمية و هو نـــــوع التكنولوجيا و التقنيات التي سيستخدمها المشروع في إنتاج منتجاته من سلع أو خدمات.

و من المعروف أن هناك اختلاف في التكنولوجيا و تعقيدها من مشروع صناعي لآخر خدماتي، و حتى بين مشروع و آخر لإنتاج نفس المنتوج. كما نجد اختلافا بين أنواع التكنولوجيا في العمليات الإنتاجية و الفن الإنتاجي حتى و إن كانت نفس المستوى من التطور.

إن كل هذا يتطلب دراسات مختلفة و اختصاصات متنوعة و دقيقة يقوم بها فريق متخصص من خبراء في عدة مجالات، كالمهندسين و التقنيين الذين يعملون بالتنسيق مع فرق أخرى في اختصاصات اقتصادية مختلفة، من تسويق و مالية و غير ذلك. كل هذا بصورة متكاملة طوال فترة إعداد المشروع.

و تتمثل الجوانب المختلفة لهذه الدراسة فيما يلي[1] :

- تحديد حجم الإنتاج و الطاقة الإنتاجية الملائمة.
- تحديد تقنية الإنتاج المختارة للمشروع الاستثماري.
- تحديد التكنولوجيا المختارة.
- تحديد موقع المشروع.
- التخطيط الداخلي للمشروع.
- تحديد مختلف الاحتياجات.

[1] محمود عبد العزيز سمير : **دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات** ، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر ، الإسكندرية 1997.

– تقدير تكاليف تأسيس و تنفيذ المشروع.

إن تساهل الجهات المشرفة على المشروعات الاستثمارية في تحديد شروط و نطاق الدراسة و متابعتها، و من ثم الاتكال عل الخبرات الأجنبية للقيام بهذه المهمة مع غياب أو ضعف فريق عمل محلي كفء و متخصص للإشراف على الدراسة و متابعتها، مما أدى إلى انفراد المستشارين الأجانب بتحديد محتويات دراسات الجـــدوى و تحكمهم في نتائجها بما يتماشى مع مصالحهم.

و هذا الأمر و إن اختلف من بلد إلى آخر من حيث درجة حدته، و من وزارة أو شركة أو مؤسسة عامـــة أو خاصة إلى أخرى داخل البلد الواحد.

إلا أنه يمثل مشكلة عامة بالنسبة للدول النامية، و هذه الوضعية تحول الاستشاري الأجنبي إلى ما يقارب دور المالـــــك المتصرف، و نظرا لغياب أو قلة متابعة و التوجيه و المحاسبة، جعل الكثير منهم يتصرفون بما يخدم مصالحهم دون اعتبار للمستوى المهني و دون مراعاة كافية للمصلحة العامة، حيث لوحظ في الكثير من الأحيان، ميل هؤلاء المستشارين إلى تضخيم تكاليف المشروعات و المبالغة في حجم المعدات المطلوبة، كما توضع مواصفات بحيث يتعذر استيراد هذه المعدات إلا من مورد أو مصدر معين، بالإضافة لحرصهم على فرض تقنيات يمتلكونها أو يسيطرون عليها مما جعل الحاجة لوجودهم في المشروع حاجة دائمة [1].

و لعل الأمر يزيد تعقيدا في الجزائر حينما تنعدم هذه الدراسات أساسا عند المستثمرين الخواص، مما يجعل مشاريعهم الاستثمارية تجد صعوبات و حواجز تحول دون مواصلة نشاطهم الاستثماري في غالب الأحوال و خلال التجربة القصيرة للقطاع الخاص في الجزائر نجد أن غياب مثل هذه الدراسات، و كذلك غياب الإشراف و التوجيه من الغرف الصناعية و التجارية، جعل العديد من المشاريع الاستثمارية تقتحم مجال الصناعات الغذائية (العجائن) مما خلق منافسة كبيرة بين هذه المشاريع و انعكس عليها بالسلب و أثر كثيرا على أرباحها و مدا خيلها.

[1] الكوادري علي خليفة : **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت 1981 ، ص130.

خلاصة الفصل الثاني:

رغم ما تملكه الجزائر من إمكانيات طبيعية وبشرية وطاقوية تؤهلها إلى احتلال الصدارة في قيمة الاستثمارات الوافدة إليها إلا أنها تعاني تعقيدات في الإجراءات الإدارية والقانونية، وكذلك نقص المعلومات والإحصاءات وكثرة القوانين الخاصة بالاستثمار وعدم الاستقرار.

بالإضافة لما تم ذكره نجد أن الجزائر مرت بمرحلة عويصة جدا وهي مرحلة التسعينات وما حملته من تصعيد في المجال الأمني وحتى على مستوى الاستقرار السياسي، حيث رتبت الجزائر في المراتب الأخيرة من حيث درجة مخاطر الاستثمار، وذلك في التقرير الأخير لمنظمة الكو فاكس لسنة 2001.

لكن تبقى الطموحات كبيرة في قيام التنمية المحلية وتوفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة ، وكذلك العمل على تطوير مشاريع الشراكة في جميع المجالات والقطاعات إذ تعتبر أفضل وسيلة لتسريع التنمية ولتطوير الاقتصاد الوطني.

تمهيد:

و على غرار باقي دول العالم (الدول النامية خصوصا)، بادرت السلطات في الجزائر الى وضع آليات اللازمة لجعل القرض المصغر أداة فعالة في دعم الاستثمار الوطني و مكافحة الفقر والتخفيف من حدة البطالة في أواسط الشريحة الواسعة خاصة الأكثر هشاشة حيث توفر هذه الآليات المساعدة المالية والفنية لأصحاب المشروعات الصغيرة، منها القروض المدعومة والمنخفضة الفائدة والإعفاءات الضريبية، إضافة الى برامج تكوينية حول أساليب التسيير المالي والإداري للمشروعات الصغيرة والمصغرة، وبعد تطرقنا على أثر هذه المؤسسات على تمويل المشاريع الاستثمارية ، وكذا الدراسات السابقة للموضوع، سنحاول في هذا الفصل اختبار مدى تطابق الجانب النظري دور برامج التمويل المالي مع الواقع العملي، ومقارنة بين نتائج الدراسات السابقة ونتائج دراستنا ، وذلك من خلال دراستنا لأثر مؤسسات التمويل المالية على تمويل المشاريع الاستثمارية من ناحية أصحاب المشاريع ، و القضاء على البطالة.

و للإلمام أكثر للجانب التطبيقي للدراسة سوف نتناول من خلال هذا الفصل كل من منهج الدراسة وطريقة جمع وتلخيص المعطيات ، والتعريف بمتغيرات الدراسة و الأدوات المستخدمة في معالجة المعطيات المجمعة. كما سيتم عرض و مناقشة نتائج الدراسة لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات.

المبحث الثاني : مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات.

قبل الشروع في دراسة أثر مؤسسات التمويل المالية على تمويل المشاريع الاستثمارية ، نوضح بعض الجوانب الدراسية ، والمتمثلة في عرض مختلف الإجراءات التي تم الاعتماد عليها، من تحديد متغيراتها و الأدوات المستعملة وكل هذا سيتم التطرق اليه من خلال المطالب التالي:

المطلب الأول :الإجراءات المنهجية.

اتبعنا من خلال هذا المطلب طرق و اساليب للدراسة الميدانية تمثلت في:

الفرع الأول : طريقة جمع المعلومات.

حاولنا في هذا الصدد الوصول إلى مصادر المعلومات، والوثائق المتاحة التي تهتم أساسا بتمويل المشاريع الاستثمارية وذلك من خلال مؤسسات التمويل المالية باعتبارها الخطوة الرئيسية التي بدأت قبل انطلاق البحث واستمرت معه.

- دراسات و أبحاث علمية تضم دراسة هذا الموضوع.
- وثائق و معلومات وكالة محل الدراسة.

الفرع الثاني: طبيعة متغيرات الدراسة.

من خلال إجراء الدراسة الميدانية تمثلت متغيرات الدراسة في ما يلي:

- مؤسسات التمويل المالية، والتي تلعب دورا هاما في تمويل المشاريع الاستثمارية.
- المشاريع الاستثمارية، وهي التي يتم من خلالها معالجة المشاكل الاقتصادية (محاربة البطالة، وتحسين دخل الفرد والمجتمع) .

المطلب الثاني : تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"

إن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يدل اسمها على توفر القروض المصغرة الهادفة الى تطوير القدرات الفردية للأشخاص من أجل التكفل بأنفسهم وهذا بإنشاء مشروعاتهم الخاصة، وهي متواجدة بشبكة منتشرة عبر 48 ولاية من خلال تنسيقات مدعمة بخلايا للمرافقة متواجدة بـــ 85% من دوائر الجمهورية (548خلية للمرافقة بتعداد 700عون مرافق) [1].

[1] www.angem.dz

فمن خلال هذا المطلب سنتعرف على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مهامها، تنظيمها، وصيغ التمويل التي تقدمها، وكذا شروط الاستفادة من القرض المصغر وكيفية تسديده.

الفرع الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

أولا: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"ANGEM"

عقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر2002 حول موضوع تجربة "القرض المصغر في الجزائر"، والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04–14المؤرخ في 22 جانفي 2004 ،حيث نصت المادة الأولى من المرسوم بتصريح على إنشاء الوكالة، وجاء فيها مايلي": طبقا للمادة السابعة من المرسوم الرئاسي 04–13 و المتعلق بجهاز القرض المصغر، وضع هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم تسمى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وتدعى في صلب نص الوكالة" .[1]

و كانت تابعة للوزارة المكلفة بالتشغيل، لتصبح فيما بعد تابعة للوزارة المكلفة بالتضامن الوطني بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08–10 المؤرخ في 27 جانفي 2008، الذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم 04–14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المشار إليه سابقا.

و يرافق إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة كجهاز مكمل لعمل الوكالة، وأنشئ هذا الصندوق وفق المرسوم التنفيذي رقم 04–16المؤرخ في 22 جانفي 2004 الذي يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، و قد نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الصندوق، وحددت مهام الصندوق كالآتي:

- يضمن صندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق حسب الكيفيات التي يحددها هذا المرسوم، وهذا للمستفيدين الحاصلين على تبليغ بالإعانات الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- يغطي الصندوق بناءا على تعجيل البنوك والمؤسسات المالية المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالمبلغ وهذا في حدود 85%.

[1] **المرسوم التنفيذي رقم** ،04-14 المادة 01.

- يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها اعتبارا عند الاحتمال للاستحقاقات المسددة و في حدود تغطية الخطر.

و يمكن أن ينخرط في الصندوق كل بنك ومؤسسة مالية قامت بتمويل مشاريع و مؤسسات اعتمدتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[1].

ثانيا: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"ANGEM"

يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة الى مكافحة البطالة و الأوضاع المتردية للمجتمع، وهو موجه الى أشخاص بدون عمل ولكنهم قادرون على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة، و يعتمد هذا الجهاز على منح قروض (إذا كانت سلفة ثلاثية وهي في أغلب الأحيان تكون بالتعاون مع البنك، أما الحالة الخاصة وهو قرض بدون فائدة لشراء المادة الأولية فتكون من الوكالة لوحدها).

و هذا في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة تصل الى غاية 1.000.000دج، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل، و تكون مرفوقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

و تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كجهاز مسير لهذا البرنامج على تطبيقه وتجسيده ميدانيا بتمكين الأفراد الذين يسعون لخلق نشاط خاص بهم والانطلاق في مشاريع مصغرة منتجة للسلع والخدمات، مع استثناء النشاطات التجارية من الإعانات والخدمات التي يوفرها الجهاز.

بالإضافة الى ذلك لا يقتصر دور الوكالة على تقديم المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك الى مساعدات غير مالية كالتوجيه والمرافقة، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، التكوين لتسيير المؤسسة، و كذا إعطاء فرصة لهؤلاء المستفيدين من المشاركة في المعارض والصالونات، أين يتم تنمية المعارف و اكتساب الخبرات المختلفة وكذا خلق فضاءات جديدة لتسويق منتجاتهم.

و تتميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن غيرها من الأجهزة الأخرى بكونها تتوفر على خلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر، حيث يحصل المواطنون على التوجيه والمرافقة، مما يجنبهم عناء التنقل الى عاصمة الولاية للاستعلام وايداع ومتابعة ملفاتهم.

كل هذا سمح للوكالة بأن تكون ذات فعالية كبيرة في تحقيق نشاطات اقتصادية مدعمة للدخل،

[1] غقال الياس، عبد الحميد غوفي، **القروض المصغرة كآلية لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر"دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-** " -جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012 ص38.

والمساهمة في خلق مناصب عمل للكثيرين وحتى من فئة النساء الماكثات في البيوت اللائي شققن طريقهن بثبات في عالم الشغل في تخصصات: الحرف، الصناعات التقليدية والخدمات، وأصبح نشاطهن يساهم بشكل كبير في تدعيم ميزانية الأسرة.[1]

و يعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على المساهمة الشخصية للمستفيد وسلفة بدون فائدة من الوكالة وبالتالي فهو موجه الى:

- البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بما فيهم أولئك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم.
- المرأة التي ترغب في العمل ببيتها.
- الأشخاص لاسيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي.
- حاملي شهادات التكوين المهني.
- الحرفيين.
- المواطنون القاطنون بالقرى و البوادي.

و بصفة عامة فإن هذا الجهاز موجه الى الفئات من المواطنين الذين لا يمكنهم الاستفادة من القرض في إطار المشاريع و المؤسسات المصغرة، وذلك بسبب شرط السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية الشخصية.

و قد أسندت للوكالة المهام التالية: (المرسوم التنفيذي رقم 14/04، المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، المادة05) .

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في أنشطتهم.
- تمنح قروض بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة الى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية

[1] غقال الياس، عبد الحميد غوفي، **القروض المصغرة كآلية لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر"دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-** " -جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012 ص39.

بتنفيذ مشاريعهم.

و بهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص بما يأتي:

- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمؤسسات وتنفذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز.
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية، وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

ثالثا: تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[1]"ANGEM"

تملك الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هيئة تحت اسم " صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة" الذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة.

لذا و لأجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لامركزي، وذلك بإنشاء 49 فرع ولائي تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر. فيما يمثل إطار مكلف بالدراسات صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، وهذا على مستوى كل فرع ولائي.

يضمن الفرع الجهوي الرابطة الوظيفية بين المديرية المركزية والفروع المحلية (الفروع الولائية)، تشرف هذه الهيئة على حوالي خمس (05) فروع ولائية وهي تقوم بدور التنسيق، التعزيز ومتابعة الأنشطة، ولهذا الغرض تم إنشاء شبكة تضم عشرة (10) فروع جهوية تشرف على مجمل الفروع الولائية.

و تمثل هذه الهيئة النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجواري وتقليص الآجال لاتخاذ القرارات السريعة والملائمة.

بالإضافة الى ما سبق، هناك خمس (05) بنوك شركاء مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وهي:

- القرض الشعبي الجزائري CPA.

[1] غقال الياس، عبد الحميد غوفي، **القروض المصغرة كآلية لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر"دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-** " -جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012 ص39.

- بنك التنمية المحلية BDL.
- البنك الخارجي الجزائري BEA.
- البنك الوطني الجزائري BEA.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

الفرع الثاني : أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر. [1]

في حالة توفر كل الشروط السابقة الذكر لدى طالب القرض بإمكانه أن يختار نمط التمويل الذي يراه مناسبا، حيث تتوفر لدى الوكالة صيغتين للتمويل، تسمح كل صيغة بحكم خصوصياتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع.

أولا: الصيغ القديمة لتمويل إنشاء المشاريع و المؤسسات المصغرة في إطار"ANGEM"

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر حسب صيغ التمويل الموضحة في الجدول التالي:

قيمة المشروع	طبيعة المستفيد	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
من 50000دج إلى 100000دج	حامل لشهادة او وثيقة معادلة معترف بها و/او الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة.	%03	%97	–	%10
	الاصناف الاخرى	%05	%95	–	%20
من 100000دج الى 400000 دج	حامل لشهادة او وثيقة معادلة معترف بها و/او الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة.	%03	%70	%27	%10

[1] غقال الياس، عبد الحميد غوفي، **القروض المصغرة كآلية لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر"دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-** " -جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012 ص40 .

	الأنصاف الاخرى	%05	%70	%25	%20
30000 دج	شراء مواد أولية	%10	–	%90	–

الجدول رقم 10 : أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر.

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ويحتوي على ثلاثة أنماط للتمويل تتمثل في[1]:

1- تمويل ثنائي (بين المستفيد والوكالة)

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمنح قروض بدون فائدة تكون موجهة لشراء مواد أولية وللمشاريع التي لا تتعدى تكلفتها 30.000دج، حيث تكون فيه:

- مساهمة الوكالة بـــ 90%بدون فوائد.
- مساهمة المستفيد بـــ 10%.

ولكي تمنح الوكالة هذا القرض يجب أن تتوفر في طالب القرض الشروط التالية:

✓ بلوغ سن 18سنة فما فوق

✓ عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة

✓ إثبات مقر الإقامة.

✓ التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه.

✓ عدم الإستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.

✓ القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقدرة بـــ 10%من الكلفة.

2-تمويل ثنائي (بين المستفيد و البنك):

و يتم بتدخل طرفين في عملية توزيع المشاريع التي تتراوح كلفتها ما بين 50.000 و100.000دج، والطرفين المتدخلين في صيغة التمويل الثنائي هم:

- المستفيد من المزايا التي تقدمها الوكالة.

[1] غقال الياس، عبد الحميد غوفي، **القروض المصغرة كآلية لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر"دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-** " -جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012 ص 40.

- البنـــــك.

و يكون تدخل الوكالة هنا محدود في ضمان وتخفيض نسبة الفائدة للقروض البنكية، كذلك تقديم الدعم و النصائح والمرافقة في إطار إنجاز المشروع.

و لكي تقوم الوكالة بمنح هذه الامتيازات يجب أن تتوفر في طالب القرض الشروط التالية:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة و غير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة
- التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقدرة بـــ 3% أو 5% من الكلفة الإجمالية للمشروع حسب الحالات.

3- التمويل الثلاثي:

ويتم بتدخل ثلاثة (03) أطراف في عملية تمويل المشاريع التي تتراوح كلفتها ما بين 50.000و 400.000دج والأطراف المتدخلة في صيغة التمويل الثلاثي هم:

- المستفيد من المزايا التي تقدمها الوكالة.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- البنـــــك.

حيث تتدخل الوكالة في عملية التمويل عندما تفوق كلفة المشروع 250.000دج، وهذا بمنح قرض دون فائدة وبنسبة 25% الى 27%من الكلفة الإجمالية للمشروع حسب الحالات.

- كما تقوم الوكالة بضمان وتخفيض نسبة الفائدة للقروض البنكية.
- تقديم الدعم والنصائح والمرافقة في إنشاء المشروع.

و لكي تقوم الوكالة بمنح هذه القروض يجب أن تتوفر في طالب القرض الشروط التالية:

- بلوغ سن 18سنة فما فوق.
- عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة.
- التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه.

- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقدرة بـــ 3%أو 5%من الكلفة الإجمالية للمشروع حسب الحالات.
- تسديد الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (0.5 من القرض البنكي).
- الالتزام بالتسديد حسب الجدول الزمني:

أ- قرض البنك.

ب- السلفة بدون فائدة للوكالة. [1]

ثانيا: الصيغة الجديدة لتمويل إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار"ANGEM"

تجدر الإشارة إلى أنه أدخلت تعديلات على صيغ التمويل في إطار القرض المصغر، و التي تتمثل في الجدول الموالي:

الجدول رقم 11: أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر حسب آخر التعديلات.

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
100000	- جميع الأصناف - (شراء المواد الأولية)	%0	—	%100	—
1000000	- الأصناف الأخرى	%1	%70	%29	%20
	- الذي ينشط في منطقة خاصة	%1	%70	%29	%05

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أتت هذه الصيغة الجديدة للقرض المصغر بناءا على المرسوم الرئاسي 11–133 المؤرخ في 22 مارس2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 04– 15 المؤرخ في 22 جانفي 2004 الذي يتعلق

[1] غقال وغوفي ، عبد الحميد غوفي، **القروض المصغرة كآلية لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر"دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-** " -جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012، ص ص43،44.

بجهاز القرض المصغر.

و قد جاء تعريف القرض المصغر في المادة الثانية من المرسوم كما يلي:

"القرض المصغر هو قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل و /أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم ويهدف الى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية". وحسب المادة الثالثة من نفس المرسوم الرئاسي فالقرض المصغر يوجه لتمويل الأنشطة بما فيها الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط ويغطي أيضا النفقات الضرورية لانطلاق النشاط (شراء المواد الأولية)[1].

و لا يمكن أن يتجاوز مبلغ الاستثمارات المنصوص عليه بموجب أحكام هذا المرسوم (مليون) 1.000.000دج، بعد أن كان في مرسوم 2004الحد الأدنى لها هو (خمسين ألف) 50.000دج ولا يمكن أن تفوق الأربع مائة ألف (400.000دج)، حيث حددت الصيغة الجديدة مستوى المساهمة الشخصية بـــ 1%من الكلفة الإجمالية للنشاط بعنوان اقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط ولضمان إنجاز الأنشطة:

- تعالج ملفات القروض البنكية من قبل النظام المصرفي طبقا للقواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض في أجل لا يتعدى شهرين، حيث أن في المرسوم القديم لم تحدد المدة لمعالجة القروض من قبل النظام المصرفي.

- تكمل هذه القروض البنكية المساهمة المالية للمستفيد والإعانة التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر كما يأتي:

- يحدد مبلغ القرض بدون فوائد كما يأتي:

29% من الكلفة الإجمالية للنشاط بعنوان إحداث أنشطة باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط والتي لا يمكن أن تتجاوز مليون (1.000.000) دينار جزائري.

100% من الكلفة الإجمالية بعنوان شراء المواد الأولية و التي لا يمكن أن تتجاوز مائة ألف دينار جزائري(100.000دج).

- يحدد مستوى القرض البنكي بـــ 70%من الكلفة الإجمالية للنشاط والتي لا يمكن أن تتجاوز مليون دينار جزائري (1.000.000دج)، بعنوان إحداث أنشطة باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة

[1] المادة 2-3 من المرسوم الرئاسي 11- 133 المؤرخ في 22 مارس2011 الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19الصادر في 22مارس2011، ص08.

للشروع في النشاط، منح تأجيل لمدة ثلاث سنوات لتسديد القرض البنكي الأصلي وتأجيله لمدة سنة واحدة لدفع الفوائد.

- يحدد تخفيض نسب الفوائد على القروض الممنوحة بعنوان القرض المصغر من البنوك والمؤسسات المالية للمستفيد كما يأتي:[1]

- 80 %من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الأنشطة المنجزة.

- 95%من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية عندما تنجز هذه الأنشطة على مستوى المناطق الخاصة بالجنوب والهضاب العليا، المعدل المدين المذكور في المادتين الأولى والثانية أعلاه، هو المعدل المطبق في السوق فيما يخص التمويلات المماثلة، ولا يتحمل المستفيد من القرض سوى الفارق غير المخفض من نسبة الفائدة.

يطبق تخفيض نسب فوائد القروض البنكية المنصوص عليها في المادة 13 أعلاه على باقي القروض البنكية الواجب دفعها طبقا للآجال المحددة مسبقا من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

- **أما في ما يخص الإعانات المالية والامتيازات الجبائية فهي تقدم على ثلاث مراحل :**

- **مرحلة الانجاز: الإعانات المالية** فهي تشمل قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة لصاحب المشروع، والتخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي حيث تدفع الوكالة جزءا من الفوائد على القروض ويتباين مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط كما في الجدول رقم[1] 12.

الجدول رقم 12: تخفيض معدلات الفائدة حسب الموقع ونوع النشاط.

المناطق / القطاعات	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
القطاعات ذات الأولوية (الفلاحة، الري، الصيد	%95	%80

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

البحري)		
القطاعات الأخرى	%80	%60

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أما الامتيازات الجبائية : فهي تشمل، الإعفاء من TVAعلى معدات التجهيز التي تدخل في انجاز المشروع، تخفيض 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات.

- **مرحلة الاستغلال:**

الامتيازات الجبائية تكون(03) سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو(06) سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، و في حالة تعهد صاحب المشروع بتوظيف(03) عمال على الأقل لمدة غير محددة تمدد فترة الإعفاء لمدة (02) سنتين وتتمثل هذه الامتيازات في الإعفاء الكلي من ،IBS،IRG وTAP الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات، الإعفاء من كفالة حسن التنفيذ.

- **استثمار التوسع:**

يتعلق استثمار التوسع بالمؤسسات المصغرة المنجزة في إطا ر الوكالة والتي تسعى إلى توسيع قدراتها الإنتاجية، وحتى تستفيد المؤسسات من مزايا استثمار التوسع يجب توفر مايلي:

- تسديد 70% من القرض البنكي، أو تسديد كامل القرض في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل.
- تسديد 70% من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي.

في ما يخص التمويل: فتطبق نفس التركيبة المالية حسب نسب التمويل[1].

- **أما في ما يخص الإعانات المالية والامتيازات الجبائية :**هي نفسها الامتيازات الممنوحة في استثمار الإنشاء.

الصيغ الجديدة لتمويل أصحاب المشاريع:

ساهمت التعديلات الجديدة التي أدخلتها الحكومة على إجراءات تسيير القرض المصغر و دعم تشغيل الشباب مؤخرا في ارتفاع عدد الملفات المودعة لدى الوكالتين، حيث جاءت هذه التعديلات كما يلي:

- **القرض الإضافي غير المكافئ :**تم إدراج ثلاث قروض جديدة بدون فائدة للبطالين ، جاءت كما يلي:

- **مكاتب جماعية** : هذه الصيغة موجهة إلى حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحل الموجه لإحداث مكاتب جماعية، طبية، محاماة ...إلخ، بحيث لا يمكن أن يتجاوز مبلغ هذا القرض 1.000.000دج.
- **ورشات متنقلة:** هذه الصيغة موجهة إلى حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء عربة متنقلة لممارسة نشاطات، كهرباء، التدفئة، ودهن...الخ، حيث يستفيدون من إعانة مبلغ يصل إلى 500.000دج، و تجدر الإشارة إلى أن هذا القرض يمنح فقط عندما يلجأ صاحب المشروع الى تمويل بنكي في مرحلة إحداث النشاط.
- **أصحاب المشاريع:** هذه الصيغة موجهة إلى الشباب أصحاب المشاريع، للتكفل بإيجار المحل المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات، حيث يستفيدون من إعانة مبلغ يصل إلى 500.000دج، و يمنح فقط عند اللجوء إلى تمويل بنكي في مرحلة إحداث النشاط.

- **اما في ما يخص أنواع التمويل في إطار جهاز القرض المصغر حسب الصيغ الجديدة[1] .**

تشرف الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على ثلاث أنواع هي:

أ- **التمويل الثنائي – مقترض و angem:** سلفة بدون فوائد ممنوحة للمقترض لغرض شراء هذه السلفة تمنح المشاريع الصغيرة التحويلية حسب دراسة تقنية اقتصادية مبسطة وبيان المساهمة.

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - وكالة بسكرة-.

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - وكالة بسكرة-.

	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة من طرف الوكالة

ب- التمويل الثنائي	المستوى الأول: مبلغ الاستثمار يتراوح بين 40000 دج و 250000 دج	—	%100
	المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 1000000دج	يتحمل مصاريف عملية التمويل مثل الضرائب.	%100

ي – **بنك والمقترض:** هذه الصيغة من التمويل تتعلق بالمشاريع التي تتراوح كلفتها الإجمالية بين 50000 دج و 250000 دج، حسب مستويين، و يتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 13: الهيكل المالي للتمويل الثنائي.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة.

ت- **التمويل الثلاثي – بنك والمقترض و angem:** هذا التمويل يتعلق بالمشاريع التي تفوق تكلفتها 1000000دج وهو مجزأ بين المقترض و البنك و الوكالة. حسب نسب المشاركة التالية والتي تتضح في الجدول التالي:

- المساهمة الشخصية للمقترض=1 % من قيمة المشروع.
- مساهمة الوكالة=70 % من قيمة المشروع.
- مساهمة البنك =29 %من قيمة المشروع.

الجدول رقم 14: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة من طرف الوكالة	القرض البنكي
قيمة المشروع لا تتجاوز1000000دج	%1	%29	%70

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة.

المبحث الثاني : النتائج ومناقشتها.

المطلب الأول: أثر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تمويل المشاريع الاستثمارية.

يكمن دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض في المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية و الحرص على نجاحها من خلال تبني المشاريع ذات الجودة للأشخاص البطالين و الراغبين في العمل ، وذلك في إطار عروضها الخاصة ليتمكن الفرد من إنشاء مشروعه الخاص.

الفرع الأول: تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة منذ إنشائها من 2005 الى غاية سنة 2017[1]:

لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلاّ في منتصف 2005،ومنذ ذلك الوقت قدمت الوكالة قروض مصغرة بأنواعها المختلفة عبر كامل التراب الوطني، وفيما يلي مجموعة أرقام تعكس نشاط الوكالة على مستوى ولاية بسكرة الى غاية سنة 2017.

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - وكالة بسكرة-.

أولا: حصيلة القروض الممنوحة

كما رأينا سابقا، فإن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر تشرف على

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	المبالغ الممنوحة	مناصب الشغل المستحدثة	النسبة المئوية
تمويل شراء مادة أولية	9935	378 808 001,40	14903	% 59,42
برنامج الجنوب	5412	1 279 524 173,60	6258	% 32,37
تمويل ثلاثي " ANGEM – بنك– مستفيد "	1373	281 790 056,13	1877	% 8,21
المجموع	**16 720**	**1 940 122 231,13**	**23 038**	**%100**

تسيير ثلاثة صيغ من التمويل انطلاقا من السلفة بدون فوائد التي تمنحها الوكالة، وكانت حصيلة هذه القروض منذ إنشاء الوكالة (وكالة بسكرة) الى غاية سنة2017 مقسمة كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم 15: توزيع قروض الوكالة حسب نمط التمويل بدون فائدة منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017.

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – وكالة بسكرة – .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد القروض التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة منذ إنشائها الى غاية سنة 2017 قد بلغ عدد القروض الممنوحة بدون فوائد 16720 قرضا حيث قدرت بالمبلغ الاجمالي 13, 1940122231دج، بينما خلق مناصب شغل مستحدثة قدرت بعددها الاجمالي 23038منصب شغل مستحدث، وكانت القروض موزعة بين تمويل لشراء المواد الأولية و الذي بلغ عددها 9935 قرض ممنوح والمقدر بالمبلغ 378808001,40 دج بينما مناصب الشغل المستحدثة قدرت بعدد 14903منصب ، وبين تمويل برنامج الجنوب لإنشاء المشاريع والذي بلغ عددها 5412 قرض ممنوح و المقدر بالمبلغ1279524173,60دج وكان عدد مناصب الشغل المستحدثة 6258 منصب ،

وبين التمويل الثلاثي "مستفيد – بنك –ANGEM"[1] والذي بلغ عددها 1373 قرض ممنوح والمقدر بالمبلغ 281790056,13 دج و عدد مناصب الشغل 1877 منصب، و من حيث النسب نرى ان نسبة 8,21% هي نسبة ضئيلة وذلك راجع الى مقدرة الفرد وكيفية التعامل القرض الممنوح له ويعني انه يمكن ان يعجز في التسيير ويرجع هذا عدم امكانية الجميع في التعامل معه، و إذا ما قورنت بعدد القروض لشراء المواد الأولية و التي بلغت نسبتها 59,42%وهذا راجع الى انخفاض تكلفة المواد الأولية ومقدرة الأفراد على الحصول عليها بشكل يسير و منها تستحدث عدة اشغال لهم ومن جهة أخرى إمكانية إعادة القروض نظرا لانخفاض مبالغها،

و مقارنة بصيغة التمويل لإنشاء مشروع أي نعني ببرنامج الجنوب في الجدول والذي تمثل في نسبة 32,37% الأمر الذي يزيد من إقبال الأفراد البطالين على هذه الصيغة من التمويل بعد الأولى من جهة، و من جهة أخرى إمكانية إعادة القروض نظرا لانخفاض مبالغها. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 07: توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017.

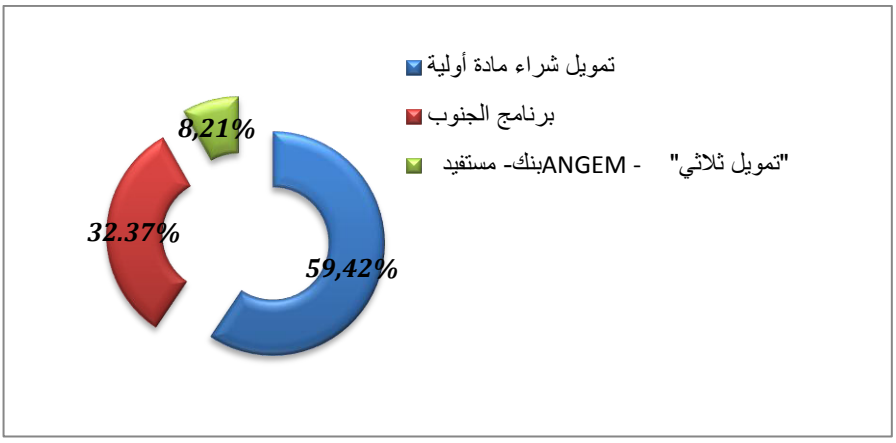

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

ثانيا: حصيلة السلف بدون فوائد موزعة حسب الجنس[1]

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - وكالة بسكرة-.

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - وكالة بسكرة-.

جدول رقم 16: توزيع طلب القروض على المستوى المحلي حسب الجنس منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017.

جنس المستفيد	نساء	رجال	المجموع
عدد القروض	8946	7774	16720
النسبة المئوية	**53.50%**	**46.50%**	**100 %**

المصدر : من الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض– وكالة بسكرة–

شكل رقم 08: توزيع طلب القروض على المستوى المحلي حسب الجنس منذ إنشاء وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017.

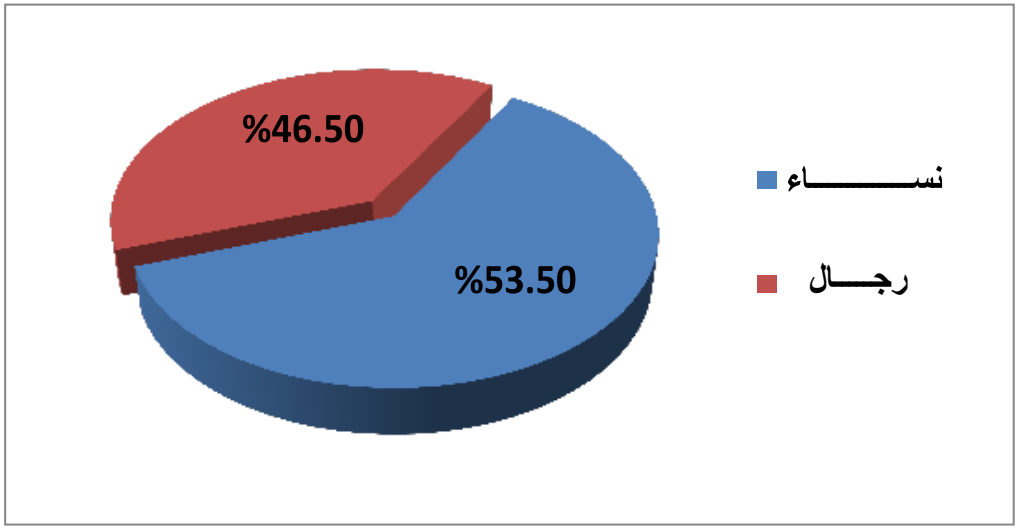

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن النساء هي أكبر حصة محليا من حيث القروض الممنوحة حيث بلغ عددها 8946 وذلك بنسبة 53.50% بينما بلغ عدد القروض الممنوحة للرجال 7774 و ذلك بنسبة 46.50% ، ويفسر ذلك أن النساء هن الأكثر اهتماما بقروض شراء المواد الأولية من أجل الحصول على مواد النسيج والخياطة (صناعات تقليدية) والطبخ.

ثالثا: توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط[1]

تمثل وضعية المؤسسات المصغرة الممولة بعددها حسب قطاعات النشاط المختلفة، فنجد ستة (06)

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - وكالة بسكرة-.

قطاعات نشاط رئيسية وهي: الفلاحة ، الصناعة الصغيرة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات، الصناعة التقليدية، والتجارة، ونعبر عن تعداد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة حسب قطاع النشاط في الجدول الموالي:

جدول رقم 17: توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة من 2005 الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017.

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة المئوية
الفلاحة	1355	8,10%
الصناعة الصغيرة	4057	24,26%
البناء و الاشغال العمومية	1859	11,12%
الخدمات	5532	33,09%
الصناعة التقليدية	3833	22,92%
التجارة	84	0,50%
المجموع	**16 720**	**100%**

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – وكالة بسكرة–

من خلال الجدول السابق يبين لنا أن العدد الإجمالي للمؤسسات الممولة في مختلف القطاعات من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[1] وكالة بسكرة قد بلغ 16720مؤسسة، و النصيب الأعلى من التمويل حظي به قطاع الخدمات بنسبة 33,09% يليه قطاع الصناعة الصغيرة بنسبة 24,26% ثم قطاع الصناعة التقليدية بنسبة بلغت 22,92% و يفسر ذلك اهتمام فئة النساء خاصة بهاذين القطاعين، و قطاع

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - وكالة بسكرة-.

البناء و الأشغال العمومية بنسبة 11,12% ، ثم قطاع الفلاحة بنسبة 8,10% و يعتبر هذا العدد قليل جدا بالنسبة لقطاع حيوي ومنتج كالفلاحة وهذا لأهميته خاصة في مناطق الجنوب وأخيرا قطاع التجارة بنسبة 0,50% و من هنا نلاحظ التفاوت الواضح من قطاع الى آخر وهذا ما يوضحه لنا الشكل رقم12، و هذا الاختلاف في توزيع المشاريع على مختلف القطاعات قد يرجع الى نقص وعي المستثمرين في المنطقة، بالإضافة الى نقص التوعية من طرف عمال الوكالة لمحاولة توجيه الشباب المستثمر الى مشاريع أكثر إنتاجية وأهمية اقتصادية.

والشكل الموالي يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة الى غاية 2017:

شكل رقم 09: توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017:

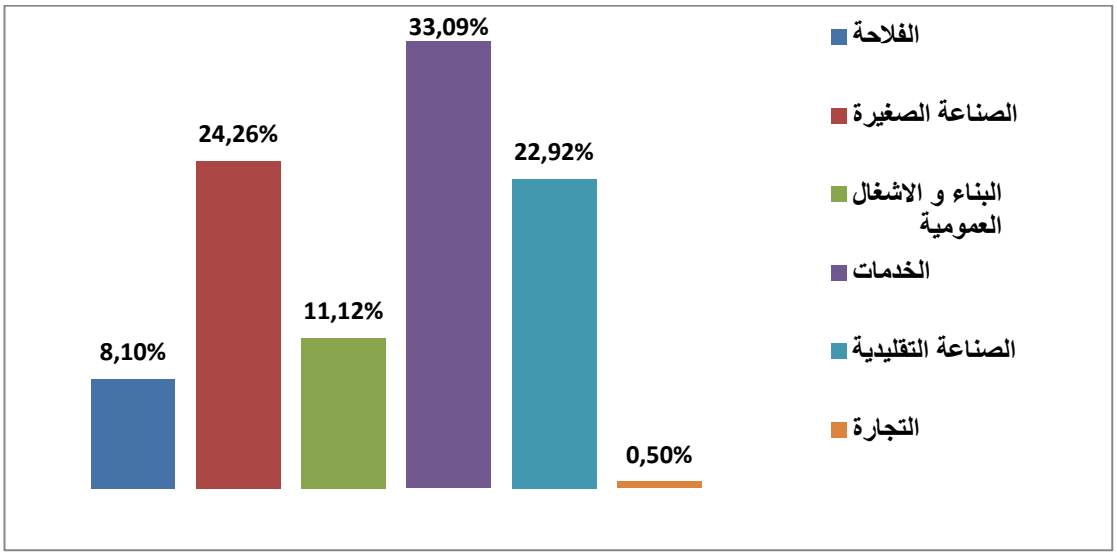

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

رابعا: توزيع القروض حسب الشريحة العمرية[1]

جدول رقم 18: توزيع القروض حسب الشريحة العمرية منذ إنشاء الوكالة من 2005الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة الى غاية سنة 2017:

الشريحة العمرية	عدد القروض الممنوحة	النسبة المئوية
18-29 سنة	5198	%31,09

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - وكالة بسكرة-.

30–39 سنة	5700	%34,09
40–49 سنة	3182	%19,03
50–59 سنة	1883	%11,26
60سنة فما فوق	757	%4,53
المجموع	16 720	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – وكالة بسكرة–.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة الأكبر من القروض الممنوحة بدون فوائد من طرف الوكالة[1] كانت من نصيب الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (30 – 39 سنة) حيث قدرت بـــنسبة 34, 09% من العدد الإجمالي للقروض الممنوحة وهو ما يتماشى مع خصوصيات القرض المصغر الموجه خصيصا الى فئة الشباب البطال، وأقل نسبة كانت لدى الفئة العمرية التي بلغت 60 سنة فما فوق حيث قدرت ب 4,53% .

شكل رقم 10: توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة2017

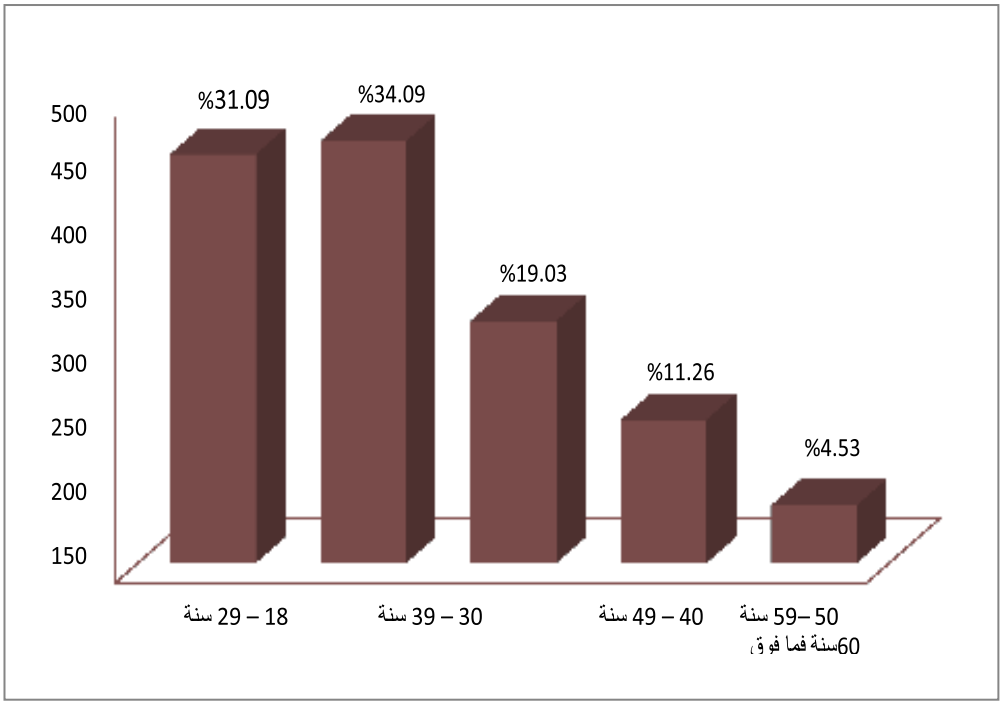

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - وكالة بسكرة-.

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

خامسا: توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب المستوى التعليمي[1]

جدول رقم 19 : توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض ا لمصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017.

المستوى التعليمي	عدد القروض الممنوحة	النسبة المئوية
دون المستوى	2176	%13,01
متعلم	110	%0,66
ابتدائي	2347	%14,04
متوسط	7932	%47,44
ثانوي	3434	%20,54
جامعي	721	%4,31
المجموع	**16 720**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – وكالة بسكرة–.

شكل رقم11: توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي منذ إنشاء الوكالة.

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - وكالة بسكرة-.

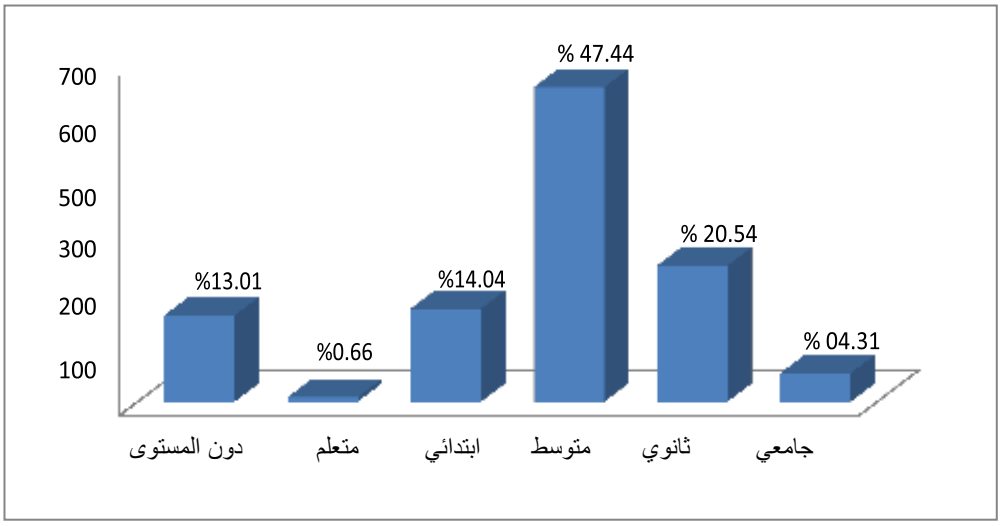

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن فئة الأشخاص الذين لديهم مستوى الدراسي المتوسط هم الأكثر طلبا **الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017:**

لتمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث تصل نسبة هؤلاء الأشخاص الى 47.44% و تعكس هذه النسبة اهتمام هؤلاء الأشخاص أكثر بالصناعات التقليدية والطبخ في شكل مقاولات صغيرة كما رأينا سابقا، بينما أقل نسبة تظهر لدى الجامعيين التي بلغت 4,31%.

سادسا: حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة من طرف الوكالة[1]

بالإضافة الى الخدمات المالية، تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين من القرض المصغر خدمات غير مالية وفي مجالات متعددة منها: التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة GTPEحيث بلغ عدد المستفيدين منه 212مستفيد، و التكوين في مجال التعليم المالي العام FEFGبـــ 301مستفيد، بالإضافة الى التكوين حسب برنامجGET AHEAD بـــ53 مستفيد، و وصل العدد الإجمالي للمقاولين المكونين الى 520مقاول، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء المؤسسات المصغرة واستمرارها، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 20: حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017.

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الانشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة GTPE	212
التكوين في مجال التعليم المالي العامFEFG	301
التكوين حسب برنامج GET AHEAD	53
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	520
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	1013

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – وكالة بسكرة–.

سابعا: رصيد الوظائف التي أنشئت من طرف الوكالة حسب صيغ التمويل

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال برنامج القرض المصغر هو توفير فرص عمل والحد من مشكلة البطالة، وهنا يبرز دور الاستثمار في القروض المصغرة لتوفير فرص عمل منتجة في ظل تكاليف رأس المال المنخفضة نسبيا، حيث أن متوسط تكلفة فرص العمل من رأس المال المستثمر في المؤسسات المصغرة والصغيرة تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفة فرص العمل في المؤسسات ككل، هذا يعني أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في المؤسسات الكبيرة يمكن أن يوظف ثلاث عمال في المؤسسات المصغرة والصغيرة ولدينا في الجدول رقم (10) جدول توزيع قروض الوكالة حسب نمط التمويل وقد وضح لنا عدد مناصب الشغل المستحدثة في المؤسسات المصغرة الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لوكالة ولاية بسكرة حسب صيغة التمويل وذلك منذ إنشاء الوكالة من 2005 الى غاية 2017.[1]

الفرع الثاني: دور البنوك الشركاء مع الوكالة في تمويل المشاريع و المؤسسات المصغرة في ولاية بسكرة

أولا: دراسة وضعية الملفات الخاصة بتمويل المشاريع و المؤسسات المصغرة بين الوكالة والبنوك:

يلعب البنك دورا مهما في تمويل المشاريع الاستثمارية و إنشاء المؤسسات المصغرة بولاية بسكرة

[1] مغني ناصر، **القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16نوفمبر2011. ص14.

عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فهو يقدم أكبر نسبة مساهمة في تمويل المشاريع و المؤسسات من خلال صيغة التمويل الثلاثي، وتتمثل العلاقة بين المشاريع و المؤسسات المصغرة والبنك في القرض البنكي بمعدلات فائدة، ويتم تخفيض هذه الفوائد بالنسبة للمشاريع الاستثمارية وللمؤسسات المصغرة ايضا المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهذا بهدف إزالة إحدى العوائق التمويلية التي تواجه أصحاب المشاريع و المؤسسات خاصة أثناء مرحلة الانشاء، ويقوم صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بضمان هذه القروض لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ويغطي بناء على طلب البنوك المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالاستحقاق، وذلك في حدود 85%، و يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل البنوك و المؤسسات المالية في حقوقها اعتبارا عند الاحتمال للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر.

و يحق للبنوك والمؤسسات المالية التي قامت بتمويل المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الانخراط في صندوق الضمان، كما يتعين على المستفيدين من القرض المصغر والبنوك والمؤسسات المالية إيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق.

و بعد حصول الشباب أصحاب المشاريع على شهادة التأهيل من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يتوجه مباشرة الى إحدى المؤسسات البنكية التي يرغب في التعامل معها مرفقا بملف كامل يسلم له من طرف الوكالة.

تعاد دراسة الملف على مستوى البنك وفقا للشروط التقليدية المعمول بها في البنوك التجارية لمنح القروض، حيث يتم من خلالها التأكد من قدرة المشروع على تحقيق أرباح تمكنه من سداد قرضه في الآجال المحددة، وعند قبول البنك فإنه يبلغ صاحب المشروع ليتحصل على الموافقة البنكية واستكمال إجراءات الإنشاء للمؤسسة المصغرة أو شراء المواد الأولية مع الوكالة، أما في حالة الرفض فيبرر البنك رفضه كتابيا لصاحب المشروع.

و الجدول التالي يوضح لنا وضعية الملفات بين الوكالة والبنوك في ولاية بسكرة منذ نشأتها من 2005 الى غاية سنة2017.

جدول رقم 21: دراسة وضعية الملفات الخاصة بتمويل المشاريع والمؤسسات المصغرة بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والبنوك في ولاية بسكرة منذ إنشاء الوكالة من 2005الى غاية سنة 2017[1]:

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – وكالة بسكرة-.

عدد الملفات المودعة لدى الوكالة	عدد الملفات المؤهلة	عدد الملفات المتحصلة على موافقة البنوك	عدد المؤسسات الممولة فعليا من طرف البنك	عدد الملفات الممولة فعليا من طرف الوكالة
6020	3897	1014	730	623

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – وكالة بسكرة–.

من خلال الجدول أعلاه تتضح لنا الفجوة الكبيرة بين عدد الملفات المؤهلة لأن تصبح مؤسسات مصغرة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة، وبين عدد المؤسسات الممولة فعليا من طرف البنوك.

فنجد أن عدد الملفات المودعة لدى فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بلغ6020 مؤسسة، منها3897 مؤسسة حصلت على شهادة تأهيل لكنها لم تمول جميعها، فمنها 623 ملف حصل على تمويل من طرف الوكالة وهذا من خلال صيغة التمويل الثنائي، و 1014 ملف فقط حصل على الموافقة البنكية، حيث حصل 730 ملف على التمويل الفعلي من البنك، وهذا ما يمثل الفجوة الكبيرة بين الرغبة في إنشاء مشاريع و مؤسسات مصغرة وصعوبة الحصول على تمويل بنكي.

و مما سبق نستنتج أنه لا يوجد توافق بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والبنوك العمومية التجارية الخمسة (05) الشركاء مع الوكالة، فنجد أن الوكالة تعمل على تأهيل عددا كبيرا من المشاريع التي تصطدم برفض البنك للتمويل.

بما أن البنك لا يتعامل بخصوصية مع طلبات إنشاء المؤسسات المصغرة في ظل الوكالة، بل يدرس الملف كدراسته لأي ملف عميل آخر، وهذا بالرغم من وجود اتفاقيات بين فروع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومختلف البنوك العمومية، وتبقى مجرد اتفاقيات على الأوراق دون تطبيق بنودها على أرض الواقع.

ثانيا: مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع و المؤسسات المصغرة[1]:

يتضح مما سبق أن مساهمة البنك مهمة جدا في عملية تمويل المشاريع والمؤسسات المصغرة، وهذا ما يبينه الجدول الموالي الذي يمثل عدد الملفات الممولة من طرف كل بنك تجاري من البنوك الشركاء مع الوكالة، وكما رأينا سابقا توجد خمسة (05) بنوك شركاء مع الوكالة وهي: بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR ،البنك الوطني الجزائري BNA،القرض الشعبي الجزائريCPA ، بنك التنمية المحليةBDL ،

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – وكالة بسكرة-.

بنك الجزائر الخارجي، وتظهر مساهمة كل بنك من هذه البنوك في تمويل المشاريع و المؤسسات المصغرة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم22 : عدد الملفات الممولة حسب كل بنك منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017:

البنك	عدد الملفات الممولة
البنك الوطني الجزائري BNA	165
بنك التنمية المحلية BDL	190
بنك الجزائر الخارجي BEA	130
القرض الشعبي الجزائري CPA	150
بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	95
المجموع	730

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – وكالة بسكرة–

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن بنك التنمية المحلية BDL يحتل الصدارة في تمويل المشاريع والمؤسسات المصغرة في ولاية بسكرة وذلك من خلال تمويل 190مشروع من إجمالي عدد الملفات الممولة، حيث أنه في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فتح الباب لتمويل كل النشاطات لمساعدة الشباب المستثمر على انجاز مشاريع وخلق فرص عمل ثم يأتي في المرتبة الثانية البنك الوطني الجزائري BNA بـــ 165 ملف، بعدها القرض الشعبي الجزائري CPA بـــ 150ملف، ثم بنك الجزائر الخارجي BEA بـــ 130ملف، ويأتي في المرتبة الأخيرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بـــ 95 ملف فقط[1].

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – وكالة بسكرة-.

خلاصة الفصل:

عالجت هذه الدراسة موضوع أثر مؤسسات التمويل المالي أو ما يسمى ببرامج التمويل المدعمة من طرف الدولة (cnac, ansej,angem) على تمويل المشاريع الاستثمارية ، ومن خلال إجراء الدراسة الميدانية بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية بسكرة حيث تناولت معالجة الإشكالية المطروحة لدراسة هذا الموضوع.

كذلك رأينا من مختلف المؤشرات التي درسنها حول قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة ،أنه في تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى وهذا راجع بدرجة أولى لاهتمام السياسة الاقتصادية في الآونـــة الأخيرة بهذا القطاع، كما استخلصنا من هذه المعطيات أن جل هذه المؤسسات هـــي مؤسســـات مصـــغرة حيث تمثل نسبة تفوق 95% من مؤسسات القطاع، وتتوزع هذه المؤسسات على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وهذا بدرجات متفاوتة، كما لمسنا أنها تساهم وبدرجة معتبرة في توفير مناصب شغل جديـــدة، يتبن لنا من خلال هذه الدراسة أهمية مؤسسات التمويل المالية وعلاقتها بمشكلات الفقر والبطالة و الإقصاء المالي التي

تعانيها الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل، وبدون شك فإن التفكير الجديد في أساليب تطوير التمويل في الجزائر المقترحة ضمن هذه الدراسة سيكون لها آثارا هامة وإيجابية على التقليل من مشكلات الفقر والبطالة والإقصاء المالي في سياق تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

كما تطرقنا الى النتائج التي حققتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مستوى ولاية بسكرة وانعكاساتها على توفير مناصب شغل.

و استخلصنا أنه رغم النشأة الحديثة لجهاز تسيير القرض المصغر إلّا أنه استطاع إنشاء عدد معتبر من المؤسسات المصغرة ومشاريع استثمارية وقطاعات مختلفة وقدم حلولا فعالة (عملية وواقعية) لمكافحة البطالة والفقر والتهميش وهذا راجع بدرجة أولى لملائمة هذه القروض مع الخصائص المالية للمؤسسات المصغرة بالإضافة الى مختلف الامتيازات التي تمنحها الوكالة لأصحاب المشاريع الفردية والتي تطرقنا الى مختلفها.

إلاّ أن جهاز القرض المصغر لم يحقق النتائج الكافية نظرا لاصطدامه بالواقع العملي بمجموعة من المعوقات السالفة الذكر. حيث أن angem تلعب دورا هاما من بين هذه البرامج في المساهمة في تقليل من مشكلة البطالة و ذلك من خلال عرض مشاريع تنموية تساعد في تحسين مستوى معيشة الفرد، و يعتبر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث يسمح لفئة المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، و هذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على افضل المشاريع والانجازات التي تساهم في تطوير المستوى المعيشي و مستوى الأعمال كذلك.

تمهيد:

و على غرار باقي دول العالم (الدول النامية خصوصا)، بادرت السلطات في الجزائر الى وضع آليات اللازمة لجعل القرض المصغر أداة فعالة في دعم الاستثمار الوطني و مكافحة الفقر والتخفيف من حدة البطالة في أواسط الشريحة الواسعة خاصة الأكثر هشاشة حيث توفر هذه الآليات المساعدة المالية والفنية لأصحاب المشروعات الصغيرة، منها القروض المدعومة والمنخفضة الفائدة والإعفاءات الضريبية، إضافة الى برامج تكوينية حول أساليب التسيير المالي والإداري للمشروعات الصغيرة والمصغرة، وبعد تطرقنا على أثر هذه المؤسسات على تمويل المشاريع الاستثمارية ، وكذا الدراسات السابقة للموضوع، سنحاول في هذا الفصل اختبار مدى تطابق الجانب النظري دور برامج التمويل المالي مع الواقع العملي، ومقارنة بين نتائج الدراسات السابقة ونتائج دراستنا ، وذلك من خلال دراستنا لأثر مؤسسات التمويل المالية على تمويل المشاريع الاستثمارية من ناحية أصحاب المشاريع ، و القضاء على البطالة.

و للإلمام أكثر للجانب التطبيقي للدراسة سوف نتناول من خلال هذا الفصل كل من منهج الدراسة وطريقة جمع وتلخيص المعطيات ، والتعريف بمتغيرات الدراسة و الأدوات المستخدمة في معالجة المعطيات المجمعة. كما سيتم عرض و مناقشة نتائج الدراسة لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات.

المبحث الثاني : مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات.

قبل الشروع في دراسة أثر مؤسسات التمويل المالية على تمويل المشاريع الاستثمارية ، نوضح بعض الجوانب الدراسية ، والمتمثلة في عرض مختلف الإجراءات التي تم الاعتماد عليها، من تحديد متغيراتها و الأدوات المستعملة وكل هذا سيتم التطرق اليه من خلال المطالب التالي:

المطلب الأول :الإجراءات المنهجية.

اتبعنا من خلال هذا المطلب طرق و اساليب للدراسة الميدانية تمثلت في:

الفرع الأول : طريقة جمع المعلومات.

حاولنا في هذا الصدد الوصول إلى مصادر المعلومات، والوثائق المتاحة التي تهتم أساسا بتمويل المشاريع الاستثمارية وذلك من خلال مؤسسات التمويل المالية باعتبارها الخطوة الرئيسية التي بدأت قبل انطلاق البحث واستمرت معه.

- دراسات و أبحاث علمية تضم دراسة هذا الموضوع.
- وثائق و معلومات وكالة محل الدراسة.

الفرع الثاني: طبيعة متغيرات الدراسة.

من خلال إجراء الدراسة الميدانية تمثلت متغيرات الدراسة في ما يلي:

- مؤسسات التمويل المالية، والتي تلعب دورا هاما في تمويل المشاريع الاستثمارية.
- المشاريع الاستثمارية، وهي التي يتم من خلالها معالجة المشاكل الاقتصادية (محاربة البطالة، وتحسين دخل الفرد والمجتمع) .

المطلب الثاني : تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"

إن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يدل اسمها على توفر القروض المصغرة الهادفة الى تطوير القدرات الفردية للأشخاص من أجل التكفل بأنفسهم وهذا بإنشاء مشروعاتهم الخاصة، وهي متواجدة بشبكة منتشرة عبر 48 ولاية من خلال تنسيقات مدعمة بخلايا للمرافقة متواجدة بـــ 85% من دوائر الجمهورية (548خلية للمرافقة بتعداد 700عون مرافق) [1].

[1] www.angem.dz

فمن خلال هذا المطلب سنتعرف على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مهامها، تنظيمها، وصيغ التمويل التي تقدمها، وكذا شروط الاستفادة من القرض المصغر وكيفية تسديده.

الفرع الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

أولا: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"ANGEM"

عقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر2002 حول موضوع تجربة "القرض المصغر في الجزائر"، والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04–14المؤرخ في 22 جانفي 2004 ،حيث نصت المادة الأولى من المرسوم بتصريح على إنشاء الوكالة، وجاء فيها مايلي": طبقا للمادة السابعة من المرسوم الرئاسي 04–13 و المتعلق بجهاز القرض المصغر، وضع هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم تسمى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وتدعى في صلب نص الوكالة" .[1]

و كانت تابعة للوزارة المكلفة بالتشغيل، لتصبح فيما بعد تابعة للوزارة المكلفة بالتضامن الوطني بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08–10 المؤرخ في 27 جانفي 2008، الذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم 04–14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المشار إليه سابقا.

و يرافق إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة كجهاز مكمل لعمل الوكالة، وأنشئ هذا الصندوق وفق المرسوم التنفيذي رقم 04–16المؤرخ في 22 جانفي 2004 الذي يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، و قد نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الصندوق، وحددت مهام الصندوق كالآتي:

- يضمن صندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق حسب الكيفيات التي يحددها هذا المرسوم، وهذا للمستفيدين الحاصلين على تبليغ بالإعانات الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- يغطي الصندوق بناءا على تعجيل البنوك والمؤسسات المالية المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالمبلغ وهذا في حدود 85%.

[1] **المرسوم التنفيذي رقم** ،04-14 المادة 01.

- يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها اعتبارا عند الاحتمال للاستحقاقات المسددة و في حدود تغطية الخطر.

و يمكن أن ينخرط في الصندوق كل بنك ومؤسسة مالية قامت بتمويل مشاريع و مؤسسات اعتمدتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[1].

ثانيا: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"ANGEM"

يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة الى مكافحة البطالة و الأوضاع المتردية للمجتمع، وهو موجه الى أشخاص بدون عمل ولكنهم قادرون على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة، و يعتمد هذا الجهاز على منح قروض (إذا كانت سلفة ثلاثية وهي في أغلب الأحيان تكون بالتعاون مع البنك، أما الحالة الخاصة وهو قرض بدون فائدة لشراء المادة الأولية فتكون من الوكالة لوحدها).

و هذا في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة تصل الى غاية 1.000.000دج، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل، و تكون مرفوقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

و تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كجهاز مسير لهذا البرنامج على تطبيقه وتجسيده ميدانيا بتمكين الأفراد الذين يسعون لخلق نشاط خاص بهم والانطلاق في مشاريع مصغرة منتجة للسلع والخدمات، مع استثناء النشاطات التجارية من الإعانات والخدمات التي يوفرها الجهاز.

بالإضافة الى ذلك لا يقتصر دور الوكالة على تقديم المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك الى مساعدات غير مالية كالتوجيه والمرافقة، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، التكوين لتسيير المؤسسة، و كذا إعطاء فرصة لهؤلاء المستفيدين من المشاركة في المعارض والصالونات، أين يتم تنمية المعارف و اكتساب الخبرات المختلفة وكذا خلق فضاءات جديدة لتسويق منتجاتهم.

و تتميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن غيرها من الأجهزة الأخرى بكونها تتوفر على خلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر، حيث يحصل المواطنون على التوجيه والمرافقة، مما يجنبهم عناء التنقل الى عاصمة الولاية للاستعلام وايداع ومتابعة ملفاتهم.

كل هذا سمح للوكالة بأن تكون ذات فعالية كبيرة في تحقيق نشاطات اقتصادية مدعمة للدخل،

[1] غقال الياس، عبد الحميد غوفي، **القروض المصغرة كآلية لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر"دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-** " -جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012 ص38.

والمساهمة في خلق مناصب عمل للكثيرين وحتى من فئة النساء الماكثات في البيوت اللائي شققن طريقهن بثبات في عالم الشغل في تخصصات: الحرف، الصناعات التقليدية والخدمات، وأصبح نشاطهن يساهم بشكل كبير في تدعيم ميزانية الأسرة.[1]

و يعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على المساهمة الشخصية للمستفيد وسلفة بدون فائدة من الوكالة وبالتالي فهو موجه الى:

- البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بما فيهم أولئك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم.
- المرأة التي ترغب في العمل ببيتها.
- الأشخاص لاسيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي.
- حاملي شهادات التكوين المهني.
- الحرفيين.
- المواطنون القاطنون بالقرى و البوادي.

و بصفة عامة فإن هذا الجهاز موجه الى الفئات من المواطنين الذين لا يمكنهم الاستفادة من القرض في إطار المشاريع و المؤسسات المصغرة، وذلك بسبب شرط السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية الشخصية.

و قد أسندت للوكالة المهام التالية: (المرسوم التنفيذي رقم 14/04، المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، المادة05) .

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في أنشطتهم.
- تمنح قروض بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة الى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية

[1] غقال الياس، عبد الحميد غوفي، **القروض المصغرة كآلية لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر"دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-** " -جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012 ص39.

بتنفيذ مشاريعهم.

و بهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص بما يأتي:

- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمؤسسات وتنفذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز.
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية، وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

ثالثا: تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[1]"ANGEM"

تملك الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هيئة تحت اسم " صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة" الذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة.

لذا و لأجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لامركزي، وذلك بإنشاء 49 فرع ولائي تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر. فيما يمثل إطار مكلف بالدراسات صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، وهذا على مستوى كل فرع ولائي.

يضمن الفرع الجهوي الرابطة الوظيفية بين المديرية المركزية والفروع المحلية (الفروع الولائية)، تشرف هذه الهيئة على حوالي خمس (05) فروع ولائية وهي تقوم بدور التنسيق، التعزيز ومتابعة الأنشطة، ولهذا الغرض تم إنشاء شبكة تضم عشرة (10) فروع جهوية تشرف على مجمل الفروع الولائية.

و تمثل هذه الهيئة النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجواري وتقليص الآجال لاتخاذ القرارات السريعة والملائمة.

بالإضافة الى ما سبق، هناك خمس (05) بنوك شركاء مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وهي:

- القرض الشعبي الجزائري CPA.

[1] غقال الياس، عبد الحميد غوفي، **القروض المصغرة كآلية لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر"دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-** " -جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012 ص39.

- بنك التنمية المحلية BDL.
- البنك الخارجي الجزائري BEA.
- البنك الوطني الجزائري BEA.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

الفرع الثاني : أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر. [1]

في حالة توفر كل الشروط السابقة الذكر لدى طالب القرض بإمكانه أن يختار نمط التمويل الذي يراه مناسبا، حيث تتوفر لدى الوكالة صيغتين للتمويل، تسمح كل صيغة بحكم خصوصياتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع.

أولا: الصيغ القديمة لتمويل إنشاء المشاريع و المؤسسات المصغرة في إطار"ANGEM"

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر حسب صيغ التمويل الموضحة في الجدول التالي:

قيمة المشروع	طبيعة المستفيد	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
من 50000دج إلى 100000دج	حامل لشهادة او وثيقة معادلة معترف بها و/او الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة.	%03	%97	–	%10
	الاصناف الاخرى	%05	%95	–	%20
من 100000دج الى 400000 دج	حامل لشهادة او وثيقة معادلة معترف بها و/او الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة.	%03	%70	%27	%10

[1] غقال الياس، عبد الحميد غوفي، **القروض المصغرة كآلية لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر"دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-** " -جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012 ص40 .

	الأنصاف الاخرى	%05	%70	%25	%20
30000 دج	شراء مواد أولية	%10	–	%90	–

الجدول رقم 10 : أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر.

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ويحتوي على ثلاثة أنماط للتمويل تتمثل في[1]:

1- تمويل ثنائي (بين المستفيد والوكالة)

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمنح قروض بدون فائدة تكون موجهة لشراء مواد أولية وللمشاريع التي لا تتعدى تكلفتها 30.000دج، حيث تكون فيه:

- مساهمة الوكالة بـــ 90%بدون فوائد.
- مساهمة المستفيد بـــ 10%.

ولكي تمنح الوكالة هذا القرض يجب أن تتوفر في طالب القرض الشروط التالية:

✓ بلوغ سن 18سنة فما فوق

✓ عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة

✓ إثبات مقر الإقامة.

✓ التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه.

✓ عدم الإستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.

✓ القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقدرة بـــ 10%من الكلفة.

2-تمويل ثنائي (بين المستفيد و البنك):

و يتم بتدخل طرفين في عملية توزيع المشاريع التي تتراوح كلفتها ما بين 50.000 و100.000دج، والطرفين المتدخلين في صيغة التمويل الثنائي هم:

- المستفيد من المزايا التي تقدمها الوكالة.

[1] غقال الياس، عبد الحميد غوفي، **القروض المصغرة كآلية لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر"دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-** " -جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012 ص 40.

- البنـــــك.

و يكون تدخل الوكالة هنا محدود في ضمان وتخفيض نسبة الفائدة للقروض البنكية، كذلك تقديم الدعم و النصائح والمرافقة في إطار إنجاز المشروع.

و لكي تقوم الوكالة بمنح هذه الامتيازات يجب أن تتوفر في طالب القرض الشروط التالية:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة و غير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة
- التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقدرة بـــ 3% أو 5% من الكلفة الإجمالية للمشروع حسب الحالات.

3- التمويل الثلاثي:

ويتم بتدخل ثلاثة (03) أطراف في عملية تمويل المشاريع التي تتراوح كلفتها ما بين 50.000و 400.000دج والأطراف المتدخلة في صيغة التمويل الثلاثي هم:

- المستفيد من المزايا التي تقدمها الوكالة.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- البنـــــك.

حيث تتدخل الوكالة في عملية التمويل عندما تفوق كلفة المشروع 250.000دج، وهذا بمنح قرض دون فائدة وبنسبة 25% الى 27%من الكلفة الإجمالية للمشروع حسب الحالات.

- كما تقوم الوكالة بضمان وتخفيض نسبة الفائدة للقروض البنكية.
- تقديم الدعم والنصائح والمرافقة في إنشاء المشروع.

و لكي تقوم الوكالة بمنح هذه القروض يجب أن تتوفر في طالب القرض الشروط التالية:

- بلوغ سن 18سنة فما فوق.
- عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة.
- التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه.

- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقدرة بـــ 3%أو 5%من الكلفة الإجمالية للمشروع حسب الحالات.
- تسديد الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (0.5 من القرض البنكي).
- الالتزام بالتسديد حسب الجدول الزمني:

أ- قرض البنك.

ب- السلفة بدون فائدة للوكالة. [1]

ثانيا: الصيغة الجديدة لتمويل إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار"ANGEM"

تجدر الإشارة إلى أنه أدخلت تعديلات على صيغ التمويل في إطار القرض المصغر، و التي تتمثل في الجدول الموالي:

الجدول رقم 11: أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر حسب آخر التعديلات.

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
100000	- جميع الأصناف - (شراء المواد الأولية)	%0	—	%100	—
1000000	- الأصناف الأخرى	%1	%70	%29	%20
	- الذي ينشط في منطقة خاصة	%1	%70	%29	%05

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أتت هذه الصيغة الجديدة للقرض المصغر بناءا على المرسوم الرئاسي 11–133 المؤرخ في 22 مارس2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 04– 15 المؤرخ في 22 جانفي 2004 الذي يتعلق

[1] غقال وغوفي ، عبد الحميد غوفي، **القروض المصغرة كآلية لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر"دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-** " -جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012، ص ص43،44.

بجهاز القرض المصغر.

و قد جاء تعريف القرض المصغر في المادة الثانية من المرسوم كما يلي:

"القرض المصغر هو قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل و /أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم ويهدف الى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية". وحسب المادة الثالثة من نفس المرسوم الرئاسي فالقرض المصغر يوجه لتمويل الأنشطة بما فيها الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط ويغطي أيضا النفقات الضرورية لانطلاق النشاط (شراء المواد الأولية)[1].

و لا يمكن أن يتجاوز مبلغ الاستثمارات المنصوص عليه بموجب أحكام هذا المرسوم (مليون) 1.000.000دج، بعد أن كان في مرسوم 2004الحد الأدنى لها هو (خمسين ألف) 50.000دج ولا يمكن أن تفوق الأربع مائة ألف (400.000دج)، حيث حددت الصيغة الجديدة مستوى المساهمة الشخصية بـــ 1%من الكلفة الإجمالية للنشاط بعنوان اقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط ولضمان إنجاز الأنشطة:

- تعالج ملفات القروض البنكية من قبل النظام المصرفي طبقا للقواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض في أجل لا يتعدى شهرين، حيث أن في المرسوم القديم لم تحدد المدة لمعالجة القروض من قبل النظام المصرفي.

- تكمل هذه القروض البنكية المساهمة المالية للمستفيد والإعانة التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر كما يأتي:

- يحدد مبلغ القرض بدون فوائد كما يأتي:

29% من الكلفة الإجمالية للنشاط بعنوان إحداث أنشطة باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط والتي لا يمكن أن تتجاوز مليون (1.000.000) دينار جزائري.

100% من الكلفة الإجمالية بعنوان شراء المواد الأولية و التي لا يمكن أن تتجاوز مائة ألف دينار جزائري(100.000دج).

- يحدد مستوى القرض البنكي بـــ 70%من الكلفة الإجمالية للنشاط والتي لا يمكن أن تتجاوز مليون دينار جزائري (1.000.000دج)، بعنوان إحداث أنشطة باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة

[1] المادة 2-3 من المرسوم الرئاسي 11- 133 المؤرخ في 22 مارس2011 الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19الصادر في 22مارس2011، ص08.

للشروع في النشاط، منح تأجيل لمدة ثلاث سنوات لتسديد القرض البنكي الأصلي وتأجيله لمدة سنة واحدة لدفع الفوائد.

- يحدد تخفيض نسب الفوائد على القروض الممنوحة بعنوان القرض المصغر من البنوك والمؤسسات المالية للمستفيد كما يأتي:[1]

- 80 %من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الأنشطة المنجزة.

- 95%من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية عندما تنجز هذه الأنشطة على مستوى المناطق الخاصة بالجنوب والهضاب العليا، المعدل المدين المذكور في المادتين الأولى والثانية أعلاه، هو المعدل المطبق في السوق فيما يخص التمويلات المماثلة، ولا يتحمل المستفيد من القرض سوى الفارق غير المخفض من نسبة الفائدة.

يطبق تخفيض نسب فوائد القروض البنكية المنصوص عليها في المادة 13 أعلاه على باقي القروض البنكية الواجب دفعها طبقا للآجال المحددة مسبقا من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

- **أما في ما يخص الإعانات المالية والامتيازات الجبائية فهي تقدم على ثلاث مراحل :**

- **مرحلة الانجاز: الإعانات المالية** فهي تشمل قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة لصاحب المشروع، والتخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي حيث تدفع الوكالة جزءا من الفوائد على القروض ويتباين مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط كما في الجدول رقم[1] 12.

الجدول رقم 12: تخفيض معدلات الفائدة حسب الموقع ونوع النشاط.

المناطق / القطاعات	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
القطاعات ذات الأولوية (الفلاحة، الري، الصيد	%95	%80

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

البحري)		
القطاعات الأخرى	%80	%60

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أما الامتيازات الجبائية : فهي تشمل، الإعفاء من TVAعلى معدات التجهيز التي تدخل في انجاز المشروع، تخفيض 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات.

- **مرحلة الاستغلال:**

الامتيازات الجبائية تكون(03) سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو(06) سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، و في حالة تعهد صاحب المشروع بتوظيف(03) عمال على الأقل لمدة غير محددة تمدد فترة الإعفاء لمدة (02) سنتين وتتمثل هذه الامتيازات في الإعفاء الكلي من ،IBS،IRG وTAP الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات، الإعفاء من كفالة حسن التنفيذ.

- **استثمار التوسع:**

يتعلق استثمار التوسع بالمؤسسات المصغرة المنجزة في إطا ر الوكالة والتي تسعى إلى توسيع قدراتها الإنتاجية، وحتى تستفيد المؤسسات من مزايا استثمار التوسع يجب توفر مايلي:

- تسديد 70% من القرض البنكي، أو تسديد كامل القرض في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل.
- تسديد 70% من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي.

في ما يخص التمويل: فتطبق نفس التركيبة المالية حسب نسب التمويل[1].

- **أما في ما يخص الإعانات المالية والامتيازات الجبائية :**هي نفسها الامتيازات الممنوحة في استثمار الإنشاء.

الصيغ الجديدة لتمويل أصحاب المشاريع:

ساهمت التعديلات الجديدة التي أدخلتها الحكومة على إجراءات تسيير القرض المصغر و دعم تشغيل الشباب مؤخرا في ارتفاع عدد الملفات المودعة لدى الوكالتين، حيث جاءت هذه التعديلات كما يلي:

- **القرض الإضافي غير المكافئ :**تم إدراج ثلاث قروض جديدة بدون فائدة للبطالين ، جاءت كما يلي:

- **مكاتب جماعية** : هذه الصيغة موجهة إلى حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحل الموجه لإحداث مكاتب جماعية، طبية، محاماة ...إلخ، بحيث لا يمكن أن يتجاوز مبلغ هذا القرض 1.000.000دج.
- **ورشات متنقلة:** هذه الصيغة موجهة إلى حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء عربة متنقلة لممارسة نشاطات، كهرباء، التدفئة، ودهن...الخ، حيث يستفيدون من إعانة مبلغ يصل إلى 500.000دج، و تجدر الإشارة إلى أن هذا القرض يمنح فقط عندما يلجأ صاحب المشروع الى تمويل بنكي في مرحلة إحداث النشاط.
- **أصحاب المشاريع:** هذه الصيغة موجهة إلى الشباب أصحاب المشاريع، للتكفل بإيجار المحل المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات، حيث يستفيدون من إعانة مبلغ يصل إلى 500.000دج، و يمنح فقط عند اللجوء إلى تمويل بنكي في مرحلة إحداث النشاط.

- **اما في ما يخص أنواع التمويل في إطار جهاز القرض المصغر حسب الصيغ الجديدة[1] .**

تشرف الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على ثلاث أنواع هي:

أ- **التمويل الثنائي – مقترض و angem:** سلفة بدون فوائد ممنوحة للمقترض لغرض شراء هذه السلفة تمنح المشاريع الصغيرة التحويلية حسب دراسة تقنية اقتصادية مبسطة وبيان المساهمة.

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - وكالة بسكرة-.

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - وكالة بسكرة-.

	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة من طرف الوكالة

ب- التمويل الثنائي	المستوى الأول: مبلغ الاستثمار يتراوح بين 40000 دج و 250000 دج	—	%100
	المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 1000000دج	يتحمل مصاريف عملية التمويل مثل الضرائب.	%100

ي – **بنك والمقترض:** هذه الصيغة من التمويل تتعلق بالمشاريع التي تتراوح كلفتها الإجمالية بين 50000 دج و 250000 دج، حسب مستويين، و يتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 13: الهيكل المالي للتمويل الثنائي.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة.

ت- **التمويل الثلاثي – بنك والمقترض و angem:** هذا التمويل يتعلق بالمشاريع التي تفوق تكلفتها 1000000دج وهو مجزأ بين المقترض و البنك و الوكالة. حسب نسب المشاركة التالية والتي تتضح في الجدول التالي:

- المساهمة الشخصية للمقترض=1 % من قيمة المشروع.
- مساهمة الوكالة=70 % من قيمة المشروع.
- مساهمة البنك =29 %من قيمة المشروع.

الجدول رقم 14: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة من طرف الوكالة	القرض البنكي
قيمة المشروع لا تتجاوز1000000دج	%1	%29	%70

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة.

المبحث الثاني : النتائج ومناقشتها.

المطلب الأول: أثر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تمويل المشاريع الاستثمارية.

يكمن دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض في المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية و الحرص على نجاحها من خلال تبني المشاريع ذات الجودة للأشخاص البطالين و الراغبين في العمل ، وذلك في إطار عروضها الخاصة ليتمكن الفرد من إنشاء مشروعه الخاص.

الفرع الأول: تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة منذ إنشائها من 2005 الى غاية سنة 2017[1]:

لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلاّ في منتصف 2005،ومنذ ذلك الوقت قدمت الوكالة قروض مصغرة بأنواعها المختلفة عبر كامل التراب الوطني، وفيما يلي مجموعة أرقام تعكس نشاط الوكالة على مستوى ولاية بسكرة الى غاية سنة 2017.

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - وكالة بسكرة-.

أولا: حصيلة القروض الممنوحة

كما رأينا سابقا، فإن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر تشرف على

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	المبالغ الممنوحة	مناصب الشغل المستحدثة	النسبة المئوية
تمويل شراء مادة أولية	9935	378 808 001,40	14903	% 59,42
برنامج الجنوب	5412	1 279 524 173,60	6258	% 32,37
تمويل ثلاثي " ANGEM – بنك– مستفيد "	1373	281 790 056,13	1877	% 8,21
المجموع	**16 720**	**1 940 122 231,13**	**23 038**	**%100**

تسيير ثلاثة صيغ من التمويل انطلاقا من السلفة بدون فوائد التي تمنحها الوكالة، وكانت حصيلة هذه القروض منذ إنشاء الوكالة (وكالة بسكرة) الى غاية سنة2017 مقسمة كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم 15: توزيع قروض الوكالة حسب نمط التمويل بدون فائدة منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017.

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – وكالة بسكرة – .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد القروض التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة منذ إنشائها الى غاية سنة 2017 قد بلغ عدد القروض الممنوحة بدون فوائد 16720 قرضا حيث قدرت بالمبلغ الاجمالي 13, 1940122231دج، بينما خلق مناصب شغل مستحدثة قدرت بعددها الاجمالي 23038منصب شغل مستحدث، وكانت القروض موزعة بين تمويل لشراء المواد الأولية و الذي بلغ عددها 9935 قرض ممنوح والمقدر بالمبلغ 378808001,40 دج بينما مناصب الشغل المستحدثة قدرت بعدد 14903منصب ، وبين تمويل برنامج الجنوب لإنشاء المشاريع والذي بلغ عددها 5412 قرض ممنوح و المقدر بالمبلغ1279524173,60دج وكان عدد مناصب الشغل المستحدثة 6258 منصب ،

وبين التمويل الثلاثي "مستفيد – بنك –ANGEM"[1] والذي بلغ عددها 1373 قرض ممنوح والمقدر بالمبلغ 281790056,13 دج و عدد مناصب الشغل 1877 منصب، و من حيث النسب نرى ان نسبة 8,21% هي نسبة ضئيلة وذلك راجع الى مقدرة الفرد وكيفية التعامل القرض الممنوح له ويعني انه يمكن ان يعجز في التسيير ويرجع هذا عدم امكانية الجميع في التعامل معه، و إذا ما قورنت بعدد القروض لشراء المواد الأولية و التي بلغت نسبتها 59,42%وهذا راجع الى انخفاض تكلفة المواد الأولية ومقدرة الأفراد على الحصول عليها بشكل يسير و منها تستحدث عدة اشغال لهم ومن جهة أخرى إمكانية إعادة القروض نظرا لانخفاض مبالغها،

و مقارنة بصيغة التمويل لإنشاء مشروع أي نعني ببرنامج الجنوب في الجدول والذي تمثل في نسبة 32,37% الأمر الذي يزيد من إقبال الأفراد البطالين على هذه الصيغة من التمويل بعد الأولى من جهة، و من جهة أخرى إمكانية إعادة القروض نظرا لانخفاض مبالغها. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 07: توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017.

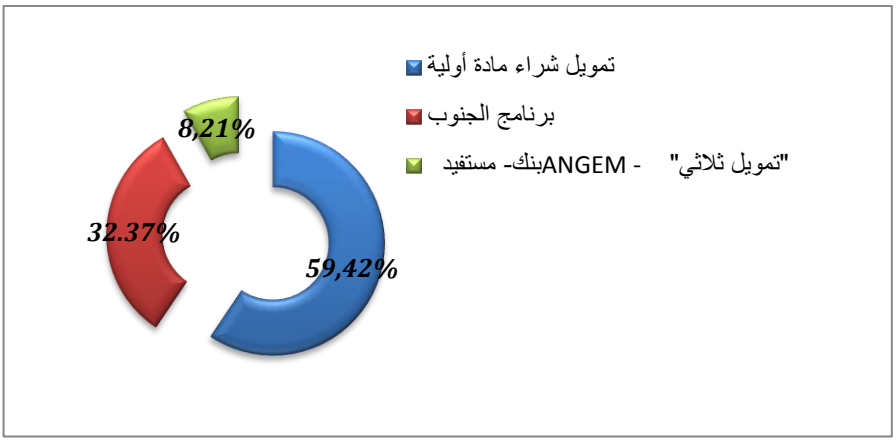

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

ثانيا: حصيلة السلف بدون فوائد موزعة حسب الجنس[1]

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - وكالة بسكرة-.

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - وكالة بسكرة-.

جدول رقم 16: توزيع طلب القروض على المستوى المحلي حسب الجنس منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017.

جنس المستفيد	نساء	رجال	المجموع
عدد القروض	8946	7774	16720
النسبة المئوية	**53.50%**	**46.50%**	**100 %**

المصدر : من الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض– وكالة بسكرة–

شكل رقم 08: توزيع طلب القروض على المستوى المحلي حسب الجنس منذ إنشاء وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017.

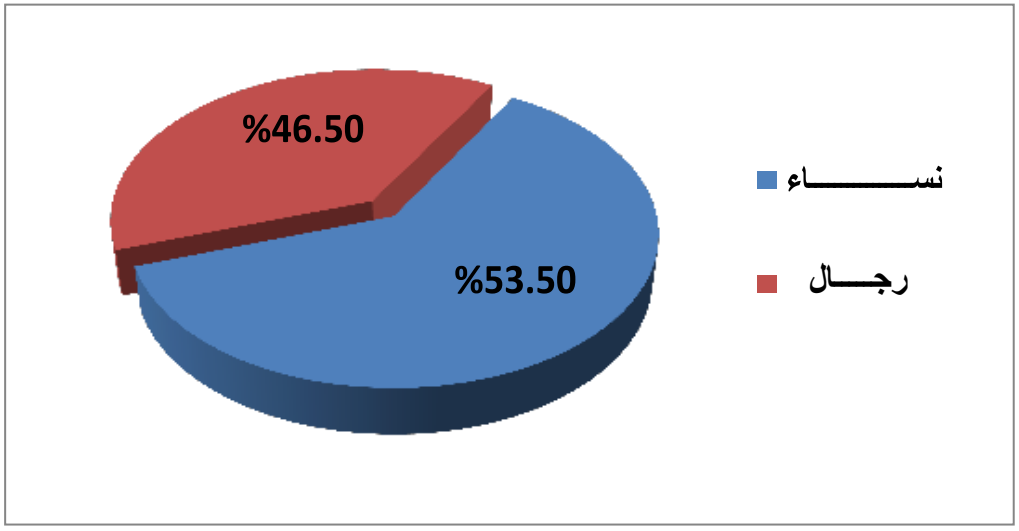

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن النساء هي أكبر حصة محليا من حيث القروض الممنوحة حيث بلغ عددها 8946 وذلك بنسبة 53.50% بينما بلغ عدد القروض الممنوحة للرجال 7774 و ذلك بنسبة 46.50% ، ويفسر ذلك أن النساء هن الأكثر اهتماما بقروض شراء المواد الأولية من أجل الحصول على مواد النسيج والخياطة (صناعات تقليدية) والطبخ.

ثالثا: توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط[1]

تمثل وضعية المؤسسات المصغرة الممولة بعددها حسب قطاعات النشاط المختلفة، فنجد ستة (06)

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - وكالة بسكرة-.

قطاعات نشاط رئيسية وهي: الفلاحة ، الصناعة الصغيرة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات، الصناعة التقليدية، والتجارة، ونعبر عن تعداد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة حسب قطاع النشاط في الجدول الموالي:

جدول رقم 17: توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة من 2005 الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017.

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة المئوية
الفلاحة	1355	8,10%
الصناعة الصغيرة	4057	24,26%
البناء و الاشغال العمومية	1859	11,12%
الخدمات	5532	33,09%
الصناعة التقليدية	3833	22,92%
التجارة	84	0,50%
المجموع	**16 720**	**100%**

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – وكالة بسكرة–

من خلال الجدول السابق يبين لنا أن العدد الإجمالي للمؤسسات الممولة في مختلف القطاعات من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[1] وكالة بسكرة قد بلغ 16720مؤسسة، و النصيب الأعلى من التمويل حظي به قطاع الخدمات بنسبة 33,09% يليه قطاع الصناعة الصغيرة بنسبة 24,26% ثم قطاع الصناعة التقليدية بنسبة بلغت 22,92% و يفسر ذلك اهتمام فئة النساء خاصة بهاذين القطاعين، و قطاع

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - وكالة بسكرة-.

البناء و الأشغال العمومية بنسبة 11,12% ، ثم قطاع الفلاحة بنسبة 8,10% و يعتبر هذا العدد قليل جدا بالنسبة لقطاع حيوي ومنتج كالفلاحة وهذا لأهميته خاصة في مناطق الجنوب وأخيرا قطاع التجارة بنسبة 0,50% و من هنا نلاحظ التفاوت الواضح من قطاع الى آخر وهذا ما يوضحه لنا الشكل رقم12، و هذا الاختلاف في توزيع المشاريع على مختلف القطاعات قد يرجع الى نقص وعي المستثمرين في المنطقة، بالإضافة الى نقص التوعية من طرف عمال الوكالة لمحاولة توجيه الشباب المستثمر الى مشاريع أكثر إنتاجية وأهمية اقتصادية.

والشكل الموالي يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة الى غاية 2017:

شكل رقم 09: توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017:

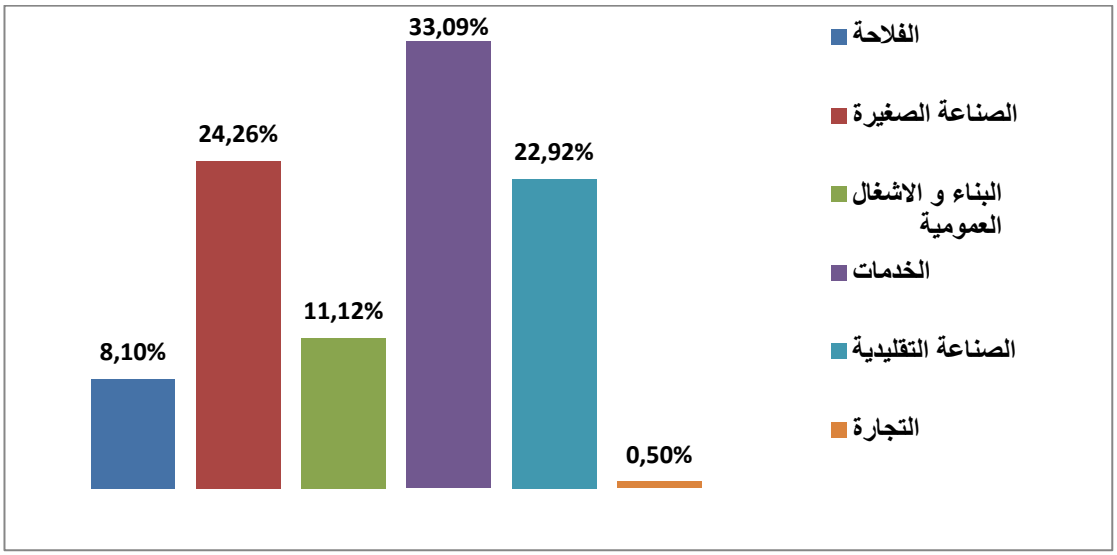

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

رابعا: توزيع القروض حسب الشريحة العمرية[1]

جدول رقم 18: توزيع القروض حسب الشريحة العمرية منذ إنشاء الوكالة من 2005الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة الى غاية سنة 2017:

الشريحة العمرية	عدد القروض الممنوحة	النسبة المئوية
18-29 سنة	5198	%31,09

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - وكالة بسكرة-.

30–39 سنة	5700	%34,09
40–49 سنة	3182	%19,03
50–59 سنة	1883	%11,26
60سنة فما فوق	757	%4,53
المجموع	16 720	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – وكالة بسكرة–.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة الأكبر من القروض الممنوحة بدون فوائد من طرف الوكالة[1] كانت من نصيب الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (30 – 39 سنة) حيث قدرت بـــنسبة 34, 09% من العدد الإجمالي للقروض الممنوحة وهو ما يتماشى مع خصوصيات القرض المصغر الموجه خصيصا الى فئة الشباب البطال، وأقل نسبة كانت لدى الفئة العمرية التي بلغت 60 سنة فما فوق حيث قدرت ب 4,53% .

شكل رقم 10: توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة2017

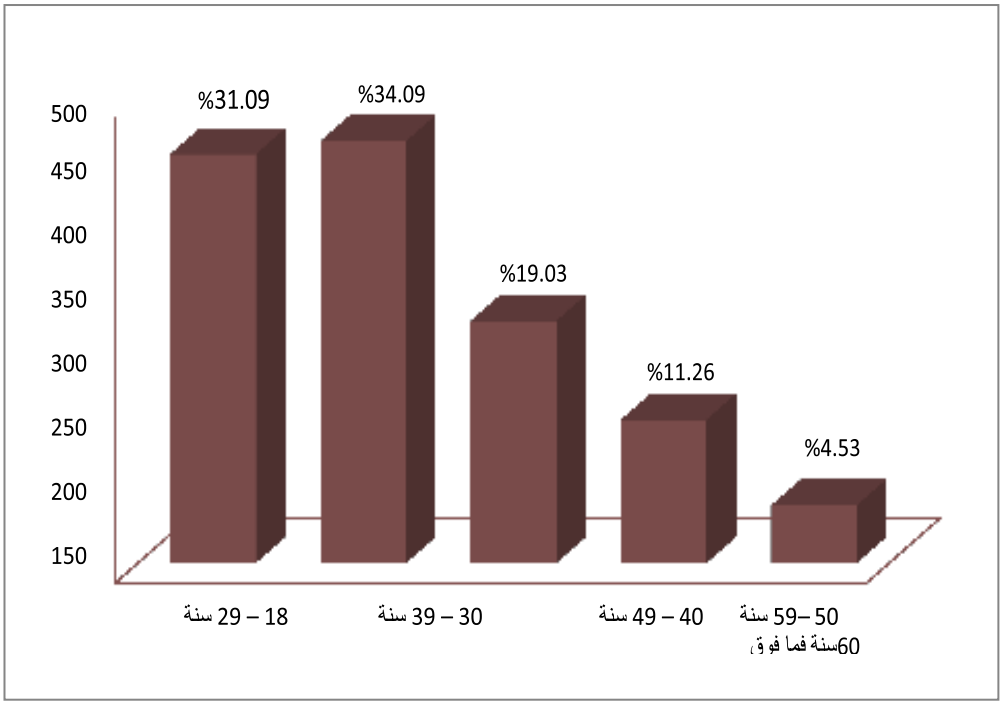

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - وكالة بسكرة-.

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

خامسا: توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب المستوى التعليمي[1]

جدول رقم 19 : توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض ا لمصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017.

المستوى التعليمي	عدد القروض الممنوحة	النسبة المئوية
دون المستوى	2176	%13,01
متعلم	110	%0,66
ابتدائي	2347	%14,04
متوسط	7932	%47,44
ثانوي	3434	%20,54
جامعي	721	%4,31
المجموع	**16 720**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – وكالة بسكرة–.

شكل رقم11: توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي منذ إنشاء الوكالة.

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - وكالة بسكرة-.

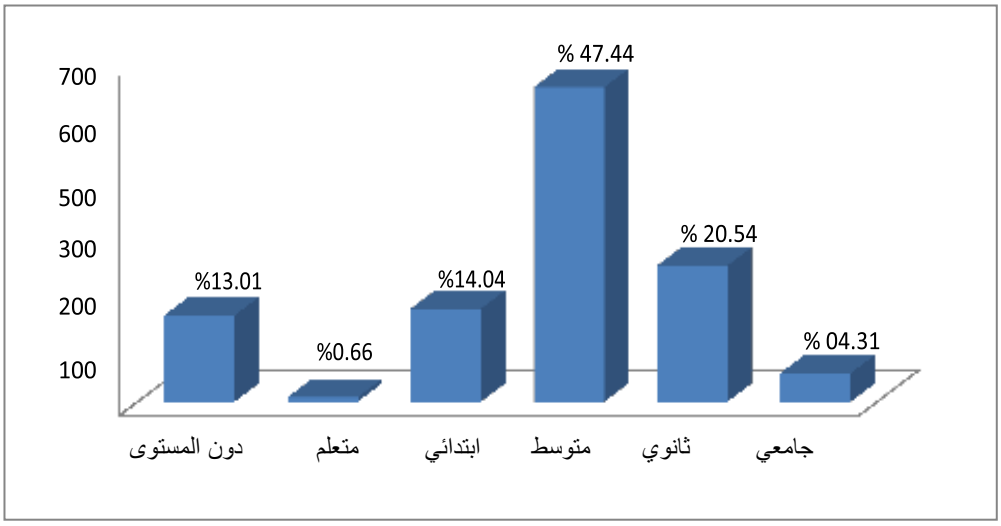

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن فئة الأشخاص الذين لديهم مستوى الدراسي المتوسط هم الأكثر طلبا **الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017:**

لتمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث تصل نسبة هؤلاء الأشخاص الى 47.44% و تعكس هذه النسبة اهتمام هؤلاء الأشخاص أكثر بالصناعات التقليدية والطبخ في شكل مقاولات صغيرة كما رأينا سابقا، بينما أقل نسبة تظهر لدى الجامعيين التي بلغت 4,31%.

سادسا: حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة من طرف الوكالة[1]

بالإضافة الى الخدمات المالية، تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين من القرض المصغر خدمات غير مالية وفي مجالات متعددة منها: التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة GTPEحيث بلغ عدد المستفيدين منه 212مستفيد، و التكوين في مجال التعليم المالي العام FEFGبـــ 301مستفيد، بالإضافة الى التكوين حسب برنامجGET AHEAD بـــ53 مستفيد، و وصل العدد الإجمالي للمقاولين المكونين الى 520مقاول، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء المؤسسات المصغرة واستمرارها، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 20: حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017.

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الانشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة GTPE	212
التكوين في مجال التعليم المالي العامFEFG	301
التكوين حسب برنامج GET AHEAD	53
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	520
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	1013

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – وكالة بسكرة–.

سابعا: رصيد الوظائف التي أنشئت من طرف الوكالة حسب صيغ التمويل

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال برنامج القرض المصغر هو توفير فرص عمل والحد من مشكلة البطالة، وهنا يبرز دور الاستثمار في القروض المصغرة لتوفير فرص عمل منتجة في ظل تكاليف رأس المال المنخفضة نسبيا، حيث أن متوسط تكلفة فرص العمل من رأس المال المستثمر في المؤسسات المصغرة والصغيرة تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفة فرص العمل في المؤسسات ككل، هذا يعني أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في المؤسسات الكبيرة يمكن أن يوظف ثلاث عمال في المؤسسات المصغرة والصغيرة ولدينا في الجدول رقم (10) جدول توزيع قروض الوكالة حسب نمط التمويل وقد وضح لنا عدد مناصب الشغل المستحدثة في المؤسسات المصغرة الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لوكالة ولاية بسكرة حسب صيغة التمويل وذلك منذ إنشاء الوكالة من 2005 الى غاية 2017.[1]

الفرع الثاني: دور البنوك الشركاء مع الوكالة في تمويل المشاريع و المؤسسات المصغرة في ولاية بسكرة

أولا: دراسة وضعية الملفات الخاصة بتمويل المشاريع و المؤسسات المصغرة بين الوكالة والبنوك:

يلعب البنك دورا مهما في تمويل المشاريع الاستثمارية و إنشاء المؤسسات المصغرة بولاية بسكرة

[1] مغني ناصر، **القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16نوفمبر2011. ص14.

عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فهو يقدم أكبر نسبة مساهمة في تمويل المشاريع و المؤسسات من خلال صيغة التمويل الثلاثي، وتتمثل العلاقة بين المشاريع و المؤسسات المصغرة والبنك في القرض البنكي بمعدلات فائدة، ويتم تخفيض هذه الفوائد بالنسبة للمشاريع الاستثمارية وللمؤسسات المصغرة ايضا المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهذا بهدف إزالة إحدى العوائق التمويلية التي تواجه أصحاب المشاريع و المؤسسات خاصة أثناء مرحلة الانشاء، ويقوم صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بضمان هذه القروض لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ويغطي بناء على طلب البنوك المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالاستحقاق، وذلك في حدود 85%، و يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل البنوك و المؤسسات المالية في حقوقها اعتبارا عند الاحتمال للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر.

و يحق للبنوك والمؤسسات المالية التي قامت بتمويل المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الانخراط في صندوق الضمان، كما يتعين على المستفيدين من القرض المصغر والبنوك والمؤسسات المالية إيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق.

و بعد حصول الشباب أصحاب المشاريع على شهادة التأهيل من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يتوجه مباشرة الى إحدى المؤسسات البنكية التي يرغب في التعامل معها مرفقا بملف كامل يسلم له من طرف الوكالة.

تعاد دراسة الملف على مستوى البنك وفقا للشروط التقليدية المعمول بها في البنوك التجارية لمنح القروض، حيث يتم من خلالها التأكد من قدرة المشروع على تحقيق أرباح تمكنه من سداد قرضه في الآجال المحددة، وعند قبول البنك فإنه يبلغ صاحب المشروع ليتحصل على الموافقة البنكية واستكمال إجراءات الإنشاء للمؤسسة المصغرة أو شراء المواد الأولية مع الوكالة، أما في حالة الرفض فيبرر البنك رفضه كتابيا لصاحب المشروع.

و الجدول التالي يوضح لنا وضعية الملفات بين الوكالة والبنوك في ولاية بسكرة منذ نشأتها من 2005 الى غاية سنة2017.

جدول رقم 21: دراسة وضعية الملفات الخاصة بتمويل المشاريع والمؤسسات المصغرة بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والبنوك في ولاية بسكرة منذ إنشاء الوكالة من 2005الى غاية سنة 2017[1]:

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – وكالة بسكرة-.

عدد الملفات المودعة لدى الوكالة	عدد الملفات المؤهلة	عدد الملفات المتحصلة على موافقة البنوك	عدد المؤسسات الممولة فعليا من طرف البنك	عدد الملفات الممولة فعليا من طرف الوكالة
6020	3897	1014	730	623

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – وكالة بسكرة–.

من خلال الجدول أعلاه تتضح لنا الفجوة الكبيرة بين عدد الملفات المؤهلة لأن تصبح مؤسسات مصغرة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة، وبين عدد المؤسسات الممولة فعليا من طرف البنوك.

فنجد أن عدد الملفات المودعة لدى فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بلغ6020 مؤسسة، منها3897 مؤسسة حصلت على شهادة تأهيل لكنها لم تمول جميعها، فمنها 623 ملف حصل على تمويل من طرف الوكالة وهذا من خلال صيغة التمويل الثنائي، و 1014 ملف فقط حصل على الموافقة البنكية، حيث حصل 730 ملف على التمويل الفعلي من البنك، وهذا ما يمثل الفجوة الكبيرة بين الرغبة في إنشاء مشاريع و مؤسسات مصغرة وصعوبة الحصول على تمويل بنكي.

و مما سبق نستنتج أنه لا يوجد توافق بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والبنوك العمومية التجارية الخمسة (05) الشركاء مع الوكالة، فنجد أن الوكالة تعمل على تأهيل عددا كبيرا من المشاريع التي تصطدم برفض البنك للتمويل.

بما أن البنك لا يتعامل بخصوصية مع طلبات إنشاء المؤسسات المصغرة في ظل الوكالة، بل يدرس الملف كدراسته لأي ملف عميل آخر، وهذا بالرغم من وجود اتفاقيات بين فروع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومختلف البنوك العمومية، وتبقى مجرد اتفاقيات على الأوراق دون تطبيق بنودها على أرض الواقع.

ثانيا: مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع و المؤسسات المصغرة[1]:

يتضح مما سبق أن مساهمة البنك مهمة جدا في عملية تمويل المشاريع والمؤسسات المصغرة، وهذا ما يبينه الجدول الموالي الذي يمثل عدد الملفات الممولة من طرف كل بنك تجاري من البنوك الشركاء مع الوكالة، وكما رأينا سابقا توجد خمسة (05) بنوك شركاء مع الوكالة وهي: بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR ،البنك الوطني الجزائري BNA،القرض الشعبي الجزائريCPA ، بنك التنمية المحليةBDL ،

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – وكالة بسكرة-.

بنك الجزائر الخارجي، وتظهر مساهمة كل بنك من هذه البنوك في تمويل المشاريع و المؤسسات المصغرة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم22 : عدد الملفات الممولة حسب كل بنك منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017:

البنك	عدد الملفات الممولة
البنك الوطني الجزائري BNA	165
بنك التنمية المحلية BDL	190
بنك الجزائر الخارجي BEA	130
القرض الشعبي الجزائري CPA	150
بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	95
المجموع	730

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – وكالة بسكرة–

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن بنك التنمية المحلية BDL يحتل الصدارة في تمويل المشاريع والمؤسسات المصغرة في ولاية بسكرة وذلك من خلال تمويل 190مشروع من إجمالي عدد الملفات الممولة، حيث أنه في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فتح الباب لتمويل كل النشاطات لمساعدة الشباب المستثمر على انجاز مشاريع وخلق فرص عمل ثم يأتي في المرتبة الثانية البنك الوطني الجزائري BNA بـــ 165 ملف، بعدها القرض الشعبي الجزائري CPA بـــ 150ملف، ثم بنك الجزائر الخارجي BEA بـــ 130ملف، ويأتي في المرتبة الأخيرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بـــ 95 ملف فقط[1].

[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – وكالة بسكرة-.

خلاصة الفصل:

عالجت هذه الدراسة موضوع أثر مؤسسات التمويل المالي أو ما يسمى ببرامج التمويل المدعمة من طرف الدولة (cnac, ansej,angem) على تمويل المشاريع الاستثمارية ، ومن خلال إجراء الدراسة الميدانية بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية بسكرة حيث تناولت معالجة الإشكالية المطروحة لدراسة هذا الموضوع.

كذلك رأينا من مختلف المؤشرات التي درسنها حول قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة ،أنه في تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى وهذا راجع بدرجة أولى لاهتمام السياسة الاقتصادية في الآونـــة الأخيرة بهذا القطاع، كما استخلصنا من هذه المعطيات أن جل هذه المؤسسات هـــي مؤسســـات مصـــغرة حيث تمثل نسبة تفوق 95% من مؤسسات القطاع، وتتوزع هذه المؤسسات على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وهذا بدرجات متفاوتة، كما لمسنا أنها تساهم وبدرجة معتبرة في توفير مناصب شغل جديـــدة، يتبن لنا من خلال هذه الدراسة أهمية مؤسسات التمويل المالية وعلاقتها بمشكلات الفقر والبطالة و الإقصاء المالي التي

تعانيها الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل، وبدون شك فإن التفكير الجديد في أساليب تطوير التمويل في الجزائر المقترحة ضمن هذه الدراسة سيكون لها آثارا هامة وإيجابية على التقليل من مشكلات الفقر والبطالة والإقصاء المالي في سياق تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

كما تطرقنا الى النتائج التي حققتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مستوى ولاية بسكرة وانعكاساتها على توفير مناصب شغل.

و استخلصنا أنه رغم النشأة الحديثة لجهاز تسيير القرض المصغر إلّا أنه استطاع إنشاء عدد معتبر من المؤسسات المصغرة ومشاريع استثمارية وقطاعات مختلفة وقدم حلولا فعالة (عملية وواقعية) لمكافحة البطالة والفقر والتهميش وهذا راجع بدرجة أولى لملائمة هذه القروض مع الخصائص المالية للمؤسسات المصغرة بالإضافة الى مختلف الامتيازات التي تمنحها الوكالة لأصحاب المشاريع الفردية والتي تطرقنا الى مختلفها.

إلاّ أن جهاز القرض المصغر لم يحقق النتائج الكافية نظرا لاصطدامه بالواقع العملي بمجموعة من المعوقات السالفة الذكر. حيث أن angem تلعب دورا هاما من بين هذه البرامج في المساهمة في تقليل من مشكلة البطالة و ذلك من خلال عرض مشاريع تنموية تساعد في تحسين مستوى معيشة الفرد، و يعتبر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث يسمح لفئة المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، و هذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على افضل المشاريع والانجازات التي تساهم في تطوير المستوى المعيشي و مستوى الأعمال كذلك.

تمهيد:

نظرا لتنوع الاحتياجات للمشروعات الاستثمارية ، وقصور الموارد الذاتية على إشباع تلك الاحتياجات، فتعتبر القروض المصرفية من المصادر المثلى في تمويل ودعم تلك المشروعات الاستثمارية، كما تساهم برامج التمويل المالي اليوم في تمويل تلك المشاريع الاستثمارية من خلال منح قروض قصيرة ومتوسطة الأجل، بعد أن كانت حكرا على البنوك التجارية، و لأن هذه المؤسسات جاءت من أجل تقديم الدعم الأساسي للمواطن والمساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال منحه الفرصة ودعمه ليتمكن من خلق مشاريع استثمارية، مع العلم أن هذه الأخيرة تلعب دورا هاما في تحقيق تنمية أفضل، وأشمل باعتبارها أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والمالية، كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يواجهها الفرد والمؤسسة وبناء على هذا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول مؤسسات التمويل المالي، المشاريع الاستثمارية، و أثر مؤسسات التمويل المالي في دعم المشاريع الاستثمارية، و الدراسات السابقة التي تجول إشكالياتها حول هذا الموضوع.

فكان تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول مؤسسات التمويل المالي والمشاريع الاستثمارية.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة للموضوع.

المبحث الأول : عموميات حول مؤسسات التمويل المالي والمشاريع الاستثمارية.

إن المشروع الاستثماري يحتاج إلى تمويل لتغطية كافة المصاريف ، وشراء المعدات والآلات والتجهيزات ،و عملية إيجاد الأموال من الوظائف المهمة في مختلف المشاريع ، وانطلاقا من هذا الاهتمام سنرى في هذا المبحث إلى التعرف على البرامج المقدمة من قبل
الدولة لدعم المشاريع ، وكذلك مفهوم المشاريع الاستثمارية ، و أيضا أنواعها ، وأخيرا أهدافها.

المطلب الأول: مؤسسات التمويل المالي.

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى التعرف على مؤسسات التمويل المالي من خلال تقديم كل مؤسسة على حدا وسوف يتم ترتيب هذه المؤسسات حسب زمن نشأتها ، ففي الفرع الأول سوف نقوم بتقديم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة cnacأما الفرع الثاني تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ansej ، وفي الفرع الثالث سوف نقوم من خلاله بعرض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر angem .

الفرع الأول :الصندوق الوطني لتأمين على البطالة cnac.

منذ نشأته سنة 1994كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي) كلف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بمتابعة ، وتخفيف النتائج الاجتماعية ، و التسريح الكبير للعمال والمستخدمين في القطاعات الاقتصادية ، والذين تم تسريحهم تطبيقا لمخطط التعديل الهيكلي ، فقد عرف عدة مراحل وتغيرات خلال مساره في تطبيق مختلف المهام والوظائف التي كلف بها من طرف السلطات العمومية، و ذلك لأسباب اقتصادية خاصة بالمؤسسة والسعي لإدماجهم مرة ثانية في العمل، وتحسين مستوى التحفيزات السارية في المجال الجبائي وشبه الجبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات، وتتمثل هذه التحفيزات على وجه الخصوص في تخفيف أعباء الضمان الاجتماعي، وتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشريكات .[1]

- نظام التأمين على البطالة:

وضع cnac نظاما قانوني لتعويض منحة البطالة لفائدة العمال الأجراء، والذين فقدوا أعمالهم بطريقة لا إدارية.

[1] http://www.cnac.org.dz. le 12/04/2018 à 20 :50 page 02 et 03

و ابتداءا من سنة 1998إلى غاية 2004عمل الصندوق على تطبيق إجراءات فعالة موجهة لإعادة إدماج البطالين وكذلك خلق أنشطة حرة اعتمادا على مجموعة من العمال المؤهلين.

- جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات للبطالين البالغين من العمر 30 – 50 سنة:

بدأ من 2010 تم اعتماد إجراءات جديدة سمحت للفئة البالغة من العمر 30 – 50 سنة بالاستفادة من هذا الجهاز والذي يحتوي من التسهيلات والامتيازات خاصة سقف التمويل والمقدر ب 10ملايين دج عوضا من 05 ملايين دج وكذا إمكانية توسع القدرات الإنتاجية من سلع وخدمات للمتعاملين الذين يملكون نشاطا مسبقا.

- يخص هذا الجهاز كل شخص:
- يبلغ من العمر ما بين 30 و50 سنة.
- مقيم بالجزائر.
- مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل [1]
- لا يشغل منصب عمل مأجور عند تقديمه لطلب الإعانة.
- لم يستفد من قبل من إعانة عمومية في إطار إحداث النشاط.

– كما يتعين عليه:

- امتلاك مؤهلات مهنية أو مهارات ذات صلة بالنشاط المراد تمويله.
- أن لا يمارس نشاطا لحسابه الخاص.
- أن يكون قادرا على المساهمة الشخصية (نقدية أو عينية) في تركيب مشروعه المالي.
- يكفي توفر ما يلي:
- إثبات وضعية البطالة بشهادة تسلمها للوكالة المحلية للتشغيل القريبة من محل الإقامة .
- التسجيل لدى الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- تقديم ملف مثبت لوضعية البطالة يتضمن الوثائق التالية : (شهادة ميلاد أصلية، شهادة إقامة لا يتعدى تاريخها 06 أشهر، شهادة دراسية أو شهادة عمل تثبت مستوى التأهيل المهني المراد إنجازه، وثيقة خاصة بالصندوق، نسخة من بطاقة التعريف، تصريح يثبت بأنه بطال) .
- المساعدات والامتيازات من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
- سلفة غير مكافئة واجبة السداد بدون فوائد.

[1] موقع الصندوق الوطني لتأمين على البطالة ، **http://www.cnac.org.dz**. ، ص 04.

- مرافقة شخصية من خلال منشط مستشار تتم عبر الاستشارة والمساعدة في تركيب المشروع.
- الدعم أمام لجنة الاعتماد و الانتقاء Csvf.
- الاستشارة والمساعدة مرحلتي إنجاز وبعث واستغلال المشروع.
- المرافقة المدعمة بتكوين في مجال تسيير المؤسسات:
- تخفيض نسب الفائدة المرتبطة بالقرض البنكي:

تقدر النسبة ب 80 % من معدل الفائدة المطبقة من طرف البنوك ، وعندما ينجز الاستثمار في قطاعات الفلاحة و الري و الصناعة التحويلية و الأشغال العمومية فإن نسبة التخفيض تصل إلى 90% .

- الامتيازات الجبائية:
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- نسبة مخفضة ب % 5من الرسوم الجمركية.
- الإعفاء من رسوم تحويل الملكية على الإقتناءات العقارية.
- الإعفاء من رسوم التسجيل على عقود تأسيس الشركات [1].
- في مرحلة الاستغلال:
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة(03) سنوات.
- الإعفاء الرسم العقاري على الملكيات المبنية لمدة(03) سنوات.
- الإعفاء من الضريبة على الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة تتراوح ما بين 06 إلى 08 سنوات.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة تتراوح مابين 06 إلى 08سنوات .

الفرع الثاني : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ansej .

استحدثت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996. و عرفت على أنها هيئة ذات طابع خاص، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها ،وهي تتمتع بالشخصية

[1] موقع الصندوق الوطني لتأمين على البطالة ، .**http://www.cnac.org.dz** ، ص 05.

المعنوية و الاستقلال المالي لها فروع جهوية و محلية، و تسعى لتشجيع كل الصيغ والمبادرات المؤدية لإنعاش قطاع تشغيل الشباب، بالإضافة إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي.

- **تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:**

هي جهاز موجه للشباب البطال ذو فئة عمرية من 19- 35 سنة و يمكن أن يصل السن إلى 40 سنة بالنسبة للمسير على أن يتعهد بتوفير 3 مناصب عمل دائمة و أن تكون لديه مؤهلات مهنية ذات علاقة بالنشاط المرتقب و أن يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع.

- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ansej .

تكلفت بالمهام التالية [1]:

- تدعم و تقدم الاستشارة و تراقب الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ، لاسيما منها الإعانات ، وتخفيض نسب الفوائد.
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض، والمؤسسات المالية.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة ، أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب انجاز برامج التكوين للشباب أصحاب المشاريع لحساب الوكالة.
- تمويل المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ensej: تنشأ المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة، بإحدى الصيغ الثلاث الآتية:[2]
- التمويل الخاص : يتكون رأس المال كليا من المساهمة الشخصية للمستحدث، يمكن أن تقدم الوكالة في هذه الحالة الامتيازات الجبائية والشبه جبائية.
- التمويل الثنائي : يتكون رأس المال من المساهمة الشخصية للمستحدث وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

[1] عزيرو راشدة ، **مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر** ، مداخلة في اقتصاد البنكي ، جامعة بن خلدون ، تيارت 2012 ص 02.

[2] موقع الصندوق الوطني لتأمين على البطالة ، **http://www.cnac.org.dz.** ، ص 05.

- التمويل الثلاثي : تكمل المساهمة الشخصية ، بقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة ، وقرض بنكي تتحمل الوكالة تغطية جزء من فوائده يتوقف مستوى التغطية حسب طبيعة النشاط وموطنه ، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة.
- ضوابط الاستفادة من امتيازات الوكالة.
- **بالنسبة للاستفادة من الإعانة المقدمة من طرف الوكالة.**

يستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ، والتي تمنح مرة واحدة عند انطلاق المشروع، صاحب المشروع الذي يستوفي مجموعة من الشروط التالية:

- أن يتراوح عمر الشاب بين 19 و 35سنة وعندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشباب ذوي المشاريع الشركاء في المقاولة) .
- أن يكون ذو تأهيل مهني أو ذو ملكات معرفية معترف بها.
- ألا يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة .
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.
- **أما فيما يتعلق بالقرض البنكي:**

طلبات التمويل البنكية (تمويل ثلاثي) ، و المساهمة الشخصية للشباب في المشروع، والإعانة التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ، يدرسها النظام البنكي وفق القواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض.

- يجب على الشاب صاحب المشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض .
- لا يبلغ ولا يطبق قرار منح مختلف أشكال الإعانات المقدمة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب إلا بعد موافقة البنوك والمؤسسات المالية على منح القرض .
- كل من إجراءات تحضير المشاريع و تقييمها لمنح القروض والإعانات تخضع لاتفاقية مشتركة بين البنوك والمؤسسات المالية والوكالة وصندوق الكفالة المشتركة لضمان القرض.[31]

[1] http://www.ensej.org.dz le 18/0 4/2018 à 15: 30 Page 03.

الفرع الثالث : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرangem .

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15000نشاط في مختلف القطاعات، إلا أنه في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات الجزائرية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها، تمثل ANGEM آلية جديدة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14المؤرخ في 22 جانفي 2004 لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات، إلا لم ينطلق نشاط الوكالة إلا في منتصف سنة 2005.

- تعريف جهاز القرض المصغر.

القرض المصغر هو سلفة موجهة للمشاريع التي تبلغ كلفتها: [1]

- 30000دج لأجل شراء مواد أولية قصد استحداث نشاط ما.
- تتراوح ما بين 50000دج و 400000دج لأجل شراء عتاد صغير، و مواد أولية للانطلاق في العمل.
- يتم تسديدها على مدة سنة إلى سنتين وثلاث أشهر ، إن هذا القرض موجه للنساء الماكثات في البيت ، ومواطنين بدون دخل.
- تتراوح ما بين 400000 دج و 2500000 دج لأصحاب ذوي شهادات مهنية في مجال الفلاحة ، الحرف وتربية المواشي ، ويتم تسديد هذه السلفة على مدة أربعة سنوات ونصف.
- شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر .

وضعت الوكالة شروطا يجب أن تتوفر لدى الشخص الراغب في طلب القرض و التي تتمثل في [2]:

- أن يكون سنه 18سنة فما فوق.
- عدم إمتلاك أي دخل أو إمتلاك مداخيل غير ثابتة أو ضعيفة.
- إثبات مقر الإقامة.

[1] مغني ناصر ، **القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر** ، مداخلة أثر المشروعات الصغيرة على التنمية ، جامعة بوضياف ، المسيلة ،2013، ص 07.

[2] http://www.angem.org.dz le 19/04/2018 à 11 :36 page 02 et 03

- التمتع بالكفاءات التي تتلاءم مع المشروع المرغوب إنجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدات أخرى لإنشاء نشاطات من أي جهاز آخر.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية في حالة التمويل الثلاثي.
- دفع الإشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
- الإلتـــزام بتســـديد مبلـــغ القـــروض و الفوائـــد الى البنـــك و الإلتـــزام بتســـديد مبلـــغ القـــروض بدون فائدة الخاص بالوكالة حسب الجدول الزمني.
- تكوين الملف الإداري الكامل.
- التمويل المعتمد من طرف الوكالة[1].

نظرا للتعديلات التي طرأت على مختلف الآليات الخاصة بالتشغيل خلال سنة 2011 تغيرت قيمة المبالغ التي يتم منحها من طرف الوكالة التي يتم تغطيتها كذلك الأمر بالنسبة لطريقة التمويل و التي أصبحت تتمثل في التمويل الثلاثي و التمويل الممنوح من طرف الوكالة بعد أن كانت طريقة التمويل المتبعة هي التمويل الثلاثي .

- التمويل الممنوح من طرف الوكالة بمفردها:

يتم منح التمويل من طرف الوكالة لطالب القرض دون مساهمته و تصل قيمته إلى مبلغ100.000 دج كحد أقصى هو قرض بدون فائدة 100 % يمنح في حالة شراء مواد أولية، و هذا بعد أن كانت قيمته 30.000 دج بمساهمة شخصية 10% ومساهمة الوكالة 90% بدون فوائد.

- التمويل الثلاثي:

و يشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع و القروض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة و القرض البنكي، و يتعلق هذا النوع من التمويل بالمشاريع التي تتعدى كلفتها 1.000.000دج بعد أن كانت لا تتعدى كلفتها 400.000 دج و تتمثل هذه المساهمات في النسب التالية:

المساهمة الشخصية :1%.

القرض البنكي : 70%.

قروض بدون فائدة : 29%.

[1] http://www.angem.org.dz le 19/04/2018 à 11 :36 page 02 et 03

- **أنواع الأنشطة التي يمولها الجهاز:** قائمة غير شاملة تضم أنواع الأنشطة الآتية :
- **الصناعة الغذائية :** صناعة العجائن الغذائية ، الكسكس ، الخبز ، حلويات عصرية وتقليدية ، صناعة الشوكلاطة ، المرطبات ، تحميص ورحي القهوة ، تعليب السمك ، تحميص وتغليف الفول السوداني .
- **صناعة الجلود :** الألبسة ، الألبسة الجاهزة ، خياطة الملابس ، الحياكة ، صنع الأغطية المنزلية (عدة سرير، المطبخ ، المفروشات) .
- **الصناعة الخشبية والمعدنية :** الأثاث ، منتجات خشبية ، صناعة السلال ، الصناعة المعدنية ، صناعة الأقفال ، الحدادة.
- **تربية المواشي :** تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل.
- **الفلاحة :** إنتاج البذور، الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين) مشتلة الزهور ونباتات الزينة.
- **الصناعات التقليدية :** النسيج و الزرابي التقليدية ، خياطة الملابس التقليدية الطرز التقليدي ، الرسم على الحرير و القطيفة والزجاج ، أدوات الزينة والفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج ،النقش على الخشب.
- **الخدمات :** الإعلام آلي ،الحلاقة ، التجميل ، الأكل السريع ، تصليح السيارات و مختلف التجهيزات .
- **الصحة :** عيادة الطبيب ، طبيب الأسنان.
- **المباني والأشغال العمومية :** أشغال البناء ، أعمال متعلقة بالمباني ، الكهرباء ، الدهن السباكة ، صناعة حجر البناء.
- **الأهداف العامة** : تتمثل الأهداف العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ما يلي:[1]
- محاربة البطالة و الهشاشة في المناطق الحضرية ، والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي و المنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى النسوة.

[1] مغني ناصر ، مغني ناصر ، **القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر** ، مداخلة أثر المشروعات الصغيرة على التنمية ، جامعة بوضياف ، المسيلة ،2013، ، ص 08 .

- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات ثقافية منتجة للسلع ،والخدمات المدرة للمداخيل.
- تنمية روح المقاولة عوضا عن الإتكالية و الاعتماد على سند آخر فهي تساعد الأفراد في إدماجهم الاجتماعي و إيجاد ضالتهم .
- تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة ، و تتمثل مهامها الأساسية في: [1]
- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و القانون المعمول بهما.
- دعم و نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي سيحظون بها.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تنفيذ تخطيط التمويل إضافة إلى متابعة إنجاز و استغلال الديون التي لم تسدد وفق آجالها المحددة.
- مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات ،والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم .
- تكوين حاملي المشاريع و المستفيدين من المشاريع المصغرة في مجال تقنيات التركيب و تسيير الانشطة المتوفرة للمداخيل.
- تنظيم صالونات العرض و بيع السلع المحلية و الوطنية للمنتجات التي مولها القرض المصغر.
- تكوين المستخدمين المكلفين بتسيير الجهاز.

لضمان تنفيذ المهام المسندة على أحسن وجه ،تبنت الوكالة نموذجا تنظيميا لا مركزيا وذلك بإنشاء 49 تنسيقية ولائية تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر (584) و هذا النموذج يمكن من تنفيذ العمل الجواري و تقليص الآجال لاتخاذ القرارات السريعة و المناسبة.

[1] مغني ناصر ، مغني ناصر ، **القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر** ، مداخلة أثر المشروعات الصغيرة على التنمية ، جامعة بوضياف ، المسيلة ،2013، ، ص 08 .

المطلب الثاني : مفاهيم حول المشاريع الاستثمارية:

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى تعريف المشاريع الاستثمارية وخصائصها في الفرع الأول، ثم يليه أنواعها في الفرع الثاني والأهداف في الفرع الثالث.

الفرع الأول : تعريف و خصائص المشاريع الاستثمارية.

- **تعريف المشاريع الاستثمارية:**

إن المشروع الاستثماري هو تجسيد لعملية استثمارية ، لذلك فقد اختلفت التعاريف بشأنه[1]

فمنهم من يعرفه بانه " نشاط استثماري ينطوي على مجموعة من الأنشطة ، ويؤدي إلى مجموعة منتجات، وهو ما يلوح كفرصة سرعان ما تحول إلى فكرة متميزة فنيا و اقتصاديا ".

ويعرف أيضا على أنه "مجموعة من عناصر الإنتاج البشرية ، والمالية تستخدم وتسير وتنظم بهدف إنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع".

كما يمكن تعريفه بانه "اقتراح بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر يستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة أو إعادة تأهيل قائمة ، أو توسيعها بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل غير فترة زمنية طويلة نسبيا [2].

مما سبق سنستلخص أن المشروع الاستثماري هو تجسيد لفكرة متميزة فنيا واقتصاديا ،تعمل على المزج بين الموارد المادية والبشرية لإنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.

- **خصائص الاستثمار** :يتميز كل مشروع من الخصائص التي تميزه من أنشطة المشاريع الأخرى ، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي: [3]

[1] خالدي خميسة وآخرون ، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة منتوري ، قسنطينة 2011، ص15 .

[2] محفوظ جودة وآخرون ، **تحليل وتقييم المشاريع** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق القاهرة ، ص 07.

[3] عبان كريمة ، **أثر التمويل المصرفي للمشروعات الاستثمارية على مؤشر البطالة دراسة حالة الجزائر2002-2014**، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، 2015، ص 24.

- الغرض : يعتبر تحديد الغرض أو الهدف المراد تحقيقه نقطة انطلاق ، وبداية لأي مشروع استثماري.
- دورة الحياة : يعتبر المشروع بمثابة كائن عضوي له حياة ، حيث تبدأ ببطء ثم تتزايد الأنشطة فيه حتى تصل إلى الذروة ثم تنخفض حتى تنتهي عند اكتمال المشروع.
- الانفرادية : يتميز كل مشروع بخصائص فردية ، ومختلفة عن باقي المشاريع الأخرى.
- الصراع : يواجه أي مشروع مواقف تتميز بالصراع ، ومن هذه المواقف هو تنافس المشاريع فيما بينها للفوز بالعرض المحدود من الموارد البشرية والمالية والطبيعية المتاحة ، وكذلك تعدد الأطراف المهتمة به.
- التداخلات : يواجه كل مشروع تداخلات مستمرة مع الأقسام الوظيفية للمشروع كالتسويق ، التمويل والتصنيع ، ومن جهة أخرى نشوء علاقات ترابط وتداخل مع مشاريع أخرى .

الفرع الثاني : أنواع المشاريع الاستثمارية.

يمكن تقسيم أنواع المشاريع الاستثمارية وفق مقاييس و هي كالتالي:

أولا: من حيث طبيعة الاستثمار : نجد المشاريع الصناعية ، التجارية ، الخدمية و الاجتماعية .[1]

- **الصناعية :** يقوم هذا النوع بأنشطة إنتاجية ، ويشمل كل مشروعات التصنيع التي تستخدم الخامات أو السلع نصف المصنعة في عمليات الإنتاج أو بتجميع الأجزاء المكونة للسلعة في خط إنتاج معين. وتقسم إلى:
  - على أساس المراحل الصناعية : تضم المشاريع الإستراتجية ، التحليلية ، التركيبية و التحويلية.
  - على أساس نوع السلع التي تنتجها: فهناك مشاريع الإنتاجية و السلع الاستهلاكية.
  - على أساس أهمية الصناعة للمجتمع: توجد صناعات أساسية و ثانوية ، والتي يطلق عليها الصناعات المكملة.
- **التجارية :** وهي مشاريع تتضمن تجارة السلع، وتقوم أيضا بدور الوسيط بين الصناعات المختلفة، و تشمل أنشطة هذا النوع على وظائف النقل و الشحن و التوزيع و التنفيذ و التخزين.

[1] الحاج قويدر فاطمة ، **التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية دراسة حالة cap ti -للخدمات الاستثمارية 2009-2012** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012، ص09.

- **المشاريع الاستثمارية الخدمية :** و تشمل هذه المجموعة المشروعات التي لا تقوم بإنتاج أو توزيع السلع، و إنما تعمل على تقديم خدمات غير ملموسة مثل :قطاع الاتصالات، الفنادق، المستشفيات و المؤسسات المالية كالبنوك و شركات التأمين.
- **المشاريع الاستثمارية الاجتماعية**[2]: و تشمل هذه المجموعة المشروعات التي لا تقوم بإنتاج أو توزيع السلع، وانما تعمل في شكل منظمات و جمعيات خدمية .

ثانيا: من حيث حجمها : و تنقسم إلى مشاريع صغيرة و متوسطة و كبيرة أو ضخمة.

ثالثا: من حيث الشكل القانوني : الشكل القانوني لأي مشروع له علاقة وطيدة بالنواحي المالية له مثل: رأس المال، مسؤولية الشركاء، مدة المشروع ...،الخ و أيضا بنواحي غير مالية مثل: التكوين، نوع النشاط درجة ورقابة الحكومة.

كما يتحكم في الشكل القانوني لأي مشروع قوانين الدولة و نظامها الاقتصادي و ظروف السوق، إلى غير ذلك من العوامل التي تتحكم في المشروع... و الشكل القانوني للمشروع هام جدا لأنه يحدد اسم المشروع، رأس ماله و مدى الثقة التي يمنحها لعملائه و الممولين و الدائنين .

رابعا : من حيث مدة الاستثمار: فنجد استثمار قصير المدى أو متوسط المدى أو طويل المدى و كذلك استثمار استراتيجي [1].

خامسا: من حيث المعيار الجغرافي: هناك استثمار محلي أي الاستثمار في السوق المحلية و استثمار دولي أي الاستثمار في السوق الأجنبية [2].

سادسا: من حيث رأس المال: فيوجد استثمار عيني أي حقيقي و استثمار نقدي(سيولة نقدية) واستثمار مالي (أوراق مالية سندات ، أسهم ... الخ).

سابعا: حسب القطاعات التي تنفذ المشروع: يمكن تقسيم المشاريع بحسب القطاعات التي تطلق و تنفذ المشروع إلى مشاريع تنتمي إلى القطاع العام ،و مشاريع تنتمي إلى القطاع الخاص[3].

---

[2] سلفاوي بدرة ، **فعالية سياسة التمويل في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية في التنقيب** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2011،ص07.

[1] بن مسعودة ميلود ، **معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2008ص37-38

[2] نمري نصر الدين ، **الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الأنفاق الاستثماري دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة بوقرة ، بومرداس 2009، ص 25.

[3] حسن إبراهيم البلوط ، **إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية** ، دار النهضة العربية ، 2005، ص 28.

- المشاريع القطاع العام: حيث لابد على الدولة أن تتولى إدارة المشروع بنفسها مباشرة ، أو من قبل أي من منشأتها العامة ، أو أن تضمن إدارته من قبل جهة أخرى بناء على شروط. يتميز هذا النوع عادة بأسلوب يغلب عليه البيروقراطي، وبالتالي هو أقل تركيزا على نوعية الخدمة التي تؤديها ، بسبب السيرورة او الروتين و العقد إداري .
- مشاريع القطاع الخاص : يتميز بأسلوب جماعي ذي طابع ديناميكي ، تسيير بشكل أسرع ، وأقوى فاعلية من مشاريع القطاع العام، والتركيز فيه على نوعية الخدمة التي تؤديها يتوجه بصورة أساسية على نتائجه.

الفرع الثالث : أهداف المشاريع الاستثمارية.

تسعى المشاريع الاستثمارية في مجملها إلى تحقيق أهداف معينة تمثل الحافز، ونقطة الانطلاق نحو محاولة إقامة أي نوع من هذه المشاريع:

- **أهداف المشاريع الخاصة:**

إن الهدف المسطر لدى المشاريع الخاصة يتمثل في تحقيق أقصى ربح ممكن والمتمثل في الربح الصافي و السعي الدائم إلى تعظيمه ،و قد يستهدف تحقيق الربح وتعظيمه في الأجل القصير ،و لكن في غالب الأحيان تسعى المشاريع الخاصة إلى تحقيق الربح على المدى الطويل.

فالربح اذن يمثل الهدف الأساسي لإقامة المشاريع الخاصة والدافع الرئيسي لوجودها لكن في الدافع العملي قد تسعى إلى تحقيق إلى جانب تحقيقها للربح نذكر منها :

- المحافظة على الأصول المادية التي تمثلها المؤسسة ،وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة ،و من ثم إقامة مشروع معين يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية للمخاطر.
- الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة ،مركز مالي مناسب وتحسين المركز النسبي في السوق والابتعاد عن المنافسة، وعن مخاطر السوق ومن ثم تحقيق هدف البقاء و الاستمرار في النشاط.
- بعض المشاريع الخاصة قد تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية من منظور مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه البيئة التي تعمل بها واكتساب رضا العملاء والقائمين على صناعة القرار.
- قد تسعى بعض المؤسسات إلى إقامة مشاريع معينة في إطار التكامل العمودي أو الأفقي التي تتعلق بإنتاج سلع وخدمات مكملة للمنتجات التي تنتجها ،أو بعض المواد التي تحتاجها ، و هذا ليس بهدف تحقيق الربح منها ،ولكن بغرض تدنيه التكاليف أو تنشيط المبيعات و الإيرادات الخاصة بالنشاط الأصلي الذي

تزاوله.

قد تعرض الدولة بعض المشاريع على القطاع الخاص بغرض تحقيق أهداف اجتماعية و اقتصادية عامة.

ب- أهداف المشاريع العامة:

إن الهدف المسطر لدى المشاريع العامة يتمثل في تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني و المصلحة العامة بالإضافة إلى تعظيم المنفعة العامة للمجتمع كما يمكن وضع لهذه المشاريع أهداف أخرى قد تسعى إلى تحقيقها ،وفي هذا الإطار يمكن اختصار الأهداف إلى ما يلي [1]:

- الربح: حيث يتطلب نشاط المشروع العام تحقيق الربح حتى يضمن الاستقرار و البقاء في النشاط خصوصا في ظل التحولات نحو الخوصصة.
- أهداف مالية : وهذا للحصول على موارد مالية معينة تدخل في أطار الموازنة . للدولة كاحتكارها لإنتاج نوع معين من المنتجات تكون بديلة عن فرض ضرائب جديدة.
- أهداف اقتصادية : لمنح الاحتكار والاستغلال أو الدخول في بعض المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها وتحتاجها عملية التنمية.
- أهداف أمنية تهدف المحافظة على الأمن والاستقرار الوطني.
- أهداف إيديولوجية : فقد تسعى الدولة من وراء إقامة بعض المشاريع إلى نشر عقيدة معينة.
- أهداف تكتيكية : كإقامة بعض المشاريع التي تهدف إلى تطور التكنولوجيا المستوردة حتى تتلاءم مع الظروف المحلية أو تطوير ، وخلق تكنولوجيا وطنية ملائمة للتقدم وغيرها.

المبحث الثاني: أثر مؤسسات التمويل المالي على تمويل المشروعات الاستثمارية.

سوف نتناول في هذا المطلب أثر المؤسسات التالية:(cnac, ansej, angem) في تمويل المشروعات الصغيرة على الناتج الداخلي الخام PIB و البطالة.

المطلب الأول : المساهمة في زيادة الناتج الوطني.

يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إجمالا بأكثر من الناتج الداخلي الخام وهي نسبة معتبرة ينبغي ليس فقط المحافظة عليها و تنميتها أيضا و هذا ما سنلاحظه في الجدول الموالي [1]

[1] -نمري نصر الدين ، **الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الأنفاق الاستثماري دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة بوقرة ، بومرداس 2009، ص36 -38.

[1] ميساء حبيب سلمان ، **الآثار التنموية للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد الإسلامي الأكاديمية العربية المفتوحة 2009، ص 24.

الجدول رقم 08: تطور الناتج الوطني الخام حسب الطابع القانوني (2010 – 2015) .

	2010		2012		2013		2014		2015	
	القيمة بالمليار دج	%	القيمة بالمليار دج	%	القيمة بالمليار دج	%	القيمة بالمليار دج	%	القيمة بالمليار دج	%
نسبة مساهمة القطاع العام في PIB	481.5	23.6	505.0	23.1	556.0	22.9	859.65	21.8	561	21.59
نسبة مساهمة القطاع الخاص في PIB	1650.2	76.4	1679.1	76.9	1488.2	77.1	2641.75	78.2	2364.5	78.41
المجموع	241.7	100	2184.1	100	2434.8	100	2745.4	100	315.5	100

المصدر: ميساء حبيب سلمان، الآثار التنموية للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية، ص24.

الشكل رقم 06: يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة في الناتج الداخلي الخامPIB.

المصدر: ميساء حبيب سلمان، الآثار التنموية للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية، ص24.

من خلال الجدول رقم 08 و الشكل رقم 06 نلاحظ إن مساهمة المؤسسات الصغيرة في الناتج الداخلي الخام PIB تزداد باستمرار خلال الفترة الممتدة من (2010-2015) ، و هذا ما يفسر بتوجه الدولة نحو تنمية المؤسسات الصغيرة بحيث أصبحت الجزائر تسعى دوما للرفع من الكفاءة الإنتاجية و القدرة التنافسية لهذه المؤسسات ، و جعلها قادرة على المنافسة في ظل الانفتاح و توجه نحو اقتصاد السوق [1].

المطلب الثاني : المساهمة في الحد من مشكلة البطالة.

تستخدم المشاريع الصغيرة فنون إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل، و هي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزء من البطالة و تعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظيفة العمومية الحكومية، مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل و ندرة رأس المال على مواجهة مشكل البطالة دون تكبد تكاليف رأس مالية عالية، وتوفر هذه المشاريع فرصا عديدة للعمل لبعض الفئات، بصفة خاصة الإناث و الشباب و النازحين من المناطق الريفية الغير المؤهلين للانضمام إلى المشروعات الصغيرة و القطاع المنضم بصفة عامة.

الجدول رقم09 : تطور مناصب الشغل المصرح بها .

[1] ميساء حبيب سلمان ، **الآثار التنموية للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد الإسلامي الأكاديمية العربية المفتوحة ، 2009، ص 24

نوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		2014	2015	الزيادة	%
المؤسسات الخاصة	الأجراء	642987	708136	65149	10.13
	أرباب المؤسسات	2458442	269806	23964	9.75
المؤسسات العامة		76283	61661	14622	-19.17
الصناعات التقليدية		192744	213044	20300	10.53
المجموع		1157856	1252707	94851	8.19

المصدر : برجومة عبد الحميد و آخرون ، دور المشروعات الصغيرة الممولة في ظل أليات دعم تشغيل الشباب للقضاء على البطالة، ص09.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 09 زيادة في عدد أجراء المشروعات الصغيرة 94851 أجير عند نهاية 2015 و بمعدل تطور يقدر ب 8.19 %مقارنة مع عام 2014 [1] :

المطلب الثالث: التحديات والمعوقات التي تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر

تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر تحديات ومعوقات عديدة، منها ما يتعلق بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر، ومنها ما يتعلق بالجهاز المشرف على القرض المصغر (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، ومنها ما يتعلق بالفئة المستهدفة، وفيما يلي أهم هذه المعوقات[2] .

أولا: التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر

يمكن إيجازها فيما يلي:

- أن الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح القروض المصغرة، وأن النظام الموجود مرتبط بالبنوك التجارية، في ظل عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في الإقراض المصغر، وما ينتج عن ذلك من بيروقراطية وغياب الشفافية، وانعدام المتابعة للمشاريع الموجهة للشباب.

[1] برجومة عبد الحميد وآخرون، **دور المشروعات الصغيرة الممولة في ظل آليات دعم تشغيل الشباب للقضاء على البطالة** ، مداخلة مسيلة، 2012، ص 09.

[2] مغني ناصر، **القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر2011. ص16.

- بالإضافة الى ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، فإن هذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل المصغر نظرا لتركيز خبرتها في الأنشطة الأخرى المعتادة عليها، كما عانت الوكالة من عدم مرونة الإجراءات البنكية وثقلها، مما أثر سلبا على العديد من المشاريع.

- غياب البنوك الخاصة التي تشجع التنافس ، مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض.

- تعقيد وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية نتيجة لكثرة التعديلات.

- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما يجعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء.

- عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير ونشر المعلومات الإحصائية.

ثانيا: المعوقات المتعلقة بالجهاز المشرف على القرض المصغرANGEM

يتمثل العائق الرئيسي بالجهاز المشرف على القرض المصغر "ANGEM" في نموذج التسيير حيث تتبع الوكالة منذ إنشائها سنة 2004 نموذج تسيير مركزي يعتمد على المديرية العامة، حيث تم وضع التنسيقات التي استحدثت تدريجيا بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فحسب، إلاّ أن هذا النموذج بدأ يُظهر محدوديته بعد سنوات قلائل من إنشاء هذه الوكالة بسبب التوسع الذي عرفته هذه الأخيرة، حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي يشرف عليها الجهاز، مما أدى الى تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر.

فضلا عن ضعف القدرات والبوادر البشرية التي تقع عليها مسؤولية النهوض بالقيام بالمشاريع و البناء المؤسساتي ورفع مستوى قدرات العاملين في هذا القطاع.

ثالثا: المعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة

- نقص الكفاءة المهنية و التسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها.

- ترجيح الاستثمار في الصناعات الصغيرة التقليدية (التي لا تتطلب مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج والمولد لمناصب الشغل كالاستثمار في القطاع الفلاحي.

- من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلبات على القروض المصغرة أو ملائمة كل الجمهور مع نوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع المصغرة.

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال دراستنا للفصل الثالث بأهم المفاهيم و التعاريف والتي يجب نعرضها في الدراسة، والمتعلقة بمفهوم التمويل المهيكل او المبرمج والذي يعتبر من المصادر الخارجية للتمويل وكذا أهم المعايير التي تصنف أنواع المشاريع و المؤسسات، و أثر الآليات الحكومية التي ساهمت في التمويل و إنشاء المشاريع الاستثمارية ودعمها، ويمكن القول أن أهمية تبني وتمويل هذه الفئة من المشاريع و المؤسسات هو تشجيع الاستثمار والمساهمة في خلق مناصب العمل مما تؤدي إلى تدعيم الاقتصاد الوطني و حل مشكلة البطالة، و الدولة تهدف إلى تطوير وسائل دعم المشاريع الاستثمارية نتيجة تغير الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستوى المحلي والوطني.

في حين استخلصت هذه الدراسة إلى نتائج أغلبها كان اهتمامهم بمجال التمويل وتشجيع هذه الآليات في دعم وإنشاء المشاريع الاستثمارية و مؤسسات صغيرة و متوسطة باعتبارها أصبحت تعد المورد الأساسي في إمكانية خلق مناصب شغل وتشجيع الاستثمار و نشاط المؤسسات، وأيضا يساعد في تجسيد أفكار الشباب والنهوض بعجلة التنمية الاقتصادية.

الفهرس

مقدمة عامة

تواجه الكثير من الدول النامية عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية، كما أنها ترى أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية، من شأنها أن تخرجها من مأزق وكابوس التخلف، لكي تلحق بمستوى الدول الصناعية المتقدمة، إلاّ أنّ مشكلة رئيسية تعوقها عن تحقيق أهدافها، التي تتمثل في ندرة الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها برشادة.

و تعتبر عملية زيادة الطاقات الإنتاجية للدول و توفير رأس المال اللازم للاستثمار هو الطريق لتحقيق التنمية الاقتصادية، أن الانطلاق نحو التقدم يتطلب أن يجد المجتمع طريقا لاستخدام موارده الخاصة استخداما فعالا.

و الجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من ركود الاستثمارات، و من ثم فهي تبحث عن سبل بعثها و تنشيطها، فعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار، و ذلك بتطوير التشريعات وإقرار الحوافز لدفع و ترقية الاستثمار الوطني ، إلا أن الإقبال على الاستثمار يبقى محتشما و ضعيفا مقارنة ببعض الدول، إذ أن الاستثمار الوطني على الرغم من بعض التحسن للقطاع الخاص، إلا أنه لم يراوح مكانه وبقي يتخبط في مشاكل كثيرة لا حدود ولا حصر لها، ما جعله بعيدا عن الأهداف التنموية المراد بلوغها في ظل السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية، و بما ان المشاريع الاستثمارية أحد العناصر التي تساهم في تحريك عجلة النمو و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال ما تقدمه من مساهمة في توفير فرص عمل جديدة و خلق روح المبادرة والابتكار وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار والعمالة وما تحققه من تعظيم في القيمة المضافة، كل ذلك الى جانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق الانشطة الاقتصادية والاجتماعية، والجزائر على غرار غيرها من الدول زاد اهتمامها بهذا النوع من المشاريع، بعدما فشلت في تحقيق المستوى المطلوب من التنمية عند اعتمادها على المشاريع الكبرى أو الصناعات المصنعة و ما حصل عنها من مشاكل، و لعل أهمها مشكل تسريح العمال الذي ساعد على زيادة معدلات البطالة، لهذا سعت الجزائر في السنوات الأخيرة الى تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف إيجاد فرص تشغيل عن طريق تحسين أداء اليد العاملة وتنميتها وتطويرها وتحقيق التنمية الاقتصادية

من خلالها، و لتحقيق هذه الأهداف لجأت الحكومة الى إنشاء أشكال مختلفة من الأجهزة والهيئات لدعم ومساندة هذا القطاع مثل ANGEM ,CNAC, ANDI, ANSEJ و التي تتجسد أهم أولوياتها في التشغيل، و منح الخدمات المالية التي تحتاج لها المشروعات من أجل تطوير نشاطاتها الاقتصادية عندما لا يقوم بذلك القطاع البنكي الكلاسيكي، و في هذا المسعى تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ansej"التي تهدف إلى امتصاص البطالة لدعم شرائح واسعة من الشباب البطال ،والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" angem" التي تهدف إلى إنشاء مشاريع تنموية في مختلف القطاعات خاصة القطاع الفلاحي والحرفي ، وأخيرا الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة" cnac" الذي يهدف لتمويل المشاريع للذين تتوفر فيهم مؤهلات مهنية معينة.

الاشكالية:

و إنطلاقا من هنا يمكن معالجة هذا الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل الأسباب التي حالت دون تحقيق اهداف السياسة الاستثمارية التي انتهجتها الجزائر من خلال وضع برامج للدعم و التحسين ؟

- ✓ **التساؤلات الفرعية:**

لمعالجة هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل أن مرد ذلك راجع لقصور التشريعات، و عدم إلمامها بكل الجوانب التي تخص الاستثمار، أم أن التشريعات موجودة و لكنها لم تطبق، و لم تغير من واقع و ذهنية الإنسان الجزائري ؟
- و ما هي أولويات الاستثمار في اقتصاد انتقالي يطمح إلى الاندماج في اقتصاد دولي قائم على المعارف؟
- و ما هي الآليات و الوسائل التي من شأنها أن تساهم في تحقيق التسارع في عملية الانتقال و الاندماج هذه، و تعمل على خلق بيئة تنافسية لمناخ الاستثمار ؟
- كيف يتم الوصول الى مستوى استثمار احسن في الجزائر من خلال البرامج التي وضعتها ؟
- ما هي الآليات المعتمدة في تمويل المشاريع الاستثمارية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- الى أي مدى ساهمت مؤسسات التمويل المالي في الجزائر على تمويل المشاريع الاستثمارية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

فرضيات الدراسة:

و كإجابة أولية على هذه التساؤلات نقدم الفرضيات التالية:

1. تعتبر جهود الدولة في الإصلاحات الاقتصادية عاملا مهما لتوفير مناخ الاستثمار الملائم، إلا أنها مازالت دون المستوى و الحجم المطلوب، لتطوير و تنمية الاستثمار إلى المستوى المرغوب.

2. تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من ركـــود الاستثمارات، و من ثم البحث عن سبـــل بعثـــها و تنشيطها.

3. يتمثل أثرها في البرامج التشغيل الممولة من قبل الدولة وكذا البرامج المعتمدة على دعم المبادرات الذاتية و ذلك من خلال تقديم قروض بدون فائدة أو بمعدل فائدة متدني بالإضافة إلى ذلك توفير مناصب الشغل.

4. المشاريع الاستثمارية وسيلة لاستغلال الطاقات الطبيعية والبشرية والمالية ، وتهدف إلى امتصاص شريحة كبيرة من البطالين من خلال توفير مناصب شغل جراءها.

5. إن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أحد القنوات التي تهتم بتمويل الطبقات الفقيرة عن طريق الإقراض المصغر في حدود مؤسسات ومشاريع مصغرة، ذلك باعتبار أن الجزائر دولة نامية تسعى جاهدة لتحسين معدلات دخل الأفراد ومكافحة البطالة للخروج من دائرة التخلف الاقتصادي.

اسباب اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

- الرغبة في الإحاطة بكل ما يتعلق بآليات تمويل المشاريع الاستثمارية والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- التعرف على أهمية الدور الذي تلعبه الجهات المشرفة على إنشاء ودعم المشاريع الحرفية و مختلف انواعها.
- الرغبة الشخصية للبحث في هذا النوع من المواضيع.
- التفكير في إنشاء مشروع مصغر في المستقبل.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الاستثمار و دوره في التنمية و النمو الاقتصادي، فالعالم المتقدم و حتى التجارب الناجحة في دول العالم الثالث، تبين الدور الريادي و الأساسي للاستثمار في إحداث التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية.

و يعد الاستثمار اليوم الشغل الشاغل لرجال السياسة و الاقتصاد، و مجال اهتمام الباحثين و الجامعيين، و انشغال رجال الأعمال و المتعاملين الاقتصاديين و البنوك و الهيئات المالية...الخ من المهتمين بقضايا الاستثمار و التنمية.

و تبرز أهمية البحث من خلال الجوانب التالية:

- إبراز أهمية ما قامت به الدولة الجزائرية في الإجراءات التحفيزية لتطوير المشاريع المصغرة.
- أهمية التمويل ودعم المشاريع و المؤسسات الصغيرة لأنه يعتبر المحرك الأساسي لعجلة النشاط.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في النقاشات التي تدور في الوقت الحاضر، و ذلك بدراسة آليات تشجيع و ترقية الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية.

لذلك فإننا نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- دراسة بعض الآليات الداعمة للاستثمارات الجزائرية ، و ذلك بدراسة و تحليل هذه المكونات من حوافز ممنوحة للمستثمرين، و تسهيلات، و خدمات، و آليات أخرى متعددة تشكل في مجموعها سمات مناخ الاستثمار في البلد.
- دراسة واقع و آفاق استثمار القطاع الخاص و القطاع العام، و ذلك بالكشف عن المشاكل التي يعاني منها كل قطاع، و بحث الأدوار و المجالات المخصصة لهما في الاقتصاد، على نحو تكاملي و في إطار الخطة التنموية الشاملة.
- التعرف على واقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال بحث و تحليل عوامل جذبه و مدى توفرها بمناخ الاستثمار الجزائري، و الوقوف على المسببات الحقيقية وراء عدم تجسيد و تحقيق العديد من المشاريع المبرمجة و الغير محققة.

- تحليل الآليات و السبل التي من خلالها يمكن للجزائر أن تطور و تنمي الاستثمار المحلي و الأجنبي، ليكون سندا حقيقيا لدفع التنمية الاقتصادية، وبالتالي حل المشاكل العالقة التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري.
- أهمية القروض المصغرة في تمويل المشاريع الاستثمارية.
- محاولة تقييم مساهمة التمويل بالقرض المصغر المقدم من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر في دعم ومرافقة المشاريع الاستثمارية.
- تسليط الضوء على خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي اكتسبت أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والذي جعلها محط أنظار العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين أجمعوا على حيوية هذا القطاع.
- محاولة إظهار أهم الطرق والآليات المستخدمة لتمويل هذا القطاع.
- إبراز دور مؤسسات تمويل المالي في تمويل المشاريع الاستثمارية.

منهج الدراسة

لانجاز البحث والإجابة على السؤال المحوري في الإشكالية والتساؤلات الفرعية اعتمدنا على المنهج العلمي الاستنباطي الاستقرائي مستعينا بمجموعة من المصادر المتنوعة وتتمثل في الكتب وبحوث متخصصة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وعلى مواقع في الانترنت وموسوعات علمية في مجال الاستثمار وكذلك دراسات سابقة في مجال الاستثمار من رسائل دكتوراه ورسائل ماجستير، و أيضا على دوريات ويوميات بالإضافة إلى الإحصائيات المنشورة من قبل الهيئات المختصة بمجال دعم الاستثمار .

كما تم اعتماد أسلوب دراسة حالة في الفصل الرابع لأنه يوافق طبيعة الدراسة والذي يتضمن إسقاط ميداني على (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر angem) مستخدمين في ذلك مزيجا من الأدوات الملاحظة و المقابلات.

المنهج المستخدم في دراسة حالة

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على أسلوب دراسة حالة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – وكالة بسكرة – من خلال عرض طريقة تمويل المشاريع الاستثمارية محل الدراسة.

الأدوات المستخدمة.

في هذه الدراسة و بناءا على الإشكالية المطروحة، وما تفرضه من أدوات لمعالجتها قمنا بالاستعانة بمجموعة من الأدوات وهي:

- **المقابلة:** إن هذا العنصر في الدراسة الميدانية يكتسي أهمية بالغة كمصدر هام و رئيسي للحصول على المعلومات.

  حيث قمنا بطرح أسئلة تم فيها تبادل لفظي بيني وبين المرافق محل الدراسة بالاضافة إلى توجيه مجموعة من الأسئلة المتعلقة بنوعية المشاريع الممولة من طرف الوكالة و طريقة تمويلها، و يمكن القول أن هذه المقابلة هدفت من خلالها الحصول على قدر معين من المعلومات.
- **الملاحظة:** خلال القيام بإجراء الدراسة الميدانية في الوكالة محل التربص قمنا بإعطاء ملاحظات دقيقة لعملية تسيير المشاريع ، وتتبع مراحل سيرورتها.
- **وثائق المؤسسة:** المقصود هنا بالوثائق و اتفاقيات التي تبرم بين أصحاب المشاريع، و مرافقي الوكالة والتي استعنا بها للوصول إلى تحليل المتغيرات السابقة الذكر.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذا البحث نذكر ما يلي:

- من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث، هي عدم توفر المعطيات و المعلومات الإحصائية المتعلقة بحجم و منبع الاستثمارات و توزيعاتها القطاعية و الجغرافية.

- قلة المراجع المتخصصة و المتعلقة بموضوع البحث، خاصة الكتب العلمية التي تعتبر الزاد الحقيقي لكل بحث علمي، و هذه القلة في المراجع المتخصصة مردها بالدرجة الأولى إلى، حداثة التجربة الجزائرية مع الإصلاحات، وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي، و تم تعويض هذا النقص بالتقارير و البحوث الصادرة عن مراكز البحث و ندوات الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية و تقارير الهيئات الدولية حول واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر.

الدراسات السابقة:

- دراسة سليمان ناصر، عواطف محسن، بعنوان "**القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الجزائر** "، ملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقص، تونس، يومي 27-29جوان2013.

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق، إلى آلية القرض الحسن المصغر المطبق من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لتمويل الأسرة المنتجة، والبحث في مدى مساهمتها في توفير مناصب العمل. ومن خلال هذه الدراسة تم تقييم لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على المستوى الوطني خلال فترة 2010- 2012.

- باستخدام الاحصاء الوصفي في تحليل المعطيات

حيث توصلت الدراسة إلى أن القرض المصغر أداة لتخفيض نسب البطالة في المجتمعات و يوفر التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشروع مصغر مثل النساء الماكثات في البيت نظرا لصعوبة الحصول على التمويل من البنوك. الا انه توصلت نتائج الدراسة انه رغم نجاح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تخفيف نسبة البطالة و رفع معدلات التشغيل في الجزائر، الا انها مازالت تعاني من معوقات متعلقة إما بالإطار العام المنظم للتمويل المصغر أو بالجهاز المشرف على الوكالة أو بالجهة المستهدفة.

هيكل الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع و إثرائه و تحليل الإشكالية المحددة بالبحث و تأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة، اعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي الذي يتضمن مقدمة و فصلا تمهيـــديا و أربعة فصول

و خاتمة حيث نتطرق اليهم كالآتي:

الفصل الأول :

فخصصناه لدراسة واقع الاستثمار في الجزائر، حيث قسم هذا الفـــصل إلى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول الى استعراض واقع منشآت القطاع العام و إيديولوجية الدعوة الراهنة وراء تقليص دوره، و في المبحث الثاني تطرقنا إلى واقع الاستثمار الخاص الوطني و الخوصصة في الجزائر.

الفصل الثاني: و هو تحت عنوان "أثر مؤسسات التمويل المالي في الجزائر على تمويل المشاريع الاستثمارية"، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين هما:

المبحث الأول : كان بعنوان عموميات حول مؤسسات التمويل المالي والمشاريع الاستثمارية و الذي تناول مفاهيم حول المؤسسات التمويل المالي و المشاريع الاستثمارية.

المبحث الثاني: أثر مؤسسات التمويل المالي على تمويل المشروعات الاستثمارية.

أما **الفصل الثالث (دراسة حالة):** هو بعنوان " دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تسيير المشاريع الاستثمارية –ولاية بسكرة–" ولقد خصصنا لدراسة ميدانية قسمناه إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: تم فيه تحديد منهجية وأدوات الدراسة.

و المبحث الثاني: فقد خصصناه لعرض النتائج واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج ثم بعد ذلك تم عرض ما توصلنا له من نتائج وتوصيات وأفاق الدراسة في الخاتمة.

الملحق رقم 01:

وثيقة تعهد و التزام لطلب الحصول على قرض مصغر

لإنشاء مشروع

أنا الموقع أدناه، السيد ، الآنسة ، السيدة :.....

المولود(ة) بتاريخ: ..... بـــ: ....

و الحامل(ة) لبطاقة التعريف (ب.ت.و) أو (ر.س) رقم: ..... الصادرة بتاريخ: .....

بالدائرة الإدارية لـــ: .....و القاطن(ة) بالعنوان: ....

.....

أتقدم بطلبي هذا و المتمثل في طلب الحصول على قرض مصغر في إطار برنامج الوكـــالـــة الوطنيـــة لتسييـــر القـــرض الـــمصغـــر، وهو ما يمثل مبلغ (بالأرقام والحروف) .....

.....

وهذا بغرض مزاولة نشاطي و المتمثل في: ....

وأتعهد بشرفي أنه لدي مبلغ المساهمة الشخصية المطلوب، وهو ما يمثل بنسبة 1 ٪ من المبلغ الإجمالي (بالأرقام والحروف): ....

.....

وأتعهد بشرفي أني أتقن هذا النشاط و لدي خبرة في هذا المجال مقدرة ب.....

و إني لا أمارس أي نشاط أو وظيفة و لم استفد من مساعدات أخرى من طرف الدولة لخلق نشاط.

و حالتي المهنية : □ بطال □ متقاعد □ عامل بأجر تابت □ عامل بأجر غير تابت □ حالة أخرى"توضيح".....

و أن اسهل جميع الزيارات التي يقوم بها مرافقون الوكالة إلى أماكن العمل وغيرها من المرافق، بغرض مراقبة مصداقية الوثائق المقدمة.

في انتظار ردكم تقبلوا مني فائق الاحترام و التقدير.

حررت في: ..... بـــ: .....

الاسم الكامل :

التوقيع

التصديق في البلدية

الملحق رقم: 02

وثيقة تعهد و التزام لطلب الحصول على قرض مصغر

لشراء المواد الأولية من 40.001 إلى غاية 250.000 دج

إلى السيد المنسق الولائي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تنسيقية ولاية: بسكرة

أنا الموقع أدناه، السيد (ة) ، الانسة :.....

مولود(ة) بتاريخ: ..... بـــ: .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف (ب.ت.و) أو (ر.س) رقم: ..... الصادرة بتاريخ: .....

القاطن(ة) بالدائرة الإدارية لـــ: .....و القاطن(ة) بالعنوان: .....

.....

أتقدم بطلبي هذا و المتمثل في طلب الحصول على قرض مصغر في إطار برنامج الوكـــالـــة الوطنيـــة لتسييـــر القـــرض الـــمصغـــر، وهو ما يمثل مبلغ (بالأرقام والحروف) .....

.....

و هذا بغرض مزاولة نشاطي و المتمثل في: .....

و أتعهد بشرفي أني أتقن هذا النشاط و لدي خبرة في هذا المجال مقدرة ب.....

و حالتي المهنية : □ بطال □ متقاعد □ عامل بأجر غير ثابت □ حالة أخرى"توضيح".....

و أن اسهل جميع الزيارات التي يقوم بها مرافقون الوكالة إلى أماكن العمل وغيرها من المرافق، بغرض مراقبة مصداقية الوثائق المقدمة.

في انتظار ردكم تقبلوا مني فائق الاحترام و التقدير.

حررت في: ..... بـــ: .....

الاسم الكامل :

التوقيع

التصديق في البلدية

الملحق رقم: 03

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الوكالة الولائية بسكـــرة
خليـة المرافقـــة لدائرة بسكـــرة

وصل إستـــلام ملـــف

الاســـم واللقب :
العنـــوان :
رقـم الهاتـــف :
رقـــم الملـــف :
نـوع التمويـــل :
تاريخ ايداع الملف :
النشـــاط المقترح :

المرافق الدائرة

République Algérienne Démocratique et Populaire
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Ministère de la Solidarité Nationale, de la Famille et la condition de la femme
وزارة التضامن الوطني و الاسرة و قضايا المرأة
Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الوكالة الولائية بسكـــرة
خليـة المرافقـــة لدائرة بسكـــرة

وصل استلام ملـــف

الاســـم واللقب :
العنـــوان :
رقـم الهاتـــف :
رقـــم الملـــف :
نـوع التمويـــل :
تاريخ ايداع الملف :
النشـــاط المقترح :

المرافق الدائرة

الملحق رقم: 04

تصريح شرفي

انا الممضي اسفله السيد(ة)/.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية او رخصة السياقة رقم:.....

بتاريخ:..... الصادرة عن دائرة:.....

اصرح بشرفي انني املك العتاد المذكور في الجدول ادناه

الرقم	العتاد	الكمية	الملاحظة

امضاء الباعث

مصادق البلدية

الملحق رقم: 05

وثيقة تعهد و التزام لطلب الحصول على قرض مصغر

لشراء المواد الأولية من 40.001 إلى غاية 250.000 دج

إلى السيد المنسق الولائي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تنسيقية ولاية: بسكرة

الموقع أدناه، السيد (ة) ، الانسة :.....

ولود(ة) بتاريخ: ..... بـــ: .....

لحامل(ة) لبطاقة التعريف (ب.ت.و) أو (ر.س) رقم: ..... الصادرة بتاريخ: .....

ائرة الإدارية لـــ: .....و القاطن(ة) بالعنوان: .....

.....

م بطلبي هذا و المتمثل في طلب الحصول على قرض مصغر في إطار برنامج الوكـــالـــة الوطنيـــة لتسييـــر

ـرض الـــمصغـــر، وهو ما يمثل مبلغ (بالأرقام والحروف) .....

.....

ذا بغرض مزاولة نشاطي و المتمثل في: .....

تعهد بشرفي أني أتقن هذا النشاط و لدي خبرة في هذا المجال مقدرة ب.....

حالتي المهنية : □ بطال □ متقاعد □ عامل بأجر غير ثابت □ حالة أخرى"توضيح".....

أن اسهل جميع الزيارات التي يقوم بها مرافقون الوكالة إلى أماكن العمل وغيرها من المرافق، بغرض مراقبة صداقية الوثائق المقدمة.

في انتظار ردكم تقبلوا مني فائق الاحترام و التقدير.

حررت في: ..... بـــ: .....

الاسم الكامل :

التوقيع

التصديق في البلدية

الملحق رقم: 06

وثيقة تعهد و التزام لطلب الحصول على قرض مصغر

لإنشاء مشروع

أنا الموقع أدناه، السيد ، الآنسة ، السيدة :.....

المولود(ة) بتاريخ: ..... بـــ: ....

و الحامل(ة) لبطاقة التعريف (ب.ت.و) أو (ر.س) رقم: ..... الصادرة بتاريخ: .....

بالدائرة الإدارية لـــ: .....و القاطن(ة) بالعنوان: ....

.....

أتقدم بطلبي هذا و المتمثل في طلب الحصول على قرض مصغر في إطار برنامج الوكـــالـــة الوطنيـــة لتسييـــر القـــرض الـــمصغـــر، وهو ما يمثل مبلغ (بالأرقام والحروف) .....

.....

وهذا بغرض مزاولة نشاطي و المتمثل في: ....

وأتعهد بشرفي أنه لدي مبلغ المساهمة الشخصية المطلوب، وهو ما يمثل بنسبة 1 ٪ من المبلغ الإجمالي (بالأرقام والحروف): ....

.....

وأتعهد بشرفي أني أتقن هذا النشاط و لدي خبرة في هذا المجال مقدرة ب.....

و إني لا أمارس أي نشاط أو وظيفة و لم استفد من مساعدات أخرى من طرف الدولة لخلق نشاط.

و حالتي المهنية : □ بطال □ متقاعد □ عامل بأجر تابت □ عامل بأجر غير تابت □ حالة أخرى"توضيح".....

و أن اسهل جميع الزيارات التي يقوم بها مرافقون الوكالة إلى أماكن العمل وغيرها من المرافق، بغرض مراقبة مصداقية الوثائق المقدمة.

في انتظار ردكم تقبلوا مني فائق الاحترام و التقدير.

حررت في: ..... بـــ: .....

الاسم الكامل :

التوقيع

التصديق في البلدية

الملخص:

الجزائر على غرار غيرها من الدول زاد اهتمامها بهذا النوع من المشاريع، بعدما فشلت في تحقيق المستوى المطلوب من التنمية عند اعتمادها على المشاريع الكبرى أو الصناعات المصنعة و ما تمخض عنها من مشاكل، ولعل أهمها مشكل تسريح العمال الذي ساعد على زيادة معدلات البطالة، لهذا سعت الجزائر في السنوات الأخيرة الى تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف إيجاد فرص تشغيل عن طريق تحسين أداء اليد العاملة وتنميتها وتطويرها وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلالها، و لتحقيق هذه الأهداف لجأت الحكومة الى إنشاء أشكال مختلفة من الأجهزة و الهيئات لدعم و مساندة هذا القطاع مثلANGEM ,CNAC, ANDI, ANSEJ : و التي تتجسد أهم أولوياتها في التشغيل و مكافحة البطالة، رغم هذه الجهود لا تزال مساهمة القطاع في زيادة النمو الاقتصادي وخلق مناصب العمل منخفضة نسبيا، فضلا عن أنها لا تزال تواجه العديد من الصعوبات و التعقيدات لا سيما ما تعلق منها بالتمويل.

و لهذا سنرى في هذه المذكرة معالجة آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، و سوف تتناول هذه الدراسة أثر قرار التمويل (اختيار مصادر التمويل المناسبة)على المشاريع الاستثمارية، ودوره في استمرارية ونجاح هذه المشاريع.

و تقتصر دراستنا التطبيقية على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"ANGEM" كهيئة ممولة وداعمة لهذا القطاع.

الكلمات المفتاحية : المشاريع الاستثمارية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، آليات التمويل، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"ANGEM ".

Le Résumé:

l'Algérie est comme ces payes augmenté l'intérêt pour ce type de projet, après avoir échoué à atteindre le niveau requis de développement, à sa dépendance à l'égard de grands projets ou des industries, la fabrication et ce qui a émergé a partir des problèmes et peut-être le problème le plus important de licenciements, qui a contribué à augmenter les taux de chômages, pour ce l'Algérie à cherché les dernières années comme d'autres pays à encouragé le secteur de PME, le but de créer opportunités d'emploi par l'amélioration de la performance de main d'œuvres et réaliser le développement économique à travers eux. Et pour atteindre ces objectifs, le gouvernement à eu recours la mise en place de diverses formes de dispositifs et les organismes afin d'appuyer et de soutenir ce secteur, tel que: **ANGEM**, **CNAC**, **ANDI**, **ANSEJ**. Et incarné les priorités les plus importantes dans le fonctionnement et la lutte contre le chômage. Malgré ces efforts, la contribution de ce secteur a des variables macro-économique notamment dans la création d'emploi sont relativement bas, comme ils continues de faire face à de nombreuses difficultés et des complications, en particulier celles liées au financement.

Dans cette note, nous examinerons les mécanismes de financement des petites et moyennes entreprises en Algérie ,Cette étude traite de l'impact de la décision de financement (sélection des sources de financement appropriées) sur les projets d'investissement, et de son rôle dans la continuité et le succès de ces projets.

Notre étude appliquée est limitée à l'Agence nationale de microcrédit "ANGEM " en tant qu'organe de financement et de soutien pour ce secteur.

Mots-clés:

Projets d'investissement, Petites et moyennes entreprises, Mécanismes de financement, Agence nationale de gestion du microcrédit "ANGEM".

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
المرجع:...../ق.ع.إ/2018

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :...../D.S.E/2018

الموضوع

دعم و تحسين الاستثمار في الجزائر
دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
-ANGEM- وكالة بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية
تخصص: اقتصاد و تسيير المؤسسات

إعـــــداد الطالب :

- سخري ابراهيم

الأستـــــاذ المشـــــرف:

* صيفي وليد

السنة الدراسية: 2017 – 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

"و ما توفيقي الا بالله عليه توكلت و اليه أنيب"

صدق الله العظيـــــــــــــــــــــــــــم

88 من سورة هود

الآية

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي و نجاحي إلى أسباب وأسرار النجاح والصلاح والفلاح هذا، إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما و قال الله تعالى:

(وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه و بالوالدين احسانا) الإسراء23.

إلى الذي ضحى لأجلي و أضاء طريقي بتوجيهاته وعلمني البذل والعطاء

أبي الغالي أطال الله عمره في طاعته

إلى من أشبعتني بالحب والحنان

إلى أغلى وأعظم إنسانة ، الى الروح التي لا تنسى أمي الغالية

الى القلوب المخلصة و الطاهرة الرقيقة إلى النفوس البريئة

إلى من أرى التفاؤل والأمل بأعينهم والسعادة تغمر محياهم

إلى إخوتي وأخواتي وذرّياتهم

إلى الذي كاد أن يكون رسولا، إلى من يفيض القلب ويسعد اللسان بالإشادة لمن قدم يد العون ورسم الطريق لهذا البحث أستاذي الفاضل "صيفي وليد"

الى جميع الأهل والأقرباء والأصحاب الأوفياء

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد، إلى جميع الزملاء

إلى كل من هو في قلبي ونسيه قلمي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

حفظهم الله تعالى جميعا ورعاهم

شكر و تقدير

قـــــــــــال اللـــــــــه تعالى :

(فاذكروني اذكركم و اشكروا لي ولا تكفرون)البقرة152.

فالحمد والشكر والثناء الله تعالى الذي وفقني لإتمام هذا العمل

وعملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

أتقدم بكامل عربون المحبة والوفاء للذين سهروا وكابدوا إلى أن أوصلوني إلى هذا المقام

الوالدين الكريمين

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الكريم "وليد صيفي" الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة

كما لا أنسى كل من عمال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية بسكرة

كما أتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد بجهده ووقته و دعائه.

الخاتمة

من خلال دراستنا هذه والمتعلقة بدعم وتحسين الاستثمار وذلك بوضع برامج آليات دعم و تمويل المشاريع الاستثمارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و أمام جملة المشاكل التي تعترض إنشاء هاته المشاريع الاستثمارية وضعت الدولة ضمن سياستها الهادفة للقضاء على هاجس من جهة، و طعم المستثمرين من جهة أخرى برنامج يمنح شريحة الشباب فرصة بإنشاء مشاريع استثمارية مع استفادة من التسهيلات للذين تنطبق عليهم الشروط المحددة، و النجاعة مثل هذا البرنامج وفي ظل محدودية مساهمة الدولة من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من جهة ومساهمة الذاتية من جهة أخرى، استوجب تدخل طرف ثالث وقعت عليه مسؤولية تمويل نسبة معتبرة من التكلفة الاستثمارية، كما اشترطت ضمانات أخرى بسبب ارتفاع درجة الخطورة المرتبطة بهذه المشاريع.

و في الأخير ارتكزت دراستنا التطبيقية على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "وكالة بسكرة" باعتبارها آلية لدعم الاستثمار و ذلك بتمويل المشاريع الاستثمارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، و ذلك من خلال معرفة مدى مساهمتها في تحسين أساليب التمويل المتاحة أمام هذه المؤسسات في الجزائر.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

1- إن الجزائر أبدت **إرادة قوية** و بذلت جهودا معتبرة لتطوير و ترقية الاستثمار، و ذلك بانتهاج سياسة إصلاح اقتصادي، و بسن التشريعات و القوانين المحفزة للاستثمار، و بعث المؤسسات المؤطرة له، و تخصيص الأموال اللازمة لتطويره من خلال برامج الدعم، و الإنعاش الاقتصادي (PSRE).

و لكن راوسب و تبعات عملية التحول، من نظام ممركز إلى اقتصاد السوق و الإرث الكبير الذي ورثته عن نظام التسيير السابق حال دون تحقق النتائج بالقدر المطلوب و المنتظر، مما انعكس بعدم الفعالية عند تطبيق القوانين و بالتباطؤ عند تجسيد سياسة الإصلاح الاقتصادي، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

2- أن بيئة أداء الأعمال في الجزائر مازالت ضعيفة و تنقصها العديد من العوامل التي تكبح الاستثمارات، كمشكل الحكم الراشد، و البطء في الإصلاحات الاقتصاديـــة خاصة المالية و المصرفية، و تعطل برامج و آليات داعمة و ممولة للقطاع ، مشكل العقار الصناعي، و مشكل القطاع المـــوازي المعتبر و الرشـــوة و الفساد المتنامي، و التأخر في الهياكل القاعدية، و نظام العدالة الغير فعال...الخ و هو ما يستدعي الإسراع في استكمال الجيل الأول من الإصلاحات و الدخول في تطبيق و تجسيد الجيل الثاني منها ، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية .

3- إن النمو الاقتصادي و الذي يعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي PIB و مستوى التشغيل، يكون نتيجة للديناميكية الاقتصادية و المتمثلة في الحركية المقاولاتية، أي خلق أو توسيع المؤسسات، التي تتزامن مع وجود فرص مقاولة مع القدرة على المقاولة من طرف الأفراد (الكفاءة، الدوافع)، و هذا لا يتأتى إلا بوجود آليات داعمة تقدم برامج تكوينية في مختلف الميادين و هذا لتحسين مستوى المقاولين، و هذا ما يؤكد صحة الفرضيةالثالثة .

4- يعتبر القرض الحسن من أهم وجوه البر و الإحسان التي توفر التمويل اللازم لإنشاء المشاريع التنموية، وتحقيق التنمية على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و يعتبر كل من القرض الحسن و القرض المصغر أداة فعالة في محاربة البطالة و الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية لكثير من الأسر من خلال استحداث أنشطة خاصة بها تمكنها من الحصول على مداخيل دورية، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

5- يعتبر القرض الحسن من أهم وجوه البر والإحسان التي توفر التمويل اللازم لإنشاء المشاريع التنموية، و تحقيق التنمية على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة .

- **نتائـــــــــــــج الدراســـــة:**

توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها الى مجموعة من النتائج:

- ✓ التعريف بالمشاريع الاستثمارية و قرار الاستثمار، وهو ذلك القرار الذي ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من الأموال وتوظيفها بقصد الحصول على عائد في المستقبل، اين تبرز كفاءة و فعالية المسير أو المستثمر في مدى قدرته على تحقيق الأهداف المسطرة التي ترتكز على تعظيم العائد وكذا تخفيض التكاليف و المخاطر من جهة أخرى.
- ✓ ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين وتطوير اقتصاديات معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية.
- ✓ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر قطاعا استراتيجيا يساهم في القضاء على مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ عملت السلطات العمومية الجزائرية على تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من خلال استراتيجية تمثلت في مجموعة البرامج الوطنية و الدولية أهمها برنامج ميدا لدعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة الى توفير مجموعة من الأجهزة التي تدعم هذا القطاع وتتمثل هذه الأجهزة في CNAC, ANSEJ, ANGEM :.
- ✓ يعتبر تأثير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر محدودا نتيجة المعوقات و العراقيل التي تواجه هذه المؤسسات و التي من أبرزها صعوبة الحصول على التمويل لهذا النوع من المشاريع، العوائق الإجرائية، التكنولوجيا، غياب ثقافة مؤسسية و الصعوبات الجبائية و الجمركية و غيرها من المعوقات.

- ✓ نظرا لصعوبة الحصول على التمويل من البنوك بالنسبة لأصحاب المشاريع المصغرة، أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في الجزائر للتكفل بهذا التمويل سواء بشكل أحادي، أو من خلال الاشتراك مع البنوك بنسب معينة.
- ✓ المشاريع الاستثمارية وسيلة لاستغلال الطاقات الطبيعية و البشرية و المالية ، و تهدف إلى امتصاص شريحة كبيرة من البطالين من خلال توفير مناصب شغل من خلالها ويعتبر المشروع الاستثماري تجسيد لعملية استثمارية من مجموعة عناصر الإنتاج البشرية ، و المالية تستخدم و تسير و تنظم بهدف إنتاج سلع وخدمات ، كما تساهم في تشغيل الطاقات العاطلة من خلال توفير مناصب شغل من خلالها.
- ✓ المشاريع الاستثمارية هي العمود الفقري للتنمية و للنشاط الاقتصادي.
- ✓ لا يكفي من أجل تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة، إصدار قانون خاص بها، أو قانون استثمار يمنح لها التحفيزات المالية و الإعفاءات، ذلك أن الاستثمار و المقاولة يرتبطان قبل كل شيء بضرورة متابعة و مرافقة هذه المشروعات، غير أن توفر الدعم و المرافقة لن يتحقق مفعولهما، إلا من خلال سياسة اقتصادية و اجتماعية، واضحة المعالم و جلية الأهداف، يكون أساسها بناء شبكة متجانسة و مترابطة بين جميع الأطراف، كل يكمل الأخر.
- ✓ رغم كون التمويل من أهم المراحل في إنشاء مؤسسة إلا أن اختيار التوليفة الملائمة لتمويل المؤسسة و البرامج المرافقة في هذه المرحلة لا يضمن بالضرورة نجاحها و استمراريتها نظرا لتعدد التحديات و الصعوبات التي قد تواجهها في كل مرحلة من مراحل الإنشاء، و هنا استوجب بداية الاستفادة من خدمات الحاضنة الذي تسعى إلى متابعة المقاول في كل خطوة و كل مرحلة.

- **التوصيات والاقتراحـــــــــــــــات:**

انطلاقا من النتائج التي جاءت بها هذه الدراسة وبهدف الخروج ببعض الفوائد من هذا البحث تمت صياغة مجموعة من التوصيات التي من شأنها الرفع من أداء فعالية برامج الدعم و التحسين الموكلة من طرف الدولة و تتمثل في :

- ✓ تشجيع إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بحيث تقدم فرص تمويل مناسبة وبآليات مختلفة تتناسب مع مميزات و خصائص هذه المشاريع و المؤسسات و تطوير أساليب وأدوات التمويل و انتهاج سياسة ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ يجب على الدولة تفعيل دور الهيئات المساندة و المرافقة و الداعمة للمشاريع و للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال منح امتيازات واعانات لها، وذلك بغية نجاح أكبر عدد ممكن من المؤسسات، و بالتالي توفير مناصب شغل أكثر.
- ✓ ربط المقاولين أصحاب المشاريع الإبداعية بالبحث العلمي، عن طريق تقديم تحفيزات مالية للجامعات التي تنشئ من خلالها الملتقيات التي تحتضن مشاريع جديدة وتسمح بنموها.
- ✓ العمل على تشجيع الإنتاج المحلي عن طريق وضع سياسة شاملة للحد من استيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها في الداخل، و محاربة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.
- ✓ ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في طريقة تعاملها مع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل المجالات التشريعية و الجبائية و التسهيلات القانونية، و كذا في مجال وسائل وهياكل دعم هذا القطاع.
- ✓ تشكيل لجان محلية تظم ممثلين عن مختلف الفاعلين في عملية إنشاء المؤسسة على غرار مجلس التوجيه على مستوى المديرية العامة لزيادة التنسيق وتسهيل إجراءات الإنشاء.

- ✓ تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير رأس المال، تسهيل مهارات المقاولة لدى الشباب الحد من الأعباء وحماية حقوق الملكية الفكرية.
- ✓ لا بد على الدولة أن تقوم بتحرير القطاع الصناعي و تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تخفيف الحواجز والإجراءات الضريبية والقانونية.
- ✓ ضرورة وضع إطار تنظيمي جيد للتمويل المصغر و المحافظة عليه.
- ✓ زيادة فعالية البرامج الخاصة بفرص الاستثمار في الجزائر وتحديث الانظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، و تقليل البنوك من الاهتمام بالجانب الاقتصادي و النظر الى جانب المر دودية ،و ان لا يقتصر دور البنك فى الجانب المادي بل تقديم النصح والإرشاد للعميل.
- ✓ ضرورة توجيه الاستثمارات إلى القطاعات و المشاريع التي بإمكانها توفير مناصب شغل دائمة، كما يجب الاهتمام أكثر بقطاع الفلاحة.
- ✓ اقتراح برامج و جامعات صيفية تهدف إلى تطوير المهارات المقاولاتية لدى التلاميذ و الطلبة، من خلال تكليفهم بإنشاء مشاريع استثمارية خاصة بهم خلال العطلة الصيفية، مما يسمح لهم بالاحتكاك بالواقع و تنمية قدراتهم على مواجهة المشاكل التي قد تعترض مؤسساتهم مستقبلا.
- ✓ تمويل المشاريع التي تساهم في التنمية المحلية، من خلال تدعيم الأنشطة المنتجة و المشاريع ذات قيمة مضافة عالية، تلبي احتياجات السوق المحلية و الوطنية و حتى الدولية، بإضافة إلى المشاريع التي يتعهد أصحابها بتوفير مناصب شغل.
- ✓ متابعة المقاولين و القيام باجتماعات دورية معهم لمناقشة مختلف المشاكل التي يواجهونها، حتى يتم خلق مناصب شغل جديدة و اعادة القروض الممنوحة و الكل يستفيد (المقاول، البرنامج المرافق و الاقتصاد).
- ✓ ضرورة توفير نماذج لمشاريع أجنبية ناجحة للمنشئين حتى يستفيدوا منها.

- ✓ يعتبر التمويل من التحديات الكبرى التي تواجه أغلب المشاريع المحتضنة، لهذه وجب على الحاضنة إدماج هذا النشاط ضمن مرحلة الاحتضان حتى يتمكن المقاولون من تجسيد مشاريعهم.
- ✓ تحسين الخدمات المقدمة إلى أصحاب المشاريع وهذا يساعد في زيادة معدل إنشاء المؤسسات، كتوسيع مساحات المكاتب حتى يجد حاملو المشاريع الجو و المساحة المناسبة، و يكون المكتب متناسبا مع عددهم ، و كذا تنويع و تطوير أكثر للمادة التدريبية، و تكثيف الدورات التدريبية؛ و تكثيف الدراسات و الأبحاث في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، و كذلك في مجال إنشاء و استدامة المشاريع الاستثمارية، بالإضافة الى تقديم التسهيلات اللازمة مثل: التسهيلات البنكية و أهم الوسائل التمويلية للمشروعات المحتضنة و أهم الإجراءات و الضمانات التي تحتاجه المشاريع و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ توجيه الأفكار المقاولاتية الى الهيئة التي تتوافق مع شروطها، و كذا توجيه المشاريع الجديدة المنشأة، في مختلف الفروع حسب خصوصية و مؤهلات كل منطقة و حاجيات التنمية فيها.
- ✓ تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية و التنفيذية ، بحيث تصبح عملية معالجة الملفات و اعتماد المشاريع تتم بشكل أسرع.
- ✓ إقامة الشبكات المالية التعاونية التي تتماشى مع خصوصيات الواقع الاجتماعي و الاقتصادي للجزائر، بحيث تعمل على تلبية احتياجات السكان في المناطق الريفية.

4-آفاق الدراسة:

في هذا البحث حاولنا إعطاء صورة مفصلة على برامج التمويل الممولة من طرف الدولة (cnac، angem،ansej) و تعرفنا على المشاريع الاستثمارية التي تمول من قبل هذه المؤسسات. في سياق هذه الدراسة التي قمنا بها في جانب أثر تمويل المؤسسات المالية على تمويل المشاريع الاستثمارية تبرز عدة مواضيع تتطلب البحث على الإشكالية الملائمة:

- دور التمويل الأصغر لتمويل المشروعات الصغيرة على التنمية الاقتصادية.
- مساهمة برامج التمويل في زيادة الناتج الوطني الخام.

فهرس المحتويات:

الاهداء	
شكر و تقدير	
ملخص	
قائمة المحتويات	
فهرس الجداول و الاشكال	
مقدمة	أ
الاشكالية	ب
فرضيات الدراسة	ب
اسباب اختيار الموضوع	ج
اهمية الدراسة	د
منهج الدراسة	ه
صعوبات الدراسة	و
الدراسات السابقة	و
هيكل الدراسة	و- ز
الفصل الأول: الاطار النظري لأساسيات الاستثمار و التنمية الاقتصادية	
مقدمة	2
المبحث الاول: تعاريف و مفاهيم أساسية للاستثمار	3
المطلب الأول: تعريف الاستثمار و مبادئه	3
المطلب الثاني: انواع الاستثمار	5
المطلب الثالث: محددات الاستثمار	7
المطلب الرابع: الادخار و علاقته بالاستثمار	16
المبحث الثاني: أهمية الاستثمار، اهدافه و مخاطره	19
المطلب الأول: أهمية الاستثمار	19
المطلب الثاني: أهداف الاستثمار	20
المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار	23
المبحث الثالث: تمويل الاستثمار	27

المطلب الاول: مراحل تمويل المشروع الاستثماري	27
المطلب الثاني: مصادر التمويل الاساسية للاستثمار	32
المطلب الثالث: قرارات الاستثمار	48
المطلب الرابع: تكلفة التمويل و تقييم الشركة	51
المطلب الخامس: المفاضلة بين مصادر التمويل و المزيج التمويلي الأمثل	58
المبحث الرابع: مفاهيم أساسية في النمو و التنمية الاقتصادية و علاقتها	63
المطلب الاول: مفهوم النمو الاقتصادي	63
المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية	67
المطلب الثالث: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية	69
خلاصة الفصل	72
الفصل الثاني: واقع الاستثمار في الجزائر	
مقدمة	75
المبحث الأول: أهم سمات مناخ الاستثمار في الجزائر	77
المطلب الاول: مفهوم المناخ الاستثماري و مقوماته	77
المطلب الثاني: سياسة الاستثمار في الجزائر	84
المطلب الثالث: الامتيازات الممنوحة في اطار قانون الاستثمار الجزائري و كيفية الحصول عليها	90
المطلب الرابع: الاطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر	100
المطلب الخامس: واقع بيئة أداء الأعمال في الجزائر	103
المبحث الثاني: واقع منشآت القطاع العام و ايدولوجية الدعوة الراهنة وراء تقليص دوره	104
المطلب الاول: مكانة القطاع العام في تنمية البلدان النامية	104
المطلب الثاني: نشوء القطاع العام في الجزائر و أسباب هيمنته و سيطرته	105
المطلب الثالث: واقع منشآت القطاع العام في الجزائر	107
المطلب الرابع: ايدولوجية الدعوة الراهنة وراء تثليص دور القطاع العام	109
المبحث الثالث: واقع الإستثمار الخاص الوطني و الخوصصة في الجزائر	110
المطلب الاول: ماهية الخوصصة، كيفياتها، مبرراتها	110
المطلب الثاني: تقييم مسار الخوصصة في الجزئر	115
المطلب الثاث: حواجز تحويل الملكية العامة للقطاع الخاص و الخوصصة	117
المطلب الرابع: استثمار القطاع الخاص الوطني من قطاع مهمش الى قطاع فعال في الاقتصاد	118

الوطني	
المطلب الخامس: أهم العقبات التي تعترض نمو استثمار القطاع الخاص الوطني	120
المبحث الرابع: واقع الاستثمار في الاوراق المالية (البورصة) في الجزائر	125
المطلب الاول: ظروف انشاء بورصة الجزائر	125
المطلب الثاني: الهيئات المشرفة على بورصة الجزائر	126
المطلب الثالث: المتدخلون في بورصة الجزائر	127
المطلب الرابع: معوقات بورصة الجزائر	131
المبحث الخامس: واقع الاستثمار الاجنبي في الجزائر	132
المطلب الاول: سياسة جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة و قدرة الاقتصاد الوطني على استيعابها	132
المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	134
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر	139
المطلب الرابع: واقع الاستثمارات العربية و حظوظ الجزائر من هذه الاستثمارات	142
خلاصة الفصل	152
الفصل الثالث: أثر مؤسسات التمويل المالي في الجزائر على تمويل المشاريع الاستثمارية	
تمهيد	154
المبحث الاول: مفاهيم عامة حول مؤسسات التمويل المالي و المشاريع الاستثمارية	155
المطلب الأول: مؤسسات التمويل المالي	155
المطلب الثاني: مفاهيم حول المشاريع الاستثمارية	163
المطلب الثالث: أثر مؤسسات التمويل المالي على تمويل المشروعات الاستثمارية	168
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	172
المطلب الاول: الدراسات باللغة العربية	172
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية	175
المطلب الثالث: مقارنة بين دراسة موضوعنا و دراسات سابقة	176
خلاصة الفصل الثالث	181
الفصل الرابع: دراسة حالة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تسيير المشاريع الاستثمارية –ولاية بسكرة–	

تمهيد	183
المبحث الاول: الطريقة و التدوات	184
المطلب الاول: الاجراءات المنهجية	184
المطلب الثاني: تقديم عام حول الةكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"	185
المبحث الثاني: النتائج و مناقشتها	198
المطلب الاول: أثر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تمويل المشاريع الاستثمارية	198
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	210
خاتمة	217
المراجع	219
الملاحق	232

قائمة

الجداول

و الاشكال

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العلاقة العكسية بين سعر الفائدة و الاستثمار	8
02	الكفاءة الحدية للاستثمار	11
-	حقوق الملكية	33
-	الاقتراض	34
-	الحوافز الضريبية الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	98
		99
03	الشباك الوحيد اللامركزي، الهيئات و الخدمات المقدمة	101
		102
04	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة لمختلف القطاعات للاقتصاد الجزائري	119
05	الالتزامات المالية المبرمجة في ميدا خلال فترة 1997-2002	133
06	الاستثمارات الاجنبية المباشرة في 1998 و حصة بعض القطاعات	
07	وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطرة القطرية من 2005- 2012	137
08	تطورالناتج الوطني الخام حسب الطابع القانوني (2010-2015)	168
		169
09	تطور مناصب الشغل المصرح بها	170
10	انماط التمويل في اطار القرض المصغر	190
11	انماط التمويل في اطار جهاز القرض المصغر حسب آخر التعديلات	193
12	تخفيض معدلات الفائدة حسب الموقع و نوع النشاط	195
13	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	197
14	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	198
15	توزيع قروض الوكالةحسب نمط التحويل بدون فائدة منذ انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017	199
16	توزيع طلب القروض على المستوى المحلي حسب الجنس منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017.	200
17	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة من 2005	202

	الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017	
18	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية منذ إنشاء الوكالة من 2005الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة الى غاية سنة 2017:	203
19	توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017.	205
20	حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017.	206
21	: دراسة وضعية الملفات الخاصة بتمويل المشاريع والمؤسسات المصغرة بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والبنوك في ولاية بسكرة منذ إنشاء الوكالة من 2005الى غاية سنة 2017	208
22	عدد الملفات الممولة حسب كل بنك منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017	209

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العلاقة العكسية بين سعر الفائدة و الاستثمار	09
02	الكفاءة الحدية للاستثمار	11
03	ثبات الفائدة كلما زاد مستوى الاستثمار	12
04	الكفاءة الحدية للاستثمار لمشروع ضمن الخطة	15
05	توزيع القروض الممنوحة للقطاعين العام و الخاص (1994-2001)	121
06	مساهمة المؤسسات الصغيرة في النتائج الداخلي الخام PIB	169
07	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017	200
08	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017	201
09	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة 2017	203
10	توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة من 2005 الى غاية سنة2017	204
11	توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي منذ إنشاء الوكالة	205

قائمة

المحتويات

قائمة

المراجع

قائمة

المراجع

قائمة

الملاحق

قائمة المراجع

أولا / المراجع باللغة العربية

❖ **قائمة الكتب و المذكرات :**

1/ ضياء مجيد الموسمي ، الخوصصة و التصحيحات الهيكلية ، آراء و اتجاهات ، ديوان المطبوعات الجامعية.

2/ إبراهيم سعد الدين ، د. العيسوي ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع صندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي حول القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي ، القاهرة ، خلال الفترة 14-17 ماي 1990.

3/ سعيد نجار ، التخصيصة والاصلاحات الهيكلية ،مصر، 1998.

4/ لخضر مداني ، مشروع الخوصصة في الجزائر ودور الجماعات المحلية في تجسيده ، الجزائر ، المدرسة الوطنية للإدارة، 1997.

5/ احمد ماهر، الخوصصة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2002.

6/ المرسي الحجازي، الخوصصة إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، الدار الجامعية بيروت، 2001.

7/ حسين عمر ، الجات و الخوصصة ، دار الكتاب الحديث الجزائر ، الطبعة الأولى 1997.

8/ عبد القادر رصافي إشكالية خوصصة القطاع العام في الجزائر ، مذكرة تدخل ضمن نيل رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ،1995.

9/ مصطفى محمد العبد الله ، التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1999.

10/ فالح ابو عامرية ، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار اسامة،الاردن ،عمان ، طبعة الاولى ، 2008 .

11/ محمود عبد العزيز سمير : دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات ، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر ، الإسكندرية 1997.

12/ الكوادري علي خليفة : دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت 1981.

13/ حميد راشدي وآخرون, الأسواق النقدية والمالية ومسارها في الجزائر, مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك, المركز الجامعي, الوادي,2008.

15/ رشيد بوكساني, ونسيمة أوكيل, مقومات تطوير بورصة الجزائر, مجلة العلوم التجارية, العدد6, ماي2006, المعهد الوطني للتجارة.

16/ سميرة فريحات, دور سوق المال في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"دراسة حالة بورصة الجزائر", مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية, المركز الجامعي, الوادي,2007.

17/ شمعون شمعون، البورصة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1998.

18/ شاكر القزويني, محاضرات في افتصاد البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر,1989.

19/ عبد الغفار حنفي، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

20/ رسمية قرياقص، أسواق المال وتمويل المشروعات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.

21/ عبد الغني ربوح، الدور المالي والاقتصادي لبورصة القيم وأثرها على أداء المؤسسات–دراسة حالة بورصة الجزائر–، شهادة لنيل شهادة ماجستير تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2005.

22/ منير إبراهيم الهندي, صناديق الاستثمار في خدمة صغار وكبار المستثمرين, منشأة المعارف, الإسكندرية, 1994.

23/ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر،1998– 1999 .

24/ منصوري الزين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، واقع وآفاق سياسية لاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة شلف، الجزائر، 2005.

25/ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت 1997.

26/ حيدر الهاشمي ، إعادة تدوير الأصول العربية المستثمر في الخارج المنطقة العربية ، المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي ، الكويت ، 1990 .

27/ عمرو محي الدين، التخلف و التنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1973.

28/ خالدي خميسة وآخرون ، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة منتوري ، قسنطينة 2011.

29/ محفوظ جودة وآخرون ، تحليل وتقييم المشاريع ، الشركة العربية المتحدة للتسويق القاهرة .
30/ عبان كريمة ، أثر التمويل المصرفي للمشروعات الاستثمارية على مؤشر البطالة دراسة حالة الجزائر2002-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، 2015.
31/ الحاج قويدر فاطمة ، التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية دراسة حالة cap ti –للخدمات الاستثمارية 2009-2012 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2012.
32/ سلفاوي بدرة ، فعالية سياسة التمويل في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية في التنقيب ، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2011.
33/ بن مسعودة ميلود ، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2008.
34/ نمري نصر الدين ، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الأنفاق الاستثماري دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة بوقرة ، بومرداس، 2009.
35/ حسن إبراهيم البلوط ، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، 2005.
36/ ميساء حبيب سلمان ، الآثار التنموية للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد الإسلامي الأكاديمية العربية المفتوحة 2009.
37/ مغني ناصر، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16نوفمبر2011.
38/ دراسة إيهاب طلعت الشايب بعنوان "أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى المعيشة دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن الأصغر "مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير المهني في إدارة الأعمال ، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال جامعة عين الشمس ، مصر2010.
39/ دراسة حايف سي حايف شراز و بركان دليلة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر15-16 نوفمبر2011.
40/ غقال الياس، عبد الحميد غوفي، القروض المصغرة كآلية لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر"دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM- " -جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012 .

41/ غقال وغوفي ، عبد الحميد غوفي، القروض المصغرة كآلية لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر"دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM– " –جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012.

42/ دراسة د/ قدي عبد المجيد (جامعة الجزائر) و أ/ دادن عبد الوهاب (جامعة ورقلة) بعنوان "محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية " الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات والمؤسسات ، دراسة حالة الجزائر والدول النامية ،جامعة محمد لخضر ، بسكرة ، بدون سنة.

❖ **قائمة الملتقيات والمؤتمرات:**

1/ تصريح السيد أويحي رئيس الحكومة الجزائرية، جريدة الخبر بتاريخ 13 ديسمبر 2005.

2/ كلمة السد عبد الله القويز ، ندوة أبو ضبي حول التخصصية و التصحيح الهيكلي في البلدان العربية ، كانون الثاني ديسمبر/ 1988.

3/ عثماني أحسين ، شعابنية سعاد ، "النظام المالي المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر ،" ملتقى دولي حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر– بسكرة–، يومي07–06 ماي 2012 .

3/ منصور زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ، 2ماي ، 2005.

4/ قط سليم، زرمان كريم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الاقتصاد الكلي على الجزائر: دراسة قياسية ،1990– 2011 الملتقى الدولي الأول حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي.

5/ بديسي فهيمة، براهمة كنزة، الجهود المبذولة مناخ الاستثمار الأتي المباشر في الجزائر الواقع و الآفاق، الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي.دراسة حالة الجزائر _خنشلة_افريل2013.

6/ برجومة عبد الحميد وآخرون، دور المشروعات الصغيرة الممولة في ظل آليات دعم تشغيل الشباب للقضاء على البطالة ، مداخلة مسيلة، 2012.

7/ دراسة أ/ عمران عبد الحكيم و أ/ غزي محمد العربي بعنوان "برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة " مداخلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة مسيلة – 2010.

8/ عزيرو راشدة ، مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر ، مداخلة في اقتصاد البنكي ، جامعة بن خلدون، تيارت 2012.

9/ مغني ناصر ، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر ، مداخلة أثر المشروعات الصغيرة على التنمية ، جامعة بوضياف ، المسيلة ،2013.

10/ دراسة سليمان ناصر، عواطف محسن، بعنوان " القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الجزائر "،ملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقص، تونس، يومي 27- 29 جوان 2013 .

❖ قائمة المجلات

1/ جريدة الخبر، الصادرة بتاريخ 13 ديسمبر 2005 الموافق لـــ 11 ذي القعدة 1426 هـــ

2/ تصريح رئيس كنفدرالية الصناعيين و المنتجين الجزائريين ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005.

3/ تصريح رئيس رابطة المستثمرين الجزائريين، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005.

4 / تصريح رئيس المجلس الأعلى لأرباب العمل الجزائريين ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005.

5/ تصريح رئيس المنظمة الجزائرية لأرباب العمل ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005.

6/ تصريح مسؤول بنادي مقاولي وصناعيي المتيجة ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005.

7/ تصريح مدير الوكالة المكلفة بتسيير العقار الصناعي في الجزائر.

8/ على جمال، فاطمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشركة الأورو متوسطة، مجلة الاقتصاد والمناسبات،الجزائر، العدد ،04مارس ، 2005.

9/ مجلة المال و الصناعة، مجلة دورية سنوية تصدر عن الدائرة الاقتصادية لبنك الكويت الصناعي، العدد الواحد و العشرون، 2003.

10/ مجلة التمويل و التنمية ، العدد 4 ، المجلد 27 ، 1990.

11/ جريدة الخبر ، بتاريخ 20 مارس 2005

12/ تعتبر اتفاقية الاستثمار بمثابة عقد دولي تخضع لاحكام القانون الدولي الخاص و يطلق عليها اسم "عقود الدولة" فهي تختلف عن اتفاقية تشجيع و حماية الاستثمارات التي تخضع لاحكام القانون الدولي العام و التي تعتبر كمعاهدة. ولمزيد من المعلومات راجع :قادري عبد العزيز، "دراسة في العقود بين الدولة ورعايا دولة أخرى في مجال الاستثمارات الدولية –عقد الدولة –،Le contrat d'état"مجلة إدارة، المدرسة الوطنية للإدارة، عدد01 ،1997.

❖ قائمة الأبحاث

1/ تصريح للسيد كمال بن عبو، الأمين العام للفدرالية الوطنية لعمال الصناعات الغذائية، الشروق اليومي بتاريخ 21 ماي 2006.

2/ حنان عمراني، خوصصة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر،2004.

3/ سفيان بن عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات ،كلية علوم الاقتصادية والتجارية التسيير، جامعة بشار، بحوث اقتصادية ، العددان 61 ، 62، 2013.

4/ يسران محمد سامي شامية، دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد (دراسة تطبيقية)، ورقة بحث، كلية الإقتصاد، تخصص مراجعة الحسابات، جامعة دمشق، سوريا، 2007- 2008.

5/ واقع الاستثمارات العربية و آفاق تطويرها، الدكتور مناور فريح حداد ، جامعة أربد الأهلية ، الأردن، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي العلمي الثاني " سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية" جامعة سكيكدة، 14-15 مارس 2004

6/ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير عام 2001.

7/ د. مناور فريح حداد ، جامعة أربد الأهلية ، واقع الاستثمارات العربية و آفاق تطويرها ،بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي العلمي الثاني ، "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سكيكدة ، الجزائر ، 14-15 مارس 2004.

8/ مغني ناصر، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16نوفمبر2011.

❖ قائمة الرسائل و الاطروحات

1/ مال محمود عطية عبيد ، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاديات التجارة الخارجية ، كلية التجارة و إدارة الأعمال ، قسم الاقتصاد و التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، 2002.

2/ دعاء محمد سالمان، دور سياسات الصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، عين شمس، القاهرة، مصر.

3/ محمد براق, بورصة القيم المتداولة ودورها في تحقيق التنمية, رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, 1999.

❖ **قائمة المواقع الإلكترونية**

1/ منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار، متاح على الموقع التالي :www.andi .dz 2017

2/ http://www.cnac.org.dz. le 12/04/2018 à 20 :50

3/ موقع الصندوق الوطني لتأمين على البطالة ، http://www.cnac.org.dz.

4/ http://www.ensej.org.dz le 18/0 4/2018 à 15: 30

5/ http://www.angem.org.dz le 19/04/2018 à 11 :36

6/www.angem.dz

❖ **قائمة المراسيم و التشريعات**

1/ الأمر رقم 1-03المؤرخ في 2001/08/20المتعلق بترقية الاستثمار المادة 7 .

2/ الأمر رقم (06-08) المؤرخ في 15 جويلية 2006 لمعدل و المتمم للأمر رقم (01-03)، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر بتاريخ 19جويلية 2006.

3/ راجع قانون الإستثمار، الأمر رقم (01-03) المعدل و المتمم، المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001، يتعلق بتطوير الإستثمار الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2007.

4/ هنا نقصد الاستثمارات المحددة في المادتين 01 و 02 من الأمر01-03 المؤرخ في 20 أوت 2003 ، يتعلق بتطوير الاستثمار.

5/ انظر المادة 58 فقرة 2 من الامر رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 ،يتضمن قانون المالية لسنة 2014 ،ج ر ج ج، عدد68، صادر في 31ديسمبر 2013.

6/ أنظر المادة 49 فقرة 02 من الأمر رقم 10- 01 المؤرخ في 26أوت 2010،يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة2010 ،ج ر ج ج، عدد 49،صادر في 29 أوت 2010.

7/ أنظر المادة 09 فقرة 02 من الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 16 جويلية 2006، يعدل و يتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2003 ، يتعلق بتطوير الاستثمار.

8/ ويقصد بهذا النوع من المناطق تلك المناطق المحرومة والفقيرة، وكذا المناطق المهيأة للتنمية وتتمتع بإمكانيات طبيعية، بشرية ومادية معتبرة، والقصد من تدعيم هذه المناطق بمزايا إضافية، هو العمل على جلب المستثمرين مما سيؤدي إلى التقليل من عزلة هذه المناطق وكذا تحقيق التوازن الجهوي.

10/ أنظر المادة 08 فقرة 1 من الأمر رقم 06- 08 المؤرخ في 16 جويلية ،2006يعدل ويتمم الأمر رقم 93-91 المؤرخ في 20 أوت 2003، يتعلق بتطوير الاستثمار .

11/ أنظر المادة 11 فقرة 02 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2003 ، يتعلق بتطوير الاستثمار.

12/ أنظر المادة 09 من الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 16 جويلية 2006 ،يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2003 ، يتعلق بتطوير الاستثمار.

13/ المادة (35) من المرسوم التشريعي رقم : 12/93 .

14/ المادة (36) من نفس المرسوم التشريعي .

15/ المادة (37) من المرسوم التشريعي رقم 12/93 .

16/ المادة (11) من الأمر 08/06 ، من المرسوم التشريعي رقم 12/93.

17/ المرسوم التنفيذي رقم ،04-14 المادة 01.

18 / المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم ،355/06الصادر 2006/10/09المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيله و تنظيمه و سيره، الجريدة الرسمية العدد 64الصادرة في2006/10/11.

19/ منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار، متاح على الموقع التالي :2017 www.andi .dz

20/ تنص المادة 10 فقرة 2 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2003 ، يتعلق بتطوير الاستثمار، على " :وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة و تحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة و تفضي إلى تنمية مستدامة".

ثانيا / المراجع باللغة الفرنسية:

1/ ANIMA, **La carte des investissements en Méditerranée**: Guide sectoriel à travers des politiques publiques pour l'investissement en Méditerranée, Etude n° 7, ANIMA investment Net Work ,octobre2009.

2/ Boughaba Abd Ellah, **Analyse et évaluation de projet**, (Ed Berti, 1998), P :07.

1Bussery , Charois, **Analyse et Evaluation des Projets d Investissements**, Parie, 1999.

3/ Vingent G3eme EDITION, Economica, Paris, 2003, P144. " . **Gestion de la production et des flux**

Bojo, Jan , Lenda, **Enviornment and Development**, **Boston** : Kluwer Academic Publishers, 1992.

4/ The PRS group .**international country RISK Guide Mythology**. The PRS Group Inc. May 2011.

5/ Nadji Mouhamed Salah, **Analyse du code des investissements 93-12 du 05 octobre**, Thèse pour l'optention de diplôme de magester, Spicialite droit et relations internationales, Institut de droit et sciences administratives de Ben Aknoune, Université d'Alger, soutenu le 1996.

6/ Saher nacer , **A boost for small businesses in Egypt leads to growth and employment** , the world bank , journal of business management feature story,2014.

7/ Fonds structurels – **FEDER fonds de cohésion et ISPA ,l'analyse coutsavantages des projets d'investissemen**t, unité chargée l'évaluation DG politique régionale commission européenne ,2003.

قائمة المراجع

أولا / المراجع باللغة العربية

❖ **قائمة الكتب و المذكرات :**

1/ ضياء مجيد الموسمي ، الخوصصة و التصحيحات الهيكلية ، آراء و اتجاهات ، ديوان المطبوعات الجامعية.

2/ إبراهيم سعد الدين ، د. العيسوي ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع صندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي حول القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي ، القاهرة ، خلال الفترة 14-17 ماي 1990.

3/ سعيد نجار ، التخصيصة والاصلاحات الهيكلية ،مصر، 1998.

4/ لخضر مداني ، مشروع الخوصصة في الجزائر ودور الجماعات المحلية في تجسيده ، الجزائر ، المدرسة الوطنية للإدارة، 1997.

5/ احمد ماهر، الخوصصة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2002.

6/ المرسي الحجازي، الخوصصة إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، الدار الجامعية بيروت، 2001.

7/ حسين عمر ، الجات و الخوصصة ، دار الكتاب الحديث الجزائر ، الطبعة الأولى 1997.

8/ عبد القادر رصافي إشكالية خوصصة القطاع العام في الجزائر ، مذكرة تدخل ضمن نيل رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ،1995.

9/ مصطفى محمد العبد الله ، التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1999.

10/ فالح ابو عامرية ، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار اسامة،الاردن ،عمان ، طبعة الاولى ، 2008 .

11/ محمود عبد العزيز سمير : دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات ، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر ، الإسكندرية 1997.

12/ الكوادري علي خليفة : دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت 1981.

13/ حميد راشدي وآخرون, الأسواق النقدية والمالية ومسارها في الجزائر, مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك, المركز الجامعي, الوادي,2008.

15/ رشيد بوكساني, ونسيمة أوكيل, مقومات تطوير بورصة الجزائر, مجلة العلوم التجارية, العدد6, ماي2006, المعهد الوطني للتجارة.

16/ سميرة فريحات, دور سوق المال في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"دراسة حالة بورصة الجزائر", مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية, المركز الجامعي, الوادي,2007.

17/ شمعون شمعون، البورصة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1998.

18/ شاكر القزويني, محاضرات في افتصاد البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر,1989.

19/ عبد الغفار حنفي، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

20/ رسمية قرياقص، أسواق المال وتمويل المشروعات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.

21/ عبد الغني ربوح، الدور المالي والاقتصادي لبورصة القيم وأثرها على أداء المؤسسات–دراسة حالة بورصة الجزائر–، شهادة لنيل شهادة ماجستير تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2005.

22/ منير إبراهيم الهندي, صناديق الاستثمار في خدمة صغار وكبار المستثمرين, منشأة المعارف, الإسكندرية, 1994.

23/ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر،1998– 1999 .

24/ منصوري الزين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، واقع وآفاق سياسية لاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة شلف، الجزائر، 2005.

25/ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت 1997.

26/ حيدر الهاشمي ، إعادة تدوير الأصول العربية المستثمر في الخارج المنطقة العربية ، المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي ، الكويت ، 1990 .

27/ عمرو محي الدين، التخلف و التنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1973.

28/ خالدي خميسة وآخرون ، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة منتوري ، قسنطينة 2011.

29/ محفوظ جودة وآخرون ، تحليل وتقييم المشاريع ، الشركة العربية المتحدة للتسويق القاهرة .
30/ عبان كريمة ، أثر التمويل المصرفي للمشروعات الاستثمارية على مؤشر البطالة دراسة حالة الجزائر2002-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، 2015.
31/ الحاج قويدر فاطمة ، التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية دراسة حالة cap ti –للخدمات الاستثمارية 2009-2012 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2012.
32/ سلفاوي بدرة ، فعالية سياسة التمويل في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية في التنقيب ، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2011.
33/ بن مسعودة ميلود ، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2008.
34/ نمري نصر الدين ، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الأنفاق الاستثماري دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة بوقرة ، بومرداس، 2009.
35/ حسن إبراهيم البلوط ، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، 2005.
36/ ميساء حبيب سلمان ، الآثار التنموية للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد الإسلامي الأكاديمية العربية المفتوحة 2009.
37/ مغني ناصر، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16نوفمبر2011.
38/ دراسة إيهاب طلعت الشايب بعنوان "أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى المعيشة دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن الأصغر "مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير المهني في إدارة الأعمال ، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال جامعة عين الشمس ، مصر2010.
39/ دراسة حايف سي حايف شراز و بركان دليلة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر15-16 نوفمبر2011.
40/ غقال الياس، عبد الحميد غوفي، القروض المصغرة كآلية لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر"دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM- " -جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012 .

41/ غقال وغوفي ، عبد الحميد غوفي، القروض المصغرة كآلية لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر"دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM– " –جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012.

42/ دراسة د/ قدي عبد المجيد (جامعة الجزائر) و أ/ دادن عبد الوهاب (جامعة ورقلة) بعنوان "محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية " الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات والمؤسسات ، دراسة حالة الجزائر والدول النامية ،جامعة محمد لخضر ، بسكرة ، بدون سنة.

❖ **قائمة الملتقيات والمؤتمرات:**

1/ تصريح السيد أويحي رئيس الحكومة الجزائرية، جريدة الخبر بتاريخ 13 ديسمبر 2005.

2/ كلمة السد عبد الله القويز ، ندوة أبو ضبي حول التخصصية و التصحيح الهيكلي في البلدان العربية ، كانون الثاني ديسمبر/ 1988.

3/ عثماني أحسين ، شعابنية سعاد ، "النظام المالي المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر ،" ملتقى دولي حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر– بسكرة–، يومي07–06 ماي 2012 .

3/ منصور زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ، 2ماي ، 2005.

4/ قط سليم، زرمان كريم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الاقتصاد الكلي على الجزائر: دراسة قياسية ،1990– 2011 الملتقى الدولي الأول حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي.

5/ بديسي فهيمة، براهمة كنزة، الجهود المبذولة مناخ الاستثمار الأتي المباشر في الجزائر الواقع و الآفاق، الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي.دراسة حالة الجزائر _خنشلة_افريل2013.

6/ برجومة عبد الحميد وآخرون، دور المشروعات الصغيرة الممولة في ظل آليات دعم تشغيل الشباب للقضاء على البطالة ، مداخلة مسيلة، 2012.

7/ دراسة أ/ عمران عبد الحكيم و أ/ غزي محمد العربي بعنوان "برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة " مداخلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة مسيلة – 2010.

8/ عزيرو راشدة ، مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر ، مداخلة في اقتصاد البنكي ، جامعة بن خلدون، تيارت 2012.

9/ مغني ناصر ، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر ، مداخلة أثر المشروعات الصغيرة على التنمية ، جامعة بوضياف ، المسيلة ،2013.

10/ دراسة سليمان ناصر، عواطف محسن، بعنوان " القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الجزائر "،ملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقص، تونس، يومي 27- 29 جوان 2013 .

❖ قائمة المجلات

1/ جريدة الخبر، الصادرة بتاريخ 13 ديسمبر 2005 الموافق لـــ 11 ذي القعدة 1426 هـــ

2/ تصريح رئيس كنفدرالية الصناعيين و المنتجين الجزائريين ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005.

3/ تصريح رئيس رابطة المستثمرين الجزائريين، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005.

4 / تصريح رئيس المجلس الأعلى لأرباب العمل الجزائريين ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005.

5/ تصريح رئيس المنظمة الجزائرية لأرباب العمل ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005.

6/ تصريح مسؤول بنادي مقاولي وصناعيي المتيجة ، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005.

7/ تصريح مدير الوكالة المكلفة بتسيير العقار الصناعي في الجزائر.

8/ على جمال، فاطمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشركة الأورو متوسطة، مجلة الاقتصاد والمناسبات،الجزائر، العدد ،04مارس ، 2005.

9/ مجلة المال و الصناعة، مجلة دورية سنوية تصدر عن الدائرة الاقتصادية لبنك الكويت الصناعي، العدد الواحد و العشرون، 2003.

10/ مجلة التمويل و التنمية ، العدد 4 ، المجلد 27 ، 1990.

11/ جريدة الخبر ، بتاريخ 20 مارس 2005

12/ تعتبر اتفاقية الاستثمار بمثابة عقد دولي تخضع لاحكام القانون الدولي الخاص و يطلق عليها اسم "عقود الدولة" فهي تختلف عن اتفاقية تشجيع و حماية الاستثمارات التي تخضع لاحكام القانون الدولي العام و التي تعتبر كمعاهدة. ولمزيد من المعلومات راجع :قادري عبد العزيز، "دراسة في العقود بين الدولة ورعايا دولة أخرى في مجال الاستثمارات الدولية –عقد الدولة –،Le contrat d'état"مجلة إدارة، المدرسة الوطنية للإدارة، عدد01 ،1997.

❖ قائمة الأبحاث

1/ تصريح للسيد كمال بن عبو، الأمين العام للفدرالية الوطنية لعمال الصناعات الغذائية، الشروق اليومي بتاريخ 21 ماي 2006.

2/ حنان عمراني، خوصصة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر،2004.

3/ سفيان بن عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات ،كلية علوم الاقتصادية والتجارية التسيير، جامعة بشار، بحوث اقتصادية ، العددان 61 ، 62، 2013.

4/ يسران محمد سامي شامية، دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد (دراسة تطبيقية)، ورقة بحث، كلية الإقتصاد، تخصص مراجعة الحسابات، جامعة دمشق، سوريا، 2007- 2008.

5/ واقع الاستثمارات العربية و آفاق تطويرها، الدكتور مناور فريح حداد ، جامعة أربد الأهلية ، الأردن، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي العلمي الثاني " سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية" جامعة سكيكدة، 14-15 مارس 2004

6/ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير عام 2001.

7/ د. مناور فريح حداد ، جامعة أربد الأهلية ، واقع الاستثمارات العربية و آفاق تطويرها ،بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي العلمي الثاني ، "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سكيكدة ، الجزائر ، 14-15 مارس 2004.

8/ مغني ناصر، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16نوفمبر2011.

❖ قائمة الرسائل و الاطروحات

1/ مال محمود عطية عبيد ، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاديات التجارة الخارجية ، كلية التجارة و إدارة الأعمال ، قسم الاقتصاد و التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، 2002.

2/ دعاء محمد سالمان، دور سياسات الصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، عين شمس، القاهرة، مصر.

3/ محمد براق, بورصة القيم المتداولة ودورها في تحقيق التنمية, رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, 1999.

❖ **قائمة المواقع الإلكترونية**

1/ منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار، متاح على الموقع التالي :www.andi .dz 2017

2/ http://www.cnac.org.dz. le 12/04/2018 à 20 :50

3/ موقع الصندوق الوطني لتأمين على البطالة ، http://www.cnac.org.dz.

4/ http://www.ensej.org.dz le 18/0 4/2018 à 15: 30

5/ http://www.angem.org.dz le 19/04/2018 à 11 :36

6/www.angem.dz

❖ **قائمة المراسيم و التشريعات**

1/ الأمر رقم 1-03المؤرخ في 2001/08/20المتعلق بترقية الاستثمار المادة 7 .

2/ الأمر رقم (06-08) المؤرخ في 15 جويلية 2006 لمعدل و المتمم للأمر رقم (01-03)، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر بتاريخ 19جويلية 2006.

3/ راجع قانون الإستثمار، الأمر رقم (01-03) المعدل و المتمم، المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001، يتعلق بتطوير الإستثمار الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2007.

4/ هنا نقصد الاستثمارات المحددة في المادتين 01 و 02 من الأمر01-03 المؤرخ في 20 أوت 2003 ، يتعلق بتطوير الاستثمار.

5/ انظر المادة 58 فقرة 2 من الامر رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 ،يتضمن قانون المالية لسنة 2014 ،ج ر ج ج، عدد68، صادر في 31ديسمبر 2013.

6/ أنظر المادة 49 فقرة 02 من الأمر رقم 10- 01 المؤرخ في 26أوت 2010،يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة2010 ،ج ر ج ج، عدد 49،صادر في 29 أوت 2010.

7/ أنظر المادة 09 فقرة 02 من الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 16 جويلية 2006، يعدل و يتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2003 ، يتعلق بتطوير الاستثمار.

8/ ويقصد بهذا النوع من المناطق تلك المناطق المحرومة والفقيرة، وكذا المناطق المهيأة للتنمية وتتمتع بإمكانيات طبيعية، بشرية ومادية معتبرة، والقصد من تدعيم هذه المناطق بمزايا إضافية، هو العمل على جلب المستثمرين مما سيؤدي إلى التقليل من عزلة هذه المناطق وكذا تحقيق التوازن الجهوي.

10/ أنظر المادة 08 فقرة 1 من الأمر رقم 06- 08 المؤرخ في 16 جويلية ،2006يعدل ويتمم الأمر رقم 93-91 المؤرخ في 20 أوت 2003، يتعلق بتطوير الاستثمار .

11/ أنظر المادة 11 فقرة 02 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2003 ، يتعلق بتطوير الاستثمار.

12/ أنظر المادة 09 من الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 16 جويلية 2006 ،يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2003 ، يتعلق بتطوير الاستثمار.

13/ المادة (35) من المرسوم التشريعي رقم : 12/93 .

14/ المادة (36) من نفس المرسوم التشريعي .

15/ المادة (37) من المرسوم التشريعي رقم 12/93 .

16/ المادة (11) من الأمر 08/06 ، من المرسوم التشريعي رقم 12/93.

17/ المرسوم التنفيذي رقم ،04-14 المادة 01.

18 / المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم ،355/06الصادر 2006/10/09المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيله و تنظيمه و سيره، الجريدة الرسمية العدد 64الصادرة في2006/10/11.

19/ منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار، متاح على الموقع التالي :2017 www.andi .dz

20/ تنص المادة 10 فقرة 2 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2003 ، يتعلق بتطوير الاستثمار، على " :وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة و تحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة و تفضي إلى تنمية مستدامة".

ثانيا / المراجع باللغة الفرنسية:

1/ ANIMA, **La carte des investissements en Méditerranée**: Guide sectoriel à travers des politiques publiques pour l'investissement en Méditerranée, Etude n° 7, ANIMA investment Net Work ,octobre2009.

2/ Boughaba Abd Ellah, **Analyse et évaluation de projet**, (Ed Berti, 1998), P :07.

1Bussery , Charois, **Analyse et Evaluation des Projets d Investissements**, Parie, 1999.

3/ Vingent G3eme EDITION, Economica, Paris, 2003, P144. " . **Gestion de la production et des flux**

Bojo, Jan , Lenda, **Enviornment and Development**, **Boston** : Kluwer Academic Publishers, 1992.

4/ The PRS group .**international country RISK Guide Mythology**. The PRS Group Inc. May 2011.

5/ Nadji Mouhamed Salah, **Analyse du code des investissements 93-12 du 05 octobre**, Thèse pour l'optention de diplôme de magester, Spicialite droit et relations internationales, Institut de droit et sciences administratives de Ben Aknoune, Université d'Alger, soutenu le 1996.

6/ Saher nacer , **A boost for small businesses in Egypt leads to growth and employment** , the world bank , journal of business management feature story,2014.

7/ Fonds structurels – **FEDER fonds de cohésion et ISPA ,l'analyse coutsavantages des projets d'investissemen**t, unité chargée l'évaluation DG politique régionale commission européenne ,2003.

المقدمة العامة

المقدمة العامة